

محمود العقاد

في اللغة والأدب



دارال هارف



أشتات محتمعات فاللغة والأدب

عباسمحمودالعقاد

أشتات بحتمعات فاللغة والأدب

الطيمة السادسة



موضوع هذا الكتاب

في هذه الصفحات فصول متفرقة يجمعها غرض واحد ، وهو نصحيح بعض الأخطاء في النظر إلى اللغة العربية والحكم على مكاتبها بين اللغات العالمية التي تصلح لأداء رسالة العلم والثقافة في هذا القرن العشرين ، وهي أخطاء متكررة تعرض لها الناظرون في هذه اللغة مرة بعد مرة ، منذ ابتداء حركة الترجمة الحديثة من اللغات الأوربية ، وتتلخص كلها في اتهام كفاية هذه اللغة للقيام بأمانة تلك الرسالة .

بدأ الحطأ الأول فى النظر إلى اللغة العربية من طبيعة البداءة فى كل حركة وكل نهضة ، ولم يكن للغة العربية ذقب فى هذا الحطأ الباكر ... وإنما كان الذنب كله من نقص الاستعداد للترجمة فى بداءتها .

فالمترجم المستعد — كما هو معلوم — يستوفى للنهوض بوظيفته عدة كاملة منوعة تتجمع من العلم باللغتين ومن العلم بموضوع المعوفة الذي ينقله المترجم من إحدى اللغتين إلى الأخرى ، ولا بد له معه من حصة وافية مشتركة بين المعلومات العامة في غصره ، وإن لم تكن لها علاقة مباشرة بموضوع الكتاب المترجم .

ويصعب تحقيق هذه الشروط كلها في بداءة الحركة ، لأن

هذه الشروط كلها قد تكون ... هي أيضاً ... في دور البداءة محلاً للمراجعة والإعادة .

فلم يكن بين المترجمين في أوائل حركة الترجمة من هو أوفى عدة من رفاعة الطهطاوى في مادة اللغة العربية وفي مادة اللغة الفرنسية ، وفي عصوله من المعارف العامة ، ولكنه — مع هذا — كان يترجم صفة دولة كبيرة بتعريبها كما تنطق باللغة الفرنسية ، فكان يترجم الولايات المتحدة بالا (أثاريوني) نقلا عن اللفظ الفرنسي بحرفه ، ولم يفعل ذلك لأن اللغة العربية قاصرة عن أداء الكلمة بما يقابلها ، ولا لأنه كان يجهل مدلول الولاية وما يرادفها في معجمات اللغة ، ولكن الاصطلاحات السياسية والمستورية كلها كانت تبتدئ وجودها في تلك الحقبة ، وكان السياسية والمستورية كلها كانت تبتدئ وجودها في تلك الحقبة ، وكان العياسة .

أما المترجمون بمن هم دون رفاعة فى اللغة والمعرفة فقد كان منهم من يذكر (ألبو) و (تجرى) و (أكرة) ليترجم بها (حلب والنجلة وعكا) ولا ذنب للغة العربية فى هذا الحطأ لأنها هى مصدر الكلمات الصحيحة التى تقابل تلك الأسهاء ، وليس أولئك المترجمون من الجهل بأوطانهم القريبة بحيث يجهلون أسهاء تلك البلاد — بلغة أمهاتهم وآبائهم ، ولكنها بداءة العلم والتاريخ ووقائعه فعلت فعلها هنا وكشفت بللك عن محظأ من أخطاء القائلين بقصور اللغة فى نقل كتب المعرفة والثقافة .

وإذا انتقلنا بالترجمة من عالم الأساء والأعلام والمصطلحات إلى عالم

المعانى والأفكار والأحاسيس فالبداءة هنا مسئولة عن خطأ كذلك الخطأ أو أظهر منه للقراء على اختلاف حظهم من المعلويات العامة .

ذلك هو خطأ الضرورة التي خلطت بين ملكة الأديب وبين المعرفة و القاموسية ، بالكلمات الأجنبية وما يقابلها بلغة الخطاب المداول ولغة القاموس في العربية الفصحي .

فالمرجم هنا طفيلى على الكتابة باللغة التى ينقل منها واللغة التى ينقل إليها ، فليس العجز فى قصور الألفاظ العربية عن وصف المعانى أو الأفكار أو الأحاسيس باللغات الأجنبية ، وإنما العجز من المترجم الذى لا يستطيع أن يعبر عنها بلغة من اللغات ، أجنبية كانت أو وطنية ، ولا بستطيع من فهمها فرق ما يستطيعه القارئ الغربى أو الشرق وهو يتصفح العمل الأدبى من قصة أو مسرحية أو قصيدة — منظومة ، ولو تولى الأمر أديب بشعر شعور الأديب ويفهم فهمه لما قصرت اللغة العربية بين يديه عن مجاراة اللغة التى ينقل عنها ، ولعل الأستاذ البستانى لم يزعم قط بينه وبين نفسه ولا بينه وبين قرائه أنه يضارع الشاعر الخالد هوميروس فى ملكته الشعرية ، ولكنه — ولا مراء — قد ترجم الإلياذة من لغنها الأصيلة كما ترجمها الأوربيون إلى لغاتهم المختلفة ، لاتينية كانت أو جرمانية .

وانقضى هذا الدور - أو كاد - ولما تفرغ من ذلك الحطأ الشائع عن قصور اللغة العربية في مقاصد التعبير عن خوالج النفس البشرية ،

ولكننا ... فيها نحسب ... قد فرغنا من إحالة هذا الحطأ من كنف اللغة إلى كنف التطفل على الكتابة الأدبية من غير أهلها .

ويقولون فى أمثالهم إن الأخطاء لا يعجل إليها الموت ، فربما كان من بقايا هذا الحطأ الباكر أن بعض النقاد عندنا لا يزالون يحيلون خلو الشعر العربى من الملاحم المطولة إلى قصور اللغة العربية أو قصور أوزان العروض فيها ، أو قصور الحبال فى السليقة السامية على التعميم ، ومنها السلقية العربية .

لكنه خطأ يصححه سؤال واحد عرضنا له فى بعض هذه الفصول ، وهو : هل وجد موضوع الملحمة عند العرب الأقدمين لأسبابه التاريخية ولم توجد عندهم القصيدة المنظومة فى هذا الموضوع ؟ هل وجدت عندهم حروب الأرباب والأبطال من أنصاف الأرباب والتواريخ الحالية التى غابت فى ظلمات الأساطير والمعارك التى يصطرع فيها الفحار القومى وتصطرع فيها العصبيات الساوية والأرضية ثم اختفت ملاحم المشعر التى لا تدور فى أمة أخرى على سواها ؟

إن بداءة النقد العلمي هي المسئولة هنا عن هذا الحطأ بين سائو البداءات الباكرة ، وقد مضى على النقد العلمي عندنا زهاء سبعين سئة قبل أن يخطر على المشتغلين به أنهم محتاجون إلى مثل ذلك السؤال .

ولقد كان للمستشرقين سهمهم الوافر من هذه الأخطاء في تحميل

ولكن هؤلاء والنقاد والواثقين جدًّا من أصالة نقدهم ينسون أنهم يقرمون الحروف بأشكالها بعد أن وصلت إلى طورها الأخير من المقاطع والأجزاء ، فهم ينظرون اليوم إلى عنق الجمل بدلا من النظر إلى حرف الجميم ، وينظرون إلى الكف المبسوط بدلاً من النظر إلى حرف الكاف ، وهكذا ينظرون إلى القمر في لغة الفلك والغصن في لغة النبات والرمل في لغة طبقات الأرض ، بدلاً من نظرتهم كما ينظر العربي إلى ذلك التشبيه فلا برى فيه غير إشراق على اعتدال على فراهة يتحرك بها قوام رشيق ا

ثم تتفتح أبواب الأخطاء على جميع مصاريعها حين يعمد المقارنون

إلى المقارنة بين البلاد الغربية في إبان ازدهارها وبين بلادنا العربية و يجعلونها مقارنة بين هذه اللغة وبين لغات البلاد جمعاء ، بل يمنعون في الشطط فيجعلونها مقارنة بين استبعاد اللغة العربية واستعداد جميع اللغات الأخرى في أصل التكوين.

ولا بد من توارد الأخطاء الكثيرة في كل مقارنة من هذا القبيل ، فلو أننا قارنا ــ مثلاً ــ بين اللغة الإنجليزية في القرن العشرين وبين اللغة الإنجليزية نفسها في القرن الخامس عشر لظهر فيها نقص المثات من أسهاء المخترعات الحديثة ولم يكن ذلك مسوغاً للحكم عليها ينقض الاستعداد للوفاء بمطالب المصطلحات العلمية وإنما عرف هذا الاستعداد فيها يعد ظهور الحاجة إلى تلك المصطلحات وظهور الوسائل التي تيسرها في اللغة ، ومنها الاقتباس الكثير من السكسونية القديمة ومن اللاتينية والإغريقية القديمتين ، ومن الفرنسية المعاصرة وسائر اللغات الأوربية في عصرها ، بل سائر اللغات حيث كانت في بلاد الغرب والشرق كلما وجدت لها صلة بالمخترع الحديث ، وقد يكتني في تسمية المخترع بنسبته إلى صاحبه أو إلى البلدة التي اخترع فيها ، وليس التوسل بأمثال هذه الوسائل متعذراً على اللغةِ العربية من طريق الاقتباس أو التعريب أو التوليد أو الاشتقاق أو المحاكاة الصوتية أو النقل بالألفاظ والمعاني والمناسبات. ومما لا شك فيه أن المخترعات الحديثة لو نهيأت لها أسبابها في القرن الثالث أو الرابع للهجرة بين المتكلمين باللغة العربية لظهرت بأسهاء لها توافقها وتأسست ... من ثم ... أصول الدلالة عليها وتفريعات هذه الدلالة فى جميع نواحيها . وقد اتسعت اللغة العربية قبل ألف سنة لمثات من أسهاء الأعيان والمصطلحات لم تكن مألوفة بين أبنائها قبل ذلك ، وحكمها فى استعداد اللغة لاستخدامها كحكم المخترعات الحديثة وحكم العناوين العلمية التي تقترن بها . قلا موجب للقول بقصور الاستعداد فى اللغة العربية لسبب من هذه الأسباب العريضة ، ولا سبيل إلى تحقيق كفاية اللغة العربية للهوض بأمانة العلم والثقافة من طريق هذه المقارنات التي لا تقوم واحدة منها على أساس صالح للمقارنة .

إنما المقارنة الصحيحة التي تسفر عن تحقيق كفاية هذه اللغة بين سائر اللغات هي المقارنة على أساس ثابت من علم الألسنة الحديث، وهو العلم الذي يبحث في تطور اللغة من حيث هي كيان حي نام صالح لأداء وظائفه ومجاراة أمثاله في معترك البقاء.

فإذا قيس اللسان العربي بمقاييس علم الألسنة فليس في اللغات لغة أوفى منه بشروط اللغة في ألفاظها وقواعدها . ويحق لنا أن نعتبر أنها أوفى اللغات جميعاً بمقياس بسيط واضح لا خلاف عليه وهو مقياس جهاز النطق في الإنسان ، فإن اللغة العربية تستخدم هذا الجهاز الإنساني على أنمه وأحسنه ولا تهمل وظيفة واحدة من وظائفه كما يحدث ذلك في أكثر و الأبجديات ، اللغوية . . . فلا التباس في حرف من حروفها بين غرجين ولا في غرب من غارجها بين حرفين ، وقد تصححت فيها

الحركات الصوتية الثلاث بين الفتح والضم والكسر ، فحضت فيها فصاحة النطق على إبطال الإمالة بين هذه الحركات وإخراجها كلها مستقيمة عميرة ، كما يشاء معنى لا الإفصاح، وهو فى جوهره إزالة اللبس فى الأصوات والحركات ، ولم يحدث الأبجدية أخرى غير الأبجدية العربية أنها جربت زمنا طويلاً فى كتابة اللغات من كل أسرة لسانية فلم تقصر فى هذه التجرية عن شأو الأبجديات الأخرى ، إذ كتبت بها العربية والفارسية والتركية والأردية والإسبانية وهى تنتمى إلى الأصول السامية والطورانية والهندية الجرمانية ، وقد وجد فيها الكاتبون ما ينوب عن الحروف الملتبسة والمعتدية العربية الصريحة فى عارجها ، بما استوفته من جهاز النطق الإنساني فى كل آلة من آلاته .

وإذا قيست قواعد النحو العربى بهذه المقاييس في علم الألسنة فالمزية البيئة في هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة وليست هذه الأغراض تابعة لها في أصولها أو فروعها ، وقد وضعت فيها الفروق بين صيغ الأمياء والصفات على حسب معانيها وعلاقاتها بأغراض المتكلم والسامع ، فإنما بجرى فيها الاختلاف بين الأوزان والصيغ لبيان الاختلاف في مدلول الكلمة أو في قوة الدلالة ودرجتها ، وقد تشاركها اللغات في بعض هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها ولا تفوقها في واحدة منها . وعلى هذه المزايا ولكنها لا تجمعها كما جمعتها ولا تفوقها في واحدة منها . وعلى هذه المقاييس من علم الألسنة نعتمد في تصحيح النظر إلى مزايا وعلى هذه المقاييس من علم الألسنة نعتمد في تصحيح النظر إلى مزايا في وعلى هذه المقاييس من علم الألسنة نعتمد في تصحيح النظر إلى مزايا وعلى هذه المقاييس من علم الألها ، وقد يكون من هؤلاء أبناء لها

يظلمونها ولا يسيئون النية ، ولكنهم يسيئون القياس أو يعتمدون في المقارنة بينها وبين سائر اللغات على غير أدواتها .

وقد تفرقت المباحث التي عرضنا لها في الفصول التالية وفي أمثالها من الفصول التي قصرناها على مباحث النحو والصرف والعروض وما إليها من القواعد اللغوية ، ولكنها تجتمع في الطريق آما تجتمع في الغاية ، وطريقها وغايتها معا هذه المحاولة الجادة في إثبات فضل اللسان العربي بمقاييس علم الألسنة واجتناب المقاييس التي لا تصلح للمقارنة على سواتها لأنها مقارنة تصل فيها التتائيج عن مقدمانها .

عباس محمود العقاد

أقدم اللغات

أى اللغات أقدم:

كان الباحثون فى تاريخ اللغات يقصدون بالبحث عن أقدمها أن يصلوا إلى اللغة الأولى التى تفرعت اعليها جميع اللغات بعد تفرق الأمم فى جوانب العالم المعمور ، وكانوا يفترضون أن اللغة الأولى كانت لغة الجنس البشرى كله يوم كان له مقام واحد فى قارة واحدة ، ثم تفرعت هذه اللغة بعد انفصال الناس وانقطاع الصلة بينهم حتى امتنع التفاهم بين المتكلمين بكل شعبة من شعب اللهجات المتقرعة فى مواطنها المختلفة .

إلا أن هذا البحث الطويل لم ينته إلى وحدة بين لغات الأمم غير وحدة والعائلات واللغوية الكبرى التى يتعذر التقريب منها اليوم بغير الاتفاق فى كلمات معدودات، توجد فى الكثير منها ولا توجد فيها بأجمعها فقنع الباحثون ، إلى حين ، بالرجوع إلى أمهات العائلات اللغوية كل عائلة منها على حدة ، وكادوا أن يتعتروا فى هذا الطريق بعقبات كالعقبات التى صادفتهم فى بحثهم عن لغة واحدة للجنس البشرى بموطنه الأول ، وإن تكن عقبات التحقيق فى مواضع الاتفاق بين فروع العائلات اللغوية أيسر تذليلا وأقرب أمداً فى مواحل التاريخ القديم ،

والرأى الغالب بين حلماء المقارنات اللغوية أن أصول العربية حديثة بالقياس إلى أصول العائلة الهندية الأوربية ولا سيا السنسكريتية والجرمانية .

ولكن هذا الرأى يقابله فى العهد الأخير اعتراض شديد من أبناء الهند انفسهم ، من المسلمين خاصة ، فى معرض المقابلة بين السنسكريتية والجرمانية والعربية فإنهم يعتمدون على معرفهم بلغات الهند ومعرفهم بالعربية وبعض اللغات الأوربيين الأوربيين عند المقابلة بين الكلمات ويصيبون كثيراً فى التنبيه إلى تلك الأخطاء وإثباتها بدلائل المعافى والألفاظ التى لا شك فيها ، ولكنهم ينساقون إلى مثل هذه الأخطاء عند المقابلة بين جدور الألفاظ العربية والأجنبية ، ويكاد بعضهم أن يرجع بمعظم هذه الجذور إلى أصل عوبى يقارنه بحرفين أو ثلاثة حروف من الكلمة القديمة ، اعتاداً على القول الشائع عن نشأة الكلمات العربية جميعاً من حرفين اثنين تلحق بها الحروف المزيدة تارة فى الكلمات وتارة فى أواخرها .

ومن أمثلة هذه المقارنات بحث مستفيض الشيخ (محمد أحمد مظهر) بمجلة الأديان التي قصدر بالإنجليزية في الباكستان ، ينشره تباعاً تحت عنوان (العربية أم جميع اللغات) ويسرد فيه مثات من الكلمات الأجنبية بحسبها من مشتقات العربية على صورة من الصور اللفظية أو المعنوية ، يحسبها من مشتقات العربية على صورة من الصور اللفظية أو المعنوية ، وقد وفق كل التوفيق في بعض هذه الكلمات ، ولكنه أوغل جداً في التخر بجات المتتابعة للوصول بالكلمة إلى جدرها العربي فيها يراه .

فهو يقول مثلا إن كلمة الذرة Atom (أتوم) معناها لا يتجزأ أو لا ينقطع ، فهى على هذا مأخوذة من كلمة (قطم) العربية بمعنى قطع ، لأن الهمزة الأولى زائدة بمعنى الننى فى اليونانية ، و (توم) هى (قطم) بعيثها إذا لاحظنا أن الأوربيين يضعون التاء موضوع الطاء.

ويقول إن كلمة Bit (بت) في الإنجليزية بمعنى (قطع) وهي من مادة (بت) العربية .

ويقول إن كلمة Arrive (أرايف) في الإنجليزية بمعنى وصل إلى المرفأ فهي مأخوذة من (أرفأ) العربية بهذا المعنى .

ويقول إن كلمة Aspire (أسبير) في الفرنسية بمعنى تنفس مأخوذة من الزفير باللغة العربية .

ويقول إن كلمة Captive (كبتيف) بمعنى الأسر والحبس مأخوذة من مادة الكف العربية .

وعلى هذا النحو تجرى المقابلة بين منات من المفردات تنشابه بالحروف ولكن هذا النشابه لا يكنى لنحقيق اقتبامها من العربية إلا إذا كانت مادة الكلمة فى جذورها غريبة عن لغاتها الأجنبية ، وكان استخدامها عندنا سابقاً لاستخدامها عندهم بمعناها أو ما يقرب من معناها . وهو ما يصعب تحقيقي أو يظهر من التحقيق أحياناً أن للمادة أصالة واستخداماً بتلك اللغات سابقاً لاستخدامها بلغتنا .

ونحن تعتقد أن اللغة العربية أقدم من معظم اللغات الحديثة ، وأن

شواهد سبقها فى القدم تزيد على الشواهد التى يستدل بها على سبق أقدم اللغات الأخرى ، ولكننا تحسب أن المقابلة بين الكلمات لا تؤدى إلى نتيجة يحسن السكوت عليها فى هذا الباب ، وإنما نقضل على وسيلة المقابلة بين الكلمات وسيلة سهلة نرجع فيها إلى كل لغة على حدة ، فلا يصعب علينا بعدها أن تحكم على حظها من القدم بالقياس إلى غيرها :

تلك الرسيلة هي اشتقاق أساء الحيوان فيها ، فإن اللغة التي ترجع الأسهاء فيها إلى مصدر مفهوم من مصادرها ، تسبق اللغات التي تتلقي هذه الأسهاء جامدة أو منقولة بغير معنى يؤديه لفظها الدال عليها في أحاديث المتخاطبين بها .

فأسهاء الأسد والكلب والنسر والصقر والغراب والفرس والحمار والبغل والحمل والحروف وعشرات غيرها من أسهاء الحيوان هي كلمات ذات معنى يفهمه المتكلمون بها ويطلقونه أحياناً إطلاق الصفات عند المشابهة بين هذه الحيوانات وبين غيرها في إحدى صفاتها .

يقال أسد الكلب للصيد أغراه به ، وأسد عليه اجترأ ، وآسد بين القوم أفسد بينهم ، ومعنى هذا على كل احتمال في سبق الكلمة اللغوية أو سبق الاسم أن العرب عرفوا هذا الحيوان وهم يتكلمون بلغتهم هذه ويستخدمونها للوصف أو للاشتقاق والحجاز .

وكذلك معنى الكلب من العض أو القبض وسائر معانى التكالب

والنسر من الجرح والنقض والنمزيق لفظ أصيل في اللغة على الحقيقة أو على المجاز .

والصقر من الحدة في الحرارة أو في الطعم أو في اللمس أصل صالح لإطلاقه على الطائر المسمى باسم الصقر أو الموصوف بهذه الصفة .

والغراب من الغربة والإيذان بها حيث يعيش هذا الطائر ويتشام الناس بنعيقه في الأماكن التي هجرها سكانها وتخلفت بها البقايا التي يحوم عليها.

والفرس من حدة النظر والاستعانة به على الافتراس.

والحمار من لوله الأحمر الذي يشبه رمال الصحواء حيث عرفه العرب قبل انتشاره في سائر الأقطار .

والبغل من مادة فى اللغة العربية أصيلة فى معنى الخلط والنسب المدخول وكل ما هو مدخول غير خالص أو صريح ، ويشبهه الدغل والزغل والنغل والوغل ، والغين واللام بمعنى الغل الذى يتمامر الصدور .

والجمل من مادة الجمل بمعنى الضخامة ، والخروف منسوب إلى موعده في الخريف ، وهكذا عشرات الأسهاء التي تدل على وجود هذه اللغة في أقدم عهد عرفت فيه الأمة العربية هذه الحيوانات ، وهو عهد بعيد في القدم لم يعرف قبله عهد لهذه اللغة نقلت عنه تلك الأسهاء بغير هذا اللفظ وغير هذا الاشتقاق .

ويقابل هذا في اللغة الإنجليزية أسياء كلها منقولة من غيرها أو

مقصورة على مسمياتها التي لا يعرض لها التصريف في لهجات الخطاب .

فالأسد Lion من (لبو) Leo اللاتينية ، والحصان Horse من (روس) Ross الجرمانية ، والحمار (آس) Ass من (اسنس) اللاتينية التي يرجح أنها محرفة عن كلمة (أتان) السامية وأكثرها جامدة في أصولها التي نقلت عنها .

ومثلها بقية الكلمات التي ذكرناها وأشرنا إلى جذور اشتقاقها بالعربية فإنها منقولة من أسهاء جامدة ليس لها اشتاق متداول في لغة الخطاب ، فلا حرج إذن من الحكم بسبق اللغة العربية لجميع اللغات التي تخلفت عن زمان التسمية الأولى لثلث الحيوانات بأسهامها المشتقة ، على العلم بما تعنيه من وصف وتشبيه .

والعلم بالحيوان المستأنس أو الحيوان المتوحش أقدم شيء في لغات بنى الإنسان ، فلا نستطيع أن نتخيل أمة بادية أو حاضرة عاشت زمناً طويلا قبل التاريخ بغير حيوانات مستأنسة أو حيوانات وحشية تسميها وتتحدث عنها ، فليس في تواريخ اللغات عهد أقدم من هذا التاريخ ، وفيه الكفاية للدلالة على انتشار اللغة وشيوع قواعد الاشتقاق والتسمية بين أبنائها في ذلك العهد السحيق ، وربما تساوت اللغة العربية في القدم وبعض المنقول كان له لفظه المشتق في الأصل القديم . . . ولكنه إذا رجع إلى أصل جامد غير مفهوم باشتقاقه في لغة الخطاب فهو لاحق الزمن ينشأة

اللفظ المشتق والوصف المفهوم.

ولا خلاف فى دلالة أمهاء الحيوان بألفاظها المشتقة على قدم اللغة العربية عند المقابلة بينها وبين اللغات الأوربية من أقدم عهودها التاريخية . وببتى بعد ذلك على للنظر بين العائلات اللغوية التى مسجلت فيها ألفاظ مشتقة لأسهاء حيواناتها ، ولم تزل لها فى معجماتها المحفوظة معانى المشتقات والصفات .

قدم الكتاب بالعربية

جزيرة أقريطش (كريت) مركز من أهم مراكز الحفريات التي ينضع بها طلاب التحقيق في تاريخ علم الإنسان ، أو و الآثر بولوجية ، لأنها جزيرة تتوسط بين القارات الثلاث : إفريقية وآسيا وأوربة . وردت عليها حضارة بعد حضارة من هذه القارات ، ثم اختلفت الحضارات في برها الأصيل كما اختلفت في داخل الجزيرة باختلاف عوامل التطور العلية واختلاف عوامل التطور المعلية ، فكل ما يهتدى إليه علماء الحفريات من بقايا الجزيرة القديمة فهو مادة صالحة لاستقراء عوادث التاريخ الإنساني الشامل وعوامل التطور المنحصرة في جزيرة عدودة تنعزل حيناً وتنصل حيناً آخر بما يحيط بها من أقطار القارات الثلاث . ويأتى في المرتبة الأولى بين مباحث هذه الحفريات مبحث اللغة التي تكلم بها أبناء الجزيرة قبل الميلاد ببضعة عشر قرناً ، قد ترتق إلى ألني سنة . فإذا ترجمنا الأساطير اليونانية القديمة بلغة التاريخ فالمفهوم من أشهر هذه الأساطير التي وردت في شعر (هوميروس) أن الكريتيين كانوا من سلالة فينيقية ، لأن ملك الجزيرة ومينوس هكان ابن الحسناء و أوربة عسلالة فينيقية ، لأن ملك الجزيرة ومينوس هكان ابن الحسناء و أوربة عسلالة فينيقية ، لأن ملك الجزيرة ومينوس هكان ابن الحسناء و أوربة ع

أميرة مدينة صور التي كان يحكمها الملك فونيق .

ولكن علماء الحفريات يحاولون أن يحققوا التواريخ الأسطورية بتفسير النقوش التى ترجع إلى تلك الفترة من حضارة الجزيرة قبل الميلاد ، ومنها نقوش عثروا عليها منذ نصف قرن ولا يزالون مختلفين في المقابلة بين حروفها والحروف الأبجدية التى استخدمها مكان الجزيرة على أثر اتصالم بالحضارة الإغريقية.

و يعد خسين سنة في الفروض والتأويلات أعلن الأستاذ سيروس جوردون رئيس مباحث البحر الأبيض المتوسط بجامعة برانديس أنه اهتدى إلى مقتاح الكتابة التي نقشت على ألواح الجزيرة فوضح له أن اللغة وسامية ، لا شك فيها ، وأن بعض كلماتها تقارب الكلمات العربية التي فتكلمها في العصر الحاضر ، ومنها كلمة ، قرية ، وكلمة ، ميت ، وكلمة و داود ، منطوقة بما يقرب من فطق حروفها التي تكتب بها الآن .

والعلماء الآخرون ممن اطلعوا على تأويلات الأستاذ جوردون ولم يشتركوا فى أعمال الحفريات يراجعونه فى مقارناته بين الحروف ، ويقولون إنها قد توافق النطق الفينيتى ، ولكنها قد تكون مرادفة لمعانى الكلمات فى لغات أخرى ، إذا أراد الناطق أن يتصرف بالمد والقصر ، أو التفخيم والترقيق ، فى أداء الأصوات بما شاء من مخارج الحروف .

على أن المنكرين لمفتاح الأستاذ جوردون يتكلفون عنتاً شديداً إذا كان إنكارهم مبنيًّا على الشك في وصول القينيقيين إلى الجزيرة وإقامتهم فيها قبل المبلاد بقرون عدة ، ويتكلفون عنتاً أشد من ذلك إذا قدروا أن الملاحين الفينيقيين لم يكن لهم شأن في حضارتها ولم تكن لهم صلة ، لغوية ، بأهليها ، كائناً ما كان أولئك الأهلون قبل وصولهم إليها .

فهما يكن رأى المؤرخ في الأساطير القديمة فهي خيال لا يخلو من الواقع وخبر لا يخلو من الدلالة ، وليس من المعقول أن تزعم الأساطير أن أميرة صور كانت مدكة على جزيرة كريت إن لم يكن هناك علاقة من علاقات الملاحة والتجارة بين البلدين ، ولم تكن تلك العلاقة في ذاكرة الرواة والشعراء ، يتناقلها خلفاً عن سلف وجيلا بعد جيل ، ولا يخلقونها ساعة روايتها ، بلغة القصة أو لغة التاريخ .

فالقول بأن اللغة الفينيقية عرفت في جزيرة كريت قبل أربعة آلاف سنة أو نحوها هو أقرب الأقوال إلى التاريخ الصحيح ، سواء نظرنا إلى تاريخ الملاحة في الجانب الشرق من البحر الأبيض المتوسط ، أو نظرنا إلى الأساطير المروية عن علاقة الجزيرة بمدينة ضور ، أو نظرنا إلى تفسيرات الحفريين ولم يظهر ما هو أولى منها بالقبول إلى الآن ، أو نظرنا إلى الحروف الفينيقية التي اقتبسها اليونان وأبناء الجزر اليونانية جميعاً بعد المحصر المقدر لوجود الأميرة وأوربة به والملك ومينوس ببضعة قرون . ونحن — إلى هنا — نذكر اللغة الفينيقية والحروف الفينيقية عند الكلام على التاريخ قبل أربعة آلاف استة ، لأننا نعقب بهذا الكلام على تعبيرات العلماء الأوربين الذين يسمون الشعوب السامية بتلك الأسهاء ،

كلما ذكروا شيئاً عن تواريخها في تلك الأزمنة الحالية .

أما الذي نؤثره ونستند في إيثاره على الأصول المعقولة فهو تغليب كلمة العربية ، على كلمة الفينيقية أو كلمة السامية على اختلاف مدلولاتها حيث يرجع الأمر إلى أربعة آلاف سنة من تاريخ هذه اللغات القديم ، أو على الأصح من تاريخ تلك اللهجات كما ينبغي أن تسمى في ذلك الحين لأنها كانت قبل أربعين أو خسين قرناً لهجات تتفرع على أصل واحد قديم .

فقد كان الفينيقيون يقيمون بين النهرين على مقربة من خليج العرب قبل افتقالهم إلى صور وغيرها من المدن على شواطئ فلسطين .

وقد كانت الحروف المنسوبة إليهم عربية على التحقيق ولم تكن عربية مقصورة على القبائل الفينيقية فى العراق أو فلسطين ، ولو لم تكن عربية عامة لما وجدت بصورها الباقية إلى اليوم فى الخط المسند اللى لا شك فى قدمه وقدم الحضارة اليمانية بل العروبة اليمانية — من قبله — فإن الأبجدية المشهورة باسم الفينيقية ، والأبجدية التى كانت تكتب فى بلاد اليمن متشابهتان فى أكثر الحروف ، وما اختلف منها قليلاً فهو اختلاف فى الأداء دون الأصول ، ومثله هذا الاختلاف الذى نشاهده بين كتابة المشارقة وكتابة المغاربة لبعض الحروف العربية إلى اليوم .

وإذا جازالشك فى العلاقة القديمة بين الحضارة العربية وجزيرة كريت فليس هناك محل للشك فى علاقة هذه الحضارة باليونان منذ عصر الملك

وقدموس ، وهو مقارب فى حساب التاريخ وحساب الأساطير لعصر
 الأميرة ، أوربة ، والملك مينوس على رواية الشاعر هوميروس .

نعم لا شك في هذا ، لأن الأبجدية اليونانية باقية 'إلى اليوم تدل على تاريخ العلاقة القديمة .

فهذه الأبجدية التي يكتبها اليونانيون في عصرنا هذا موافقة بترتيبها حرفاً حرفاً لترتيب الأبجدية العربية ، ولا يختلف هذا الترتيب مرة إلا إذا تقابل حرف من حروف التي تقاربه في نطق حرف من حروف التي تقاربه في نطق الأوربيين ، لأن الأوربيين لا ينطقون حروف الحلق كما هو معلوم .

فالأبجدية اليونانية تبندئ بحروف (ألفا وبيتا وجما ودلتا) وهي حروف الألف والباء ، والجيم والدال في وأبجد ، على هذا الترتيب . ثم تتقابل حروف وهوز ، بما يقاربها مع اختلاف نطق الماء ، ونطق الواو حين تكون حركة مد عندهم وحوفاً منطوقاً عندنا في بعض الأحيان ، ثم تأتى و كلمن ، متتابعة كما هي عندنا بغير اختلاف للحلوها من حروف الحلق والمد ، وهم ينطقونها و كافا ولا متا وي وني ، ويتبعونها ببقية حروفنا على النحو الذي أشرنا إليه .

ومن المؤرخين الأوربيين من يتعصبون فى نسبة كل ثقافة أوربية إلى أصل من أصولها العربية أو الشرقية ، فهم يدركون هذا الشبه بين الأبجدية عندنا والإبجدية عند اليونان فيعترفون به ولكنهم يسألون : ولماذا لا يكون الساميون هم الذين اقتبسوا هذه الحروف من مصدر أوربي قديم ؟

وقد ظل هذا السؤال زمناً معلق الجواب أو محتملا للإجابة بنسبة الأصول الأبجدية إلى المصادر الأوربية ، لولا أن أساء الحروف العربية عرفت بمعانيها وأشكالها ولم يعرف لها معنى ولا شكل يعود بها إلى لغة من لغات الأوربيين ، ومن معانى هذه الحروف ما نفهمه في أحاديثنا اليوبية إلى هذه الأيام ، كالباء من البيت والحيم من الجمل والعين من العين ، والكاف من الكف ، والنون من النون أو الحوت .

وكلما كشف الحفريون حرفاً مكتوباً وعرفوا معناه وعمله في الجملة عاد بهم هذا الكشف الجديد إلى أصلى قديم يقدر تاريخه بآلاف السنين ، فقد كشف الحفريون من آثار بلاد النبط بعض حروف الجر التي كانت تستعمل في مثل موقعها من الجملة عندنا قبل ثلاثة آلاف سنة . فإذا قدرنا أن حرف الجر عادة هو امم أو فعل مختزل لا تتعود الألسنة الحتزالة قبل انقضاء مئات السنين فلا بد من تقدير زمان سابق لتاريخ تلك الكتابة النبطية بعدة قرون ، كانت فيها اللغة العربية لغة توكيب وإعراب بقواعدها التي تطورت مع الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه ، وبلغت فيها قراعدها غابة مداها من الضبط والاستقرار .

وها هنا نتهى إلى بيت القصيدة من تحقيق القول بقدم اللغة العربية . قإن قدم اللغة ، على أية حال ، عراقة تحسب لها كما تحسب لكل كائن حى عريق ، ولكن الذي يعنينا منه في هذا المقام هو جانب التمام والنضح بعد طول التعلور والتقويم . فما من قاعدة من قواعد اللغات السامية تابعت نموها ونضجت في تطورها كما نضجت في لغتنا العربية ، بعد ذلك التقدم المتطاول من أقدم العصور :

فى اللغات السامية إعراب ولكنه قاصر غير مطرد ولا متناسق فى مواضعه ، ولم يبلغ قط مبلغ و القانون و الذى نعرف فيه حدود الإطراد وحدود الاستثناء.

وفى اللغات السامية اشتقاق ولكن قوالب المشتقات فيها لم تتميز بأوزائها ومعانيها كما تميزت مع تطور اللغة العربية .

وفى اللغات السامية حروف لم تعرف فى غيرها من العائلات اللغوية كا يسميها المحدثون ، ولكن لغة من اللغات ــ سامية كانت أو آرية أو طوراتية ــ لم تتحرر فيها المخارج بحروفها ولا الحروف بمخارجها كما تحررت فى لغة الضاد ، فليس فى لغة الضاد حرف ملتبس بين مخرجين ولا مخرج ملتبس بين حرفين .

وفى اللغات السامية نحو وصرف ولكنهما وإقفان – فوق المنبت – جد وراً كالخشب الذى لا يقبل النمو بعد ما وصل إليه ، وما من جدر من جدور نحونا أو صرفنا لم يتفرع ولم يحتفظ بقوة الحياة فيه كما تحتفظ البنية الحية بقوة حياتها ، فى كل عضو من أعضائها .

ومن الواجب أن تتمثل هذه الظواهر العربية الخاصة في أذهان أولئك و المصلحين ، الذين يحسبون أنهم يتناولون هذه اللغة بالإصلاح كلما احتاج الأمر إلى توفيق بينها وبين مطالب العصر الحديث ... فلا محل في البنية الحية النامية لإصلاح التركيب أو تقويم البنية من جديد ، وإنما هو و الغذاء ، الذي يوافق تلك البنية وتأخذ منه بقدرتها الحية ما يأخذه لأحياء الأصحاء من كل غذاء طيب وكل طعام مفيد .

عوامل الإعراب في اللغة العربية

عاد بعض المشتغلين باللغة إلى البحث فى مسألة والعامل وفى لغتنا العربية ، وهى مسألة من أهم مسائل النحو فى هذه اللغة ، بل هى مسألته الكولى والأخيرة لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات ، وتلك هى أسباب الإعراب والبناء .

وقد كان من أسباب العودة إلى مسألة العامل تعليق المؤينين على آراء العالم النحوى الكبير الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله وطيب ذكراه . ورأيه المشهور - كما يعرف قراء كتابه فى إحياء النحو - أنه ينكر على النحاة الأقلمين إفراطهم فى تقدير العامل الذى ينسبون إليه تغيير الحركة فى آخر الكلمة ، ويجعلون لكل حركة من حركات الإعراب عاملا ظاهراً أو مستراً يوجب الفتح أو الكسر فى آخر الكلمة ، ولا يذكرون الضم عاملا غير امتناع الحركتين الأخريين ، فيقولون : إن الكلمة مرفوعة لامتناع الناصب والحافض ، وهو فيا رأى بعض الأقدمين تعليل غير معقول ، لأن امتناع سبب من الأسباب لا يكون سبباً موجباً لشيء كما قالوا وشايعهم على قولم العالم الفقيد ، وقد بنى على هذا الاعتراض مذهبه كله فى إحياء النحو ، لأنه أقام لحركة الضم فى آخر الاعتراض مذهبه كله فى إحياء النحو ، لأنه أقام لحركة الضم فى آخر

الكلمة سبباً موجباً سهاه (الإسناد) ورأى أن الفتحة هي ألحركة التي تأتى بغير عامل ولا تعتبر علماً من أعلام الإعراب .

والأستاذ إبراهيم — رحمه الله — لا ينكر أن أواخر الكلمات المعربة تختلف في اللغة العربية باختلاف المعني أو باختلاف العلاقة بين معاني الجملة ودلالة كلماتها ، ولكنه ينكر أن يتحول العامل من و معني مفهوم ولل لفظ محدود يقيد ذلك المعني بلوازمه اللفظية ، لأن اللفظ قد يرمز إلى المعنى المقصود من إحدى تواحيه على سبيل المجاز ولا يتابعه في جميع الوزمه ومصاحباته وتفريعاته على جميع الأحوال ، ولا مناص من الحلط في التقدير والتأويل إذا جعلنا الرفع — مثلا — مساوياً للمفهوم من الارتفاع في اللغة على جميع الوجوه ، أو جعلنا الجزم مساوياً للمفهوم من القطع ، أو جعلنا الكسر مساوياً للمفهوم من القطع ، أو جعلنا الكسر مساوياً للمفهوم من النقطة واحدة واحدة من البتر ، إلى أشباه ذلك من المفاهيم التي تتفق من ناحية واحدة ولا تتفق من نواحيها الحقيقية كل الاتفاق .

فلا شك فى وجاهة الاعتراض على إفراط النحاة فى التقديرات التى يوجبها نقل السبب من معنى ملحوظ إلى لفظ محدود ، ثم تقييد المعنى بهذا الحد اللفظى فى جميع تفريعاته وتصريفاته على غير موجب لذلك التقييد . لكن هذا الحطأ يلازم المعترضين على النحاة فى تقديراتهم وتأويلاتهم كما يلازم النحاة فى تلك التقديرات والتأويلات ، بل فرى من الإنصاف أن نقرر هنا أن أخطاء المعترضين أكبر وأكثر من أخطاء المقدرين ،

وأمثلة ذلك كثيرة جداً فى الشواهد التى استند إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى أو ابتدأ بها ابتداء من عنده فى كتاب وإحياء النحو ، وفى غيره من درأساته اللغوية ، وفها يلى قليل من ذلك الكثير :

روى الأستاذ قصة الإمام أبي على الفارسى مع عضد الدولة فقال : إن عضد الدولة سأله : و لماذا ينصب المستثنى في نحو قام القوم إلا زيداً ؟ فقال الإمام : بتقدير أستثنى زيدا . قال عضد الدولة : لم قدرت أستثنى ؟ هلا قدرت : امتنع زيد ، قرفعت ؟ فلم يحر الفارسى جواباً وقال هذا اللىذكرت الجواب الصحيح .

والظاهر من سياق القصة أن الإمام أبا على الفارسي تجنب اللجاجة عداً مع الأمير في ذلك المجلس لسبب رآه وهو يرجئ الجواب الصحيح إلى موضعه من البيان . وإلا فإن الجواب يسير لو أراده أبو على لترجيح تقديره في هذا المقام ، فإن الأفعال التي تستخدم للاستثناء تدل على معنى الحرف الذي يتوب عنها ، فيأتى معنى و إلا ه موافقاً لمعنى حاشا وما خلا وما عدا وكل فعل يستثنى ما بعده على هذا القيام ، ولا موجب لإعطاء الحرف هنا معنى غير معنى الفعل الذي يدل مثل دلالته ، إلا أن يكون حرفاً من حروف الجر في حكمه المعروف .

ومن الحطأ فى تطبيق القياس أن يحسب الأستاذ إبراهيم كثرة الفتحة على أواخر الكلمات بحساب العدد وهو فى مقام النظر إلى وحكم الكلمة بين أحكام سائر الكلمات.

فإذا كان حكم الفعل الماضى مثلا أن يبنى على الفتح فإن سريان هذا الحكم على فعل واحد كاف لاستغراق جميع المواد فى اللغة العربية على وجه التقريب ، لأن كل مادة لفظية قابلة للاشتقاق لا تخلو من فعلها الماضى المجرد والمزيد ، ثم يأتى الفعل المضارع المعرب بالنصب فيضاف إلى هذا العدد الوافر من أواخر الماضى المفتوحة ، ويأتى بعد ذلك عدد المنصوبات من الأمهاء بعوامل النصب فلا يكون فى هذه الزيادة دليل على أصالة حركة الفتح ببن سائر الحركات ، وإنما هى حكم واحد على آخر فعل ماض واحد ينهى بنا إلى هذا العدد الكثير .

يقول الأستاذ إبراهيم : • إن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام . .

ثم يذكر من شواهده على ذلك : وأن العرب قد فروا فى بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح ، ومن ذلك صنيعهم فى جمع المؤنث السالم لمثل : فترة ، وحسرة ، ودعد ، فإن العين فى المفرد ساكنة ومن حقها فى جمع المؤنث السالم أن تبتى ساكنة أيضاً ، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه بناء مفرده ، ولكن العرب أوجبت فى مثل هذا فتح العين فيقولون : فترات ، وحسرات ، ودعدات ، ولا يجوزون الإسكان إلا فى ضرورة من الشعر ؟ ه .

وهذا أيضاً من خطأ القياس عند المعترضين على طرائق النحاة في التقدير ، لأن السكون هنا لا يستثقل وإنما يستثقل الانتقال من التحريك

إلى التسكين ثم من التسكين إلى التحريك ، ولا فرق فى ذلك بين الفتحة والضمة لأنهم يقولون : الحجرات والغرفات والقبلات والظلمات بدلا من تسكين الجهم أو الراء أو الباء أو اللام ، وكذلك يقولون القطن والغصن والعمر والكتب والأسد ، إلى كثير من أمثالها لأن الاستمرار فى حركة واحدة أيسر من الانتقال منها إلى تسكين ثم العودة بعد التسكين إلى التحريك .

* *

قال الأستاذ: وإذا رجعت إلى علم مخارج الحروف واستشهدت طبيعة القتحة في نطقها، وقسها إلى غيرها من الحركات، وجدت البرهان الجلى على خفة الفتحة والشهادة لذوق العرب في استحبابها، وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة - وهي الألف - لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حراً، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه ، ونرجع إلى النحاة في اعتبارهم أن الضمة غنية عن التعليل فنرى أنهم أقرب إلى الصواب لأن الضمة لا تكلف الناطق شيئاً على الإطلاق إذا

اورب إن الصواب ون الصمة و تحلف الناطق سية على الم النفس حراً وترك كانت الفتحة _ كما قال الاستاذ _ تكلفه إرسال النفس حراً وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء ، فإن الضمة هي حالة انطباق الشفتين عند انتهاء كل كلام ، وهي كذلك حالة الشفتين قبل كل كلام .

فإذا احتجنا إلى تعليل الحركة فإنما نحتاج إليه فى حالة غير حالة إطباق الشفتين وهي إما حالة الفتح أو حالة الكسر، ولا نذكر السكون أشتات مجتمعات لأنه هو حالة قطع الحركة ولا يحسب من أجل ذلك في عداد الحركات ، ولهذا كان موقعه الغالب موقع البناء حيث لا تتغير أواخر الكلمة بالإعراب .

وليس من الميسور الآن تعليل معنى الفتح أو معنى الجر فى مواقع الإضافة ، ولكن المحقق أن الفتح والجر لا يطردان فى مواضعهما جزافاً لغير سبب دعا إليه عند وضع اللغة بين أوائل المتكلمين بها . ونعنى بهم أولئك الذين كانوا يتكلمون ويقرنون الكلمات بحركات يدوية أو شفوية مصطلح عليها لدفع اللبس بينها وبين ما عداها .

ونقول على سبيل الظن الذى تعزره إشاراتنا فى هذا الزمن إن الفتح كان علامة على الابتعاد بحركة من اللم تؤكدها حركة من اليد إلى الفضاء ، وراقب المتكلم وهو يقول عن أحد أو عن شيء إنه ذهب وانقضى . . . فإنه سواء تكلم بالفصحى أو العامية يقول : راح ، وفات ، وانتهى ، ويدفع يده مرتفعة إلى الفضاء، كأنما يشير إلى شيء غاب عن العيان .

وقد نجد من قرائن المقابلة بين اللغات السامية ما يؤيد هذا الظن أو هذا التخمين ، فقد نقل الأستاذ إبراهيم أقوال بعض العارفين بالحبشية من أمثال بروكلمان ورابت فقال : ﴿ إِنّه يمكن أن يرى أن الفتحة أصلها (ها) ha وهي ضمير إشارة مستعمل في اللغات السامية ، ولم يزل في الحبشة يلحق بالأعلام في حالة النصب إذا وقع عليها فعل ذو اتجاه . مثل : أقبل وقصد ، وأصل معناها في هذا الاستعمال الاتجاه إلى شيء

أو شخص معين

فإن لم يكن هذا سبب الفتح في كلمات اللغة العربية ففيه إشارة إلى بعض أصولها. في لغة من اللغات السامية ، وهي قرينة من قرائن التطور في أقدم هذه اللغات وأجمعها لقواعد الإعراب ، وهي اللغة العربية .

على أن الأستاذ إبراهيم قد بنى مذهبه كله فى إحياء النحو على الحاجة إلى تعليل الفنح فأصبح المذهب كله مرتبئاً بثبوت هذا الرأى وذهاب الشك فيه ، وأول ما يتطرق إليه من دواعى الشك القوى أن و الإسناد و لا يصلح لتعليل الضمة لسبب يسير ، وهو أن الضمة أو انضام اللم فى نهاية الكلام لا حاجة بها إلى سبب ، سواء كان هو الإسناد كما مماه صاحب إحياء النحو - رحمه الله - أوكان له سبب سواه .

وحسبنا مثل واحد تنختم به هذا المقال لبيان الفارق فى دقة التقدير بين طريقة النحاة الأقدمين وطريقة المعترضين عليهم فى مسألة من ألصتى المسائل بالإسناد والمسند إليه وهما دعامة النحو الجديد كما يسميه المعترضون على النحاة المتقدمين.

يسأل الأستاذ إيراهيم: وما الفرق بين كسر الإناء وانكسر الإناء إلا ما ترى بين صيغتى كسر وانكسر، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى ؟ . . . أما لفظ الإناء فإنه في المثالين مسند إليه ، وإن اختلف المسند ع . . . فهذا تقدير يلاحظ عليه ما لاحظه الأستاذ الفاضل رحمه الله على النحاة وهو يأخذ عليهم نقل العامل من معناه المفهوم إلى لفظ محدود يقاس عليه في جميع الأحوال .

فإذا كان معنى الإسناد هو موضوع الكلام ولم يكن معناه هو اللفظ في موضع الفاعل أو نائب الفاعل ، فالفرق كبير بين و انكسر الإناء ، وكسر الإناء و موضوع الكسر وكسر الإناء و المؤرق على قولنا انكسر الإناء هو موضوع الكسر بغير نظر إلى فاعل معلوم أو مجهول ، ولكن صيغة الفعل و كسر و مبنياً على المجهول تشغل الذهن بمعنى غير معنى الكسر ، وهو النظر إلى الفاعل والعلم بعد ذلك بأنه غير معلوم ، وهو معنى من معانى الإسناد أو التكلم عن الموضوع لا يتساوى عند التعبير بالكلمتين .

الحروف العربية أصلح الحروف لكتابة اللغات

إن الأمم التي تعتمد على الحروف العربية في كتابتها أكثر عدداً من كل مجموعة عالمية تعتمد في الكتابة على الحروف الأبجدية ، ما عدا مجموعة واحدة ، وهي مجموعة الأمم التي تعتمد في كتابتها على الحروف اللاتينية .

لأن الحروف العربية تستخدم لكتابة اللغة العربية ، واللغة الفارسية ، واللغة الفارسية ، واللغة الأوردية ، واللغة الملاوية ، وبعض اللغات التي تتصل بها في الجزر المتفرقة بين القارات الثلاث : إفريقية وآسيا وأستراليا . ونسبة الكاتبين بين هذه الأمم أقل في هذا العصر من نسبة الكاتبين

بين أبناء الأمم التي تعتمد على الحروف اللاتينية . ولكن الأمر في صلاح الحروف للكتابة لا يعود إلى كثرة الأفراد

ولكن الامر في صلاح الحروف فلكتابه لا يعود إلى دمرة الا الله يكتبونها ، بل إلى أنواع اللغات التي تؤدى ألفاظها وأصواتها .

وعلى هذا الاعتبار تكون الحروف العربية أصلح من الحروف اللاتينية أضعافاً مضاعفة لكتابة الألفاظ والأصوات ؛ لأنها تؤدى من أنواع الكتابة ما لم يعهد من قبل في لغة من لغات الحضارة.

فالحروف اللاتينية تستخدم للكتابة في عائلة واحدة من العائلات

اللغوية الكبرى ؛ وهي العائلة (الهندية الجرمانية ، .

وهذه العائلة الجرمانية هي العائلة التي يقوم فيها تصريف الكلمات على والنحت ، أو على إضافة المقاطع إلى أول الكلمة أو آخرها ، وتسمى من أجل ذلك باللغات والغروية ، من الغراء اللاصق في أدوات البناء والنجارة.

أما الحروف العربية فهى تقوم بأداء الكتابة بهذه اللغات وبكثير غيرها فهى تستخدم لكتابة القارسية والأوردية وهما من لغات النحت، أو من عائلة اللغات الغروية.

وتستخدم لكتابة التركية وهي من العائلة الطورانية ويرجعون في تصريف الفاظها إلى النحت تارة وإلى الاشتقاق تارة أخرى ، فهي وسط بين اللغة الفارسية واللغة العربية .

وتستخدم الحروف العربية بطبيعة الحال اكتابة لغة الضاد المميزة بمخارجها الواضحة ، الدقيقة ، بين جميع اللغات ، وهي أعظم لغات الاشتقاق الى اشتهرت باسم العائلة السامية .

وتكتب بالحروف العربية لهجات ملاوية تتفرع على لغات المقاطع القصيرة والنبرات الصوتية المنغومة ، ويختلفون فى نسبتها إلى إحدى العائلات الثلاث حتى اليوم ، لأنها مستقلة بكثير من الحصائص وقواعد التصريف، ولعلها عائلة مستقلة من العائلات اللغوية الكبرى تشعبت فروعها لتفرق الناطقين بها بين الجزر المنعزلة .

وقد استطاعت هذه الأمم جميعاً أن تؤدى كتابتها بالحروف العربية دون أن تدخل عليها تعديلا في تركيبها ولا أشكالها المنفردة ، ولم تنصرف فيها بغير زيادة العلامات والنقط على بعض الحروف ، وهي زيادة موافقة لبنية الحروف العربية وليست بالغريبة عنها ؛ لأن العرب أنفسهم أضافوا النقط والشكل عند الحاجة إليها ، وليست زيادة شرطة على الكاف بأغرب من زيادة النقط على الحروف ، مفردة أو مثناة وفوق الحرف أو تحته ، المتمييز بين الأشكال المتشابهة أو المتقاربة .

وعلى كثرة اللغات ، والعائلات اللغوية ، التى تؤديها حروف العربية لم يزل ضبطها للألفاظ أدق وأسهل من ضبط الحروف اللاتينية التى تستخدم لكتابة عائلة لغوية واحدة ، وهى العائلة الهندية الجرمانية .

فالإسبانى يقرأ الإنجليزية على حسب قواعد لغته فيحرفها كثيراً ويبلغ من تحريفها مبلغاً لا نعهده فى نطق الفارسى اللى يقرأ الأوردية أو التركية أو العربية ، ولا نعهده فى نطق العربى اللى يقرأ الفارسية بحروفها ولولم يكن على علم بمعانيها ، ولكنه إذا عرف معناها لم يقع فى خطأ من أخطاء اللفظ ولم يكن هناك خلاف بينه و بين أبناء القارسية فى كتابتها وقراءتها .

هذه حقيقة لا جدال فيها ، ينبغى أن نحضرها أمامنا لنعرف مدى النهويل المفرط فى شكوى الشاكين من صعوبات الكتابة العربية المزعومة ؛ فإن حروفنا إذا قيست بغيرها لم نجد لها نظيراً بين حروف الأبجديات على تعددها وكثرة التحسينات التي أدخلت عليها .

وينبغى أن تحصر هذه الحقيقة فى أيامنا هذه بصفة خاصة؛ لأنها غابت عن أذهان بعض الباحثين فى مشكلة الكتابة عند طوائف من الأمم الشرقية الإسلامية يميل بعضها إلى اختيار الحروف اللاتينية ، لكتابة ، ألفاظه ومترجماته المنقولة إليها .

فقد أخلت طائفة من قبائل الصحراء الإفريقية في كتابة سجلاتها التجارية ومراسلاتها المتداولة بينها وبين سكان الشواطئ بالحروف الفرنسية وأخلت فئة من الملاويين في كتابة أمثال هذه السجلات والمراسلات بالحروف الهولندية أو الحروف الإنجليزية ، وظهر بين كتابها من يستخدم هذه الحروف في الموضوعات الأدبية والفكرية .

فن الواجب أن نذكر هنا أن عوامل السياسة والاقتصاد هي التي جنحت بتلك الطوائف إلى اختيار الحروف اللاتينية ولم يكن سبب هذا الاختيار نقصاً عسير العلاج في أصول الكتابة العربية ، ولولا عوامل السياسة أو الاقتصاد لما أختار فريق من الملاويين حروف الإنجليزية واختار فريق آخر حروف الهولندية ، على حسب العلاقات بين البلد واختار فريق آخر حروف الهولندية ، على حسب العلاقات بين البلد الملاوي وبين إحدى هاتين الدولتين .

ومن المعلوم أنم صعوبات النطق بين الألفاظ الإنجليزية والألفاظ المولندية تتجسم في حروف المولندية تتجسم في حروف العلة عند مواضع الإمالة والإشام على نحو يسهل تداركه أيا يكتب بالحروف العربية .

فلا ذنب لحروفنا العربية ولا للأبجدية العربية بجملتها في هذا التحول من هذه الحروف إلى ما عداها ، ولا يحسب على الكتابة العربية عيب وأحد يصعب استدراكه على الكاتب العربي ويتيسر استدراكه على الكاتبين بالحروف اللاتينية ، حتى حركات الإمالة التي يبالغون فيها وهي عندنا أهون خطباً من نظائرها عند الأوروبيين . . . فإن حرف الألف عندنا أهون خطباً من نظائرها عند الأوروبيين . . . فإن حرف الألف (A) وحرف الياء (1) يمالان على غير قاعدة مطردة بين الإنجليزية والفرنسية والمولندية ، وقد استطاع حفاظ القرآن الكريم أن يضبطوا مواضع الإمالة والإشهام في القراءات المختلفة ضبطاً لا يعسر تعميمه بعلاماته عند المحاجة إليه في سائر الموضوعات .

وعلينا أن نسقط من حسابنا تهويل المهولين باختلاف نطق الحروف على حسب اللهجات الفصحى أو العامية ؛ فإن الملايين من أبناء العربية يكتبون الجهم بشكلها الأبجدى المعروف وينطقها ابن القاهرة وابن الصعيد وابن دمشق كل منهم على حسب منطقه الذى نشأ عليه .. وليس فى شىء من ذلك ما يدعو إلى تغيير شكل الحرف ولا إلى تغيير قواعد الكتابة ، وإنما هى عادات تعرف ويحسب حسابها بغير مشقة ولا كلفة كما نرى ونسمع كل يوم منذ أجيال ، وكما هو معهود ومتواتر فى كل لغة من لغات الحضارة بين المكتوب والملفوظ وبين الملفوظ فى إقليم والخو واحدة ، ومن ولو كان كل من الإقليمين منسوباً إلى وطن واحد ودولة واحدة ، ومن راقب ذلك فى اختلاف النطق الأمريكي والنطق الإنجليزي أو فى اختلاف

نطق العاصمة ونطق الريف أو استخدام الصحافة واستخدام الإذاعة لم يكترث لذلك التهويل الذى لج فيه الشاكون من صعوبات اللغة العربية وهي عند القياس أهون الصعوبات وعند البحث الرصين المنصف تشهد للأبجدية العربية بأنها أصلح من سواها لكتابة جميع اللغات .

الحروف والمعاني في اللغة العربية

كتب إلى الشاعر الكبير الأستاذ رشيد سليم الخورى معقباً على رأيى في دلالة الأوزان وغارج الحروف باللغة العربية — من كتاب اللغة الشاعرة — فقال حفظه الله : (. . . . قد تنبهت بطول المراجعة إلى أن حرف الفاء هو نقيض حرف العين بدلاته على الإبانة والوضوح : فتح ، فضح ، فرح ، فلق ، فجر ، فسر ، إلخ . . . مما يعيي إحصاؤه ويندر استثناؤه، وأن حرف الضاد خص بالشؤم يسم جبين كل لفظه بمكرهة لا يكاد يسلم منها اسم أو فعل : ضجر ، ضر ، ضير ، ضير ، ضجيج ، ضوضاء ، ضياع ، ضلال ، ضنك ، ضيق ، ضوى ، ضراة ، ضوضاء ، ضياع ، ضلال ، ضنك ، ضيق ، ضوى ، ضراة ، ضئزى ، و بعكسه الحاء التي تكاد تحتكر أشرف المعاني وأقواها : حب ، ضئزى ، و بعكسه الحاء التي تكاد تحتكر أشرف المعاني وأقواها : حب ، خر ، حرية ، حياة ، حسن ، حركة ، حكمة ، حلم ، حزم ، وأرى حق ، حرية ، طبا لهذه المزية ولا متناعها — أو على الأقل مشقباً — دون سائر حروفها الحلقيسة على حناجر الأعاجم هي أولى بأن تنسب إليها لغتنا ؛ فنقول لغة الحاء ، بدلا من قولنا لغة الضاد » .

. . .

والرأي الذي أوجزه الشاعر الكبير موضوع بحث مفيد يتصل ويتفرق بين

المستغلين بأسرار اللغة العربية أو و بلوقياتها وطرائف تركيبها . وآخو مناقشة فيها حضرتها كانت بين رجلين من كبار رجال المحاماة عندنا وهما الأستاذ نجيب برادة اللدى كان زميلا لنا بمجلس الشيوخ والأستاذ إبراهيم الهلباوى رحمهما الله ، وكان الأستاذ برادة يبحث عن أثر الحروف في السمع وعلاقة ذلك بالفصاحة والإقناع ، ويعتقد أن و الحاء ، أظهر الحروف أثراً في الإيحاء بمعاني السعة — حسية كانت أو فكرية — ويعمم الحكم فيسوى بين موقع الحاء في أول الكلمة وموقعها في وسطها أو آخرها ، ويتمثل بكلمات الحرية والحياة والحكم والحكمة والحلاوة ، وهو — رحمه الله — قد كان في خلائقه مثلا للحلم والحكمة والأناة : ولم تكن شدته في الدفاع أو المناقشة والمناقشة على الدفاع أو المناقشة والمناشة على الدفاع أو المناقشة والمناقشة على وسعة .

ولقد كان زميله الهلباوى ــ على عادته فى الفكاهة والدعابة ــ يسخر من فلسفته (الحاثية) كما يسميها ، ويقول أن اسم (الحمار) مبدوء بالحاء وإن أشيع اللفظات على ألسنة النادبات يتردد فيها حرف (الحاء) .

و إن (حسين فلان) . . . ويسمى صاحباً لهما باسمه وإسم أبيه من أضيق أصحاب العقول والصدر !

وكنا -- إذا ضحكنا من هذه الدعابة -- لا نسمح لها أن تختلط بين النكتة والحجة ولا ننسى خطر الفكاهة فى مقام الاستدلال على الجد والحقيقة . إلا أننا كنا نخالف الأستاذ برادة فى تعميم الحكم على الحروف بغير تفرقة بين مواقعه في الكلمات ومواقعه في السهاع ، وقد ضربنا له المثل بكلمات لا تغيب عن المحامين على التخصيص : وهي كلمات الحبس والحرج والحد والحساب والحرس، ، وغيرها من الكلمات التي تناقص معانى السعة بالحس أو بالتفكير .

وفحب أن نعود إلى هذا البحث لمناسبة الرأى الذى أبداه الأستاذ الخورى فنقول إن : والحاء ، حقاً من الحروف التى تصور معنى السعة بلفظها ووقعها فى السمع ولكن على حسب موضعها من الكلمة ومصاحبة ذلك الموضع للدلالة الصوتية ، وليست دلالها هذه مصاحبة للفظها حيث كانت من أوائل الكلمات أو أواسطها ،

فالحكاية الصوتية واضحة فى الدلالة على السعة حين بلفظ الفم بكلمات والاوتياح، والسياح والفلاح والنجاح، والفصاحة والسجاحة والفرح والمرح والصفح والفتح والتسبيح والترويح، وما جرى مجراها فى دلالة نطقه على الراحة فى الضغط والقيد فى مخارج الأصوات.

ولا يمتنع مع هذا أن تكون و الحاء و المنفردة حرفاً سهلاقليل الحاجة إلى الضغط في مخارج الصوت ، ولكن يجوز أن يكون البدء بهما مقصوداً به عند وضع الكلمات الأولى أن تتبعه الحركة التي تناقض معنى السعة لتدل على الحجر والتقيد ، فإن الجيم الساكنة بعد الحاء أشبه شي ه بعلامة الإلغاء التي توضع على صورة الرجل الماشي على قدميه ، ليستفاد منها و أن المشي عمنوع في هذا المكان و . . . وكذلك الباء الساكنة بعد الحاء في اسم 1 الحبس 4 فانها تنفي السعة بعد الإشارة إليها في أول الكلمة ، وهذا ... كما قدمنا ... فرض يجوز أن يخطر على البال قبل رفض القول بدلالة الحاء على السعة في أواخر الكلمات ، وهي دلالة يعززها التكرار والإحساس بموقع الكلمات المنتهية بالحاء من الأسماع .

وقد ينفعنا الالتفات إلى دلالة الحكاية الصوتية للتفرقة بين حروف الهجاء في خصائصها المعنوية . إذ ليست كل الحروف سواء في حكاية الأصوات من أصوات الأحياء أو أصوات الجمادات ، وإنما يقع بينها الاختلاف بمقدار صلاحها لحكاية الأصوات المسموعة ، فلا يلزم من مصاحبة بعض المعانى لبعض الحروف أن يكون ذلك شرطاً ملازماً الحميع حروف الهجاء .

فالميم - مثلا - في أواخر الكلمات تدل دلالة لاشك فيها عند الاستباع إلى كلمات • كالحتم والحسم والجزم والحطم والحتم والكتم والعزم والقضم والقطم والكظم » ، وأمثالها كلمات لا تخلو من الدلالة على التوكيد والقطم الذي يدل على المعانى الحسية كما يستعار أحياناً لمعانى القطع بالرأي والإصرار على العزيمة .

وحرف السين على نقيض الميم لدلالته على المعانى اللطيفة كالهمس والوسوسة والنبس والتنفس والحس والمساس والاقتباس ، ولكنه يتغير إذا تغير موقعه من الكلمة كما يلاحظ في المشابهة اللفظية والمعنوية بين والسد والصد ، . . . ولعله سريان العدوى والمقارية بين الألفاظ يتسرب

مع طول الاستعمال إلى المعاني والدلالات .

وريما فعلت المجاورة فعلها عند نقل الحروف من الدلالة على المعانى اللطيفة إلى الدلالة على غيرها كما يحدث فى كلمات الكسر والقسر والعسر والأسر والحسر ومشتقاتها وفروعها ، وهى غير مجاورة الياء والفاء فى التيسير والتفسير.

وقد تكون الدلالة الصوتية مطردة متاثلة بين جميع الكلمات ولكنها تحسب من الاستنتاء عند النظر إلى المعنى على اعتبارين غير متاثلين.

فالكتمان من الكتم شبيه بالكظم والقطم فى الحركة الحسية التى تتصورها عند الإكراه على كتمان الصوت والنفس ، ولكن الكتمان يوحى إلى اللهن بالمعنى اللطيف حين فريد به الخفاء والسكوت ، ولا شدوذ هنا فى الدلالة الصوتية أو الدلالة الحسية وإنما يعرض للدهن وهم الشلوذ عند النظر إلى المعنى على اعتبارين مختلفين .

كذلك يتشابه السطر والشطر بصوت القطع ومعناه ، ولكننا إذا نقلنا السطر إلى المعنى الخط المكتوب فقد يوحى إلى الذهن معنى من معانى النحافة واللطف والنحول ، ويتباعد المسطور والمشطور على هذا الاعتبار وهما في الأصل متقاربان.

وون الأصوات ما بلوح لنا أنها متناقضة وهى لا تتناقض فى لبابها ولكنها تتناقض فى التقدير لأنها بطبيعتها متوقفة على المعانى التى تقترن بها وليست لها معان ثابتة بالنسبة إلى فواتها .

ومن هذا القبيل كلمة الجيل وكلمة القبيل . فإننا إذا نظرنا إلى اعتبار اللفظ فيهما وجب أن يكون معناهما واحداً لأن القاف لا تقل فى التفخيم وبروز اللفظ عن الجيم .

وَلَكَنَ العبرة بالشيء اللَّي تضاف إليه القلة أو الكثرة ، لا باللفظ الذي تسمعه الأذن من إلقاء الكلمة على انفراد.

فالقليل من القوة مثلا كثير من الضعف ، والكثير من المرض قليل من الصحة والخطب إذا جل قل الصبر على احتماله ، والجليل إذا غطى الشيء فالذي يظهر منه قليل.

وليس من العجيب – إذن -- أن يأتى وصف الحلل بمعنى الحسامة كما يأتى بمعنى الهوان على الضدين .

* * *

والنتيجة بعد هذه الملاحظات السريعة قد تكون كبيرة الجدوى مع التوسع فيها وتعدد الناظرين إليها من جميع جوانبها ، وخلاصتها :

ه أولا ۽ أن هناك ارتباطاً بين بعض الحروف ودلالة الكلمات .

و و ثانياً و أن الحروف لا تتساوى فى هذه الدلالة ، ولكنها تختلف باختلاف قوتها و بروزها فى الحكاية الصوتية .

و « ثالثاً » أن العبرة بموقع الحروف من الكلمة لا بمجرد دخوله فى تركيبها .

و ﴿ رَابِعاً ﴾ أن الاستثناء في الدلالة قد يأتي من اختلاف الاعتبار

والتقدير ولا يلزم أن يكون شذوذاً في طبيعة الدلالة الحرفية .

ولا نعرف بين اللغات الكبرى لغة أصلح من لغتنا، العربية لهذا الباب من أبواب الدراسات اللغوية ؛ لأن مخارج حروفها مستوفاة متميزة ؛ خلافاً لأكثر اللغات التي تعوزها الحروف الحلقية أو تلتبس فيها مخارج حروف الهجاء.

تيسير على قاعدة

من مقاصد اللغة التي يشتغل بها دعاة الإصلاح ، ودعاة التجديد ، تيسيرات كثيرة نذكر منها تيسير الكتابة ، وتيسير النحو ، وتيسير العروض وتيسير التعريب .

والتيسير مطلوب الماته حيثا تيسر ، فلا يحسن بنا أن نستصعب وبين أيدينا باب من أبواب اليسر نطرقه على أمل ، قل أو كثر ، فيا هو أيسر وأقرب إلى الإمكان . وإنه على حب الأنفس له لأدب من آداب الإسلام في أمور الدنيا والدين ، وبحق لنا أن قلكر أن الكتابة والنحو والعروض والتعريف إنما هي جميعاً في أصل وضعها تيسير لمطلب لم يكن باليسير ، وربما كان عمل الأقدمين في تيسير الكتابة بالنقط تارة ، والشكل تارة أخرى وتقسيم الخطوط وقواعد الرسم تارات متتابعات ، أعظم كافة وأبعد أمداً مما نتكلفه الآن لتيسير الرسم والهجاء . أو تيسير أشكال الكتابة والعلباعة ، أو تيسير أشكال الكتابة العلم الحديث .

أما النحو فهو فى أساسه صناعة تيسر كسب السليقة ، ونجاحه هذا المركب الصعب أمر لا يختلف فيه من يطلبون له اليوم مزيداً من النجاح . والعروض كالنحو فى تيسير الملكة المطبوعة بوسائل الصناعة ، ويلحق بهما التعريب فى إجرائه للكلام الأعجمى مجرى الكلام العربى بلفظه أو معناه .

فلا مشاحة فى التيسير ، ولا يعذر قادر على التيسير يتركه لغير ضرورة ليتجشم الصعب العسير وهو مكتوف اليدين.

لكن التيسير فى هذه المطالب الواسعة لن يتيسر على غير قاعدة ، وإنما هو جهد ضائع أوطريق مضلة لا تعرف لها حدود ولا تتضح لها غاية إذا أخطأ الوجهة من فاتحة الطريق .

ومن علامات الانحراف البعيد عن الرجهة أن يحسب المجددون أنهم ينتهون يوماً إلى كتابة لا تحتاج إلى التعليم أو كتابة تكفى وحدها لتيسير القراءة الصحيحة بمعزل عن اللغة ، أو بلغة خالية من القواعد والأصول التي يجتهد فيها المعلم والمتعلم في كل مرحاة من مراحل التدريس .

وقد تجسمت علامات هذا الانحراف في أقوال فريقين من طلاب التجديد أو طلاب التبديل:

فريق يقول: إنه يتمنى للغة العربية أن تصبح كاللغات الغربية يقرؤها الطالب المبتدئ كما تكتب بغير حاجة إلى الحفظ والاستذكار.

وفريق يقول على مذهب بعض فلاسفة التربية فى العصر الحديث: إن العلم كله ، سواء علم اللغة أو علم الطبيعة أو سائر العلوم الإنسانية ، ينبغى أن يساق إلى التلميذ كأنه تجربة يتلقاها من وحى البيئة المدرسية ومن جهوده المكتسبة ، ليختنى أثر المعلم ويختنى تكليف التعلم وتأتى المعرفة إليه طواعية في مرحلة بعد مرحلة من معاهد التعليم .

والفريق الأول ينظر إلى صعوبات الاغة العربية فلا يراها فى اللغات الأجنبية فيحسب أن هذه اللغات خلو من جميع الصعوبات ، وهو غير الواقع كما نرى من أقرب نظرة إلى ﴿ الأبجديات ، الأوربية ، وهى ثلاث على الإجمال : لاتينية يكتب بها سكان أوربة الغربية على الأكثر ، وغوطية يكتب بها الجرمان على الأكثر . وكيرلية يكتب بها مشارقة القارة على الأكثر ، ولا يتفق فيها نطق الكلمة المكتوبة على ألسنة أمتين ولو كانت لهما أبجدية واحدة من هذه الأبجديات الثلاث.

وأظهر ما يظهر ذلك فى كتابة الأعلام. فإن اسم جيمينز Jimenez وأظهر ما يظهر ذلك فى كتابة الأعلام. فإن اسم جيمينز مثلا ينطق بالخاء فى الإسبانية وبالياء فى الألمانية وبالجاء فى الإنجليزية.

واسم Franklin ينطق فرنكلن بالإنجليزية وينطق (فرانكلا) بالفرنسية.

واسم Guilliam ينطق جليوم بالألمانية وجليوم بالفرنسية ووليام بالإنجليزية .

أما الحروف فمنها ما يلفظ على خسة أصوات كحرف (T) اللدى ينطق (تاء) كما فى كلمة to وثاء كما فى كلمة Think وذالا كما فى كلمة Think وسينا كما فى هذه الكلمة كلمة This وشينا كما فى هذه الكلمة نفسها بالفرنسية.

وكذلك حرف اله (S) ينطق زاياً في is وصادا في Salt وشيئا في sure وجيماً معطشة في pleasure .

وكذلك حرف (g) بنطق جيماً قاهرية كما في (God وجيماً قرشية كما في (God وجيماً قرشية كما في Right وجيماً معطشة كما في Religion وقد يكتب ولاينطق كما في هذه و بعض حروف العلة تقترن فتنطق على أربعة أصوات كما في هذه الكلمات و food moon و food door

أما قواعد النحو والصرف فالطالب مضطر إلى حفظ مثات الأفعال لشذوذها في التصريف بين المضارع والماضي واسم المفعول وإلى حفظ مثات الأسماء لشذوذها عن قواعد الجعمع ، وإلى حفظ مثات الصفات والظروف لأنها لا تجرى على قاعدة مطردة في اشتقاق الصفة والظرف من الاسم أو من الفعل أو من صفة أخرى .

ولا حياة الطالب في التفرقة بين صيغ الكلمات المنقولة إلى الإنجليزية من اللاتينية أو من الإغريقية أو من السكسونية أو من سائر اللغات القديمة أو الحديثة ، والغربية أو الشرقية فإن طريقة الإنجليز في (تجلزة) الأعلام والكلمات أصعب من طريقتنا في التعريب .

فن ضياع الجهد إذن أن نحاول التيسير بمحاكاة الأبجديات الأوربية أو بمحاكاة قواعدها في التركيب والاشتقاق والإعراب .

ولا بد أن نسلم ، أولا وآخراً ، أن معرفة الحروف وقواعد الإملاء لا تغنى الطالب عن الحفظ والاستذكار . أما طريقة التربويين فى تيسير التعليم بإخفاء عمل المعلم أو إسقاط الشعور بواجب التعلم فهى فى الواقع تجاهل لحقائق الحياة وهدم لمعنى الواجب فى أول، الواجبات المقدسة التى تصادف الطفل منذ نشأته الأولى .

فن وقائع الحياة التي لا سبيل إلى محوها أن التعلم ضرورة لازمة من ضرورات الحياة لكل فرد ينشأ بين أبناء نوعه ولا يستطيع - مهما يبلغ من جهده - أن يستوعب محصول المعارف النوعية خلال الأجيال المتعاقبة، وليست له مصلحة في جهل هذه الحقيقة وهو يتوجه إلى المدرسة لينني عنه الحهل بما هو أبسط من هذه الحقيقة ويدرك عمل العقل والفهم وحدود الهكر الإنساني بين الفرد الواحد والنوع الكامل من ماضيه البعيد إلى مستقبله البعيد.

وشر زاد يتزوده الطالب الناشى من معاهد التعليم أن يتعلم منها الاستخفاف بواجب التعلم وهو أول واجب يصادفه فى حياة الطفولة ، ولن يستقر عنده رأى هو أسوأ أثراً فى تربيته وتكوين أخلاقه من أن يستكثر الجهد على المعرفة ، وأن يسقط عن كاهله تذليل الصعاب أو يخطر له أن تذليلها مطلوب فى كل مقصد غير تثقيف العقل والاعتراف بالفضل لمن يتولى تثقيفه ومعونته على تنمية عقله وهو أحوج ما يكون إلى تلك المعونة .

و إلى أمثال هذا الرأى الرخيم يرجع اللوم في مقال من يسأل مثل هذا

السؤال : هل يتعلم الإنسان ليتكلم ؟ هل يتعلم لينطق ؟ هل يتعلم ليقرأ ما هو مكتوب أمام عينيه ؟

فإن السائل الذي يفوه بهذا السؤال يخيل إليه أنه سؤال غنى عن الجواب وأن جوابه إذا تكلف أحد أن يجيبه هو : كلا . بكل توكيد !

ومن سخرية المفارقات أن يفوت سائلا أن الإنسان لا يطلب منه أن يتعلم شيئاً قط كما يطلب منه أن يتعلم ليتكلم ، وأن يتعلم ليحسن الكتابة فيحسن القراءة بغير عناء ، وأن يؤمن بواجب التعليم على و الحيوان الناطق ، لبكون حقاً حيواناً ناطقاً بحسن النطق بجميع معاتبه .

وسيضيع كل جهد ببدله طلاب الإصلاح والتجديد إن لم يكن معلوماً من خطواته الأولى أن التيسير مطلوب حيثا استطاعه المستطيع ، ولكنه لا يستطيع بعد طول العناء أن يسقط واجب الاجتهاد في تعلم اللغة ، وأن يحسب الجهد فيها أكثر مما تستحقه من المعلمين والمتعلمين .

من المقارنة بين اللغات الجملة الاسمية

الجملة في اللغات الأوربية اسمية ، يتقدم فيها الفاعل على الفعل ، ولا يتقدم الفعل فيها إلا شذوذا في حالات قليلة جدا أهمها حالة الدلالة على المفاجأة ووقوع الفعل على غير انتظار ، فإذا تقدم الفعل لمثل هذا السبب فهم لا يجعلون ذلك قسماً معدودا من أقسام التراكيب اللفظية ، أي أتهم لا يقسمون الجملة إلى اسمية وفعلية من أجل ذلك ، ولكنهم يحسبونه عارضاً من عوارض القلب Inversion التي بحدث فيها أن يتقدم الفعل على الفاعل كما يتقدم حرف الجر أو الظرف أو الصفة ، لمناسبة يقتضيها التعبير .

وبعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفساني الحديث يردون تأخير الفاعل في لغتنا إلى نوع من و القدرية و الشرقية التي تحيل كل شيء إلى الغبب ، ومنهم من يقول إن الاختلاف بين الأوربيين وأبناء اللغة العربية في مسألة الجملة الاسمية إنما هو اختلاف في درجة الشعور و بالثبوت و المشخصية الإنسائية ، فإن و ثبوت و هذه الشخصية الإنسائية ، فإن و ثبوت و هذه الشخصية ملازم للتفكير الأوربي ولكنه ضعيف عند الشرقيين يسري ضعفه من

الفكر إلى اللسان كما يظهر من غلبة الجملة الاسمية على ألسنة الأوربيين وغلبة الجملة الفعلية على ألسنة الناطقين بالضاد .

وقد سمعنا هذا الرأى الأخير من مستشرق معروف بالقاهرة يميل إلى التصوف و يكتب في موضوعاته .

ولا يخنى أن هذا الاختلاف بين لغة الضاد واللغات الأوربية له دلالته التي لا ريب فيها ، ولا يمكن أن يحدث لغير سبب يقبل التعليل كما تقبله جميع الظواهر اللغوية ، على حسب نصيبها من الجلاء أو الغموض فى مراحلها التاريخية ،

إلا أن التعليل الذي يرتضونه لهذا الاختلاف غير مقنع ، وقد يكون مناقضاً للواقع عند التأمل فيه من بعض نواحيه .

وأول مواضع الحطأ فيه أن القول بتغليب الفاعل على الفعل فى اللغات الأوربية غير صحيح ، فإن مكان الفعل فى تلك اللغات أثبت من مكانه فى لغة الضاد ، ويجوز أن يخلو مكان الفعل الظاهر من الجملة العربية وثفيد معناها المستقل مع تقديره أو تقدير ما ينوب عنه ، فيجوز مثلا أن يقال (رجل فى الدار) ويفهم منها ما يفهم من قولم باللغات الأوربية (رجل موجود فى الدار) أو ما يفهم من قولنا بلغتنا العربية (رجل موجود فى الدار) .

بل يجوز أن نفهم من الجار والحبرور بلغتنا ما يفهم من معنى الصفة وحيث نقل : « رجل في الدار خير من ألف رجل في الطريق » . ولكن الأوربيين لا تتم عندهم الجملة على وضع من هذه الأوضاع بغير الفعل الظاهر ، فإذا وردت في كلامهم فقرة من جار ومجرور لا يصحبهما فعل ظاهر أطلقوا عليها اسم و العبارة ، Phrase تمييزاً لها من و الجملة ، Sentence التي اشتقت عندهم أصلا من مادة الفهم أو مادة الإدراك ... فكل كلام خلامن الفعل الفلاهر عندهم فهو لفظ غير مفهوم .

فغير صحيح إذن أن اهتمام الأوربيين بالفعل دون الفاعل أضعف من اهتمام الشرقيين أو اهتمام الناطقين بالضاد.

وشبيه بهذا أن الصفة عندهم متقدمة على الاسم الموصوف ؛ ولا يخنى أن الصفة تشبه الفعل على وجه من الوجوه ، وهو وجه الإخبار عن الاسم الموصوف.

قالعربى يقول «كلام جميل» أو «فضل عظيم» فيلحق الصفة بالموصوف ، ويجعل عنايته بالاسم مقدمة على عنايته بالإخبار عنه ، ولكن الأوربى يعكس وضع الكلمتين على نحو لا يسيغه العربي .

ويجب أن نذكر أن الفاعل لا يكون دائماً و شخصية إنسانية ، يدل تقديمها على ظاهرة و الثبوت ، لحذه الشخصية ، بل يتفق كثيراً أن يكون الفاعل جماداً أو نباتاً أو معنى من المعانى التي يضعها العقل العربى بموضعها الصحيح من الإدراك ومن الإعراب .

فالقول فى الذهن العربى ، هو اسم يقابل القعل المسهوق بعلامة المصدر ، ومن هنا يتساوى « القول » و « أن نقول » فى الإدراك الصحيح .

وإذا جاء الأوربى فقال بلغته مثلا : ﴿ إِنَّ القولِ يَنَاسَبُ الْمُقَامِ ﴾ فليس هنا ظاهرة من ظواهر الثبوت للاسم ، لأن الاسم المصدرى فى حقيقته بديل من الفعل مسبوقاً بالعلامة المصدرية .

وخير وكللك قوله: والماء عذب ، والهواء طلق ، والتور ساطع ، وغير ذلك من قبيله حين بكون الفاعل غير إنسان ، فهذه كلها أساء لا يدل تقديمها على توكيد ظاهرة والثبوت ، للشخصية الإنسانية ، ولا فرق فيه بين والقدرية ، الشرقية وبين والواقعية ، الأوربية بالنسبة إلى الفاعل الظاهر أو الفاعل المستور .

وقد نسى أصحاب التعليلات التي قدمناها أن اللغات الهندية الجرمانية تتكلم بها أثم كثيرة مختلفة الأمزجة والأفكار ، من أقصى حدود الهند إلى أقصى حدود القارتين الأمريكتين ، فليست تراكيبها اللفظية دليلا صالحاً لتعليل الاختلاف بالعقول والأفهام أو بقواعد النحو والبلاغة .

وليست التعليلات التى أشرنا إليها بصالحة ـــ إذن ــ لتفسير الاختلاف بين هذه اللغات وبين لغتنا العربية ، ولا بد من علة أخرى تفسر هذا الاختلاف ويوافق تفسيرها الواقع على نحو أقرب إلى الإقناع .

هذه العلة الأخرى بسيطة مهلة على الذهن ، وإن تكن من جانب الأورُبيين عسيرة على العصبية القومية .

علة هذا الاختلاف أن اللغة العربية أوفى وأكمل من اللغات الأوربية، وأن اللغات الأوربية انتقلت من أطوارها الأولى إلى أطوارها التي ازدهرت

فيها قبل أن وتننوع ، فيها أوضاع الكلمات والحمل على حسب موضوعات التفكير والإدراك.

ويغنينا عن الإطالة في هذا الباب أن نذكر أن الجملة الاسمية مرجودة في اللغة العربية وليست مع وجودها قليلة الاستعمال في مواضعها ، فليس تقديم الفعل على القاعل فيها عجزاً عن التركيب الذي يتقدم فيه الفاعل على الفعل ، ولكنه تقسيم للكلام على حسب مواضعه ، وتصحيح لموقع الفعل وموقع الفاعل من إرادة المتكلم وفهم السامع .

ومتى ثبت لنا الفرق بين موقع الفعل والفاعل فى الجملتين الاسمية والفعلية فالاكتفاء بالجملة الاسمية كما تقع فى كلام الأوربيين نقص منتقد وليس بالمزية التى تدل على الكمال والارتقاء.

وليس في وسع من يفهم مواقع الكلم أن يجهل الفارق بين قولنا (محمد عضر) وقولنا (حضر محمد) .

فإننا نقول المحمد حضر الذا كنا ننتظر خبراً عن محمد أو عن حضوره على الحصوص الحكننا نقول احضر محمد المن يسمع خبراً من الأخبار على إطلاقه ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الحضور ال لعلى السامع كان ينتظر كلاماً عن حسن وعن على كما ينتظره عن محمد ، أو لعله خبر سفر وليس بخبر حضور منتظر أو غير منتظر .

وأرسع من ذلك في وسائل التفرقة أن اللغة العربية تسمح بابتداء الجملة

يُهْرُف الجر وتؤدى بذلك معنى تحسبه الأجرومية الأوربية مجرداً من الكلام المقيد.

فإذا قال العربى: ﴿ فَى الدار رجل ﴾ فهو كلام مفيد ، وتقديم الجار والمجرور فيه مقصود لأنه يشتمل على تنبيه لا يؤديه هذا الأداء قول القائل « رجل فى الدار ﴾ .

أما هذه العبارة بعينها باللغات الأوربية فهي لفظ غير مفيد phrase سواء تقدم حرف الجور أو كان التقديم للرجل أو للدار في تركيب من التراكيب كقول القائل و الدار فيها رجل » أو الدار رجل فيها . . . وهو تركيب سائغ عند الغربيين .

4

وبعد: فهذه مزية من المزايا التي تكشف عنها المقابلة بين لغة الضاد واللغات الأجنبية ، وهي مزية من مزايا كثيرة في الألفاظ وفي التراكيب ، تستحق التنبيه إليها في زمان يكثر فيه من يتحدثون من العرب أنفسهم عن اللغات التي تصلح أو لا تصلح للتعبير السليم أو الفصيح في أبواب العلوم والآداب .

الفاعل في اللغة العربية بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول

كتبنا فى المقال السابق عن المقارنة بين لغتنا واللغات الهندية الجرمانية فى موضوع الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، وأشرنا إلى رأى بعض المستشرقين الذين يعللون غلبة الفعل على الاسم فى ابتداء الجمل بالقدرية الشرقية وانطباع الشرقيين على إبطال كل فعل غير فعل القدر ، مع إنكار و الثبوت ، على الشخصية الإنسانية . . . وقلنا فى مناقشة ذلك إن لغة الضاد تستخدم كلا من الجملتين الاسمية والفعلية فى موضعها ، فهى أوفى من غيرها فى هذا الباب ، وآن الفاعل لا يكون فى كل جملة إنساناً أو من غيرها فى هذا الباب ، وآن الفاعل لا يكون فى كل جملة إنساناً أو كائناً حباً ، فلا محل هنا للقول بإنكار و الشخصية الإنسانية » .

ونعرض فى هذا المقال لمقارنة أخرى بين لغتنا وتلك اللغات ، وهى المقارنة بينها فى موضوع الفعل المبنى للمعلوم والفعل المبنى للمجهول ، وهو موضوع له اتصال بموضوع الفاعلية ، واستعداد اللغة لإثبات الفاعل على حسب درجاته من الآثر أو درجات العلم به عند السامع .

فالفعل المبنى للمعلوم موجود فى لغتنا وفى اللغات الأخرى ، ولكن صيغة المبنى للمجهول تختلف كثيراً بين هذه اللغات ، لأن اللغة العربية

تدل على المبنى المجهول بصيغة خاصة فى أوزان الفعل الثلاثى والفعل الرباعى أو الخماسي أو الفعل المزيد على الجملة ، ولكن اللغات الأخرى تدل على المبنى المعجهول بعبارة لا اختلاف فيها لتركيب الفعل على كلتا الحالتين.

نعن نقول فتح الرجل الباب، ونقول و فُتح الباب و بصيغة المجهول ولكن العبارة الأوربية التي تدل على ذلك تقابل قوانا (إن الباب يكون مفتوحاً ، أو إن الباب صار مفتوحاً) وهو تعبير يخلو من دقة الصيغة العربية ، لأنه أقرب إلى وصف منه إلى الإخبار ، ولا سيا التعبير الغالب عندهم وهو ما بقابل قولنا (إن الباب مفتوح) .

وتزيد اللغة العربية بصيغة لا وجود لها عندهم ، وهي صيغة الفعل المطاوع ، فيقول القائل (انفتح الباب) ويعبر بللك عن معنى لا تدل عليه دلالته الدقيقة كل من صيغة المبنى للمعلوم وصيغة المبنى للمجهول .

ويظهر الفارق في الدلالة على المعانى الحتلفة في استخدام الفعل في الحمل الفيدة على حسب دلالتها .

فإذا قلنا و فتح محمد الباب ، فهذا لمن يهمه أن يعرف من الذي فتح الباب .

وإذا قلنا و فُستح الباب ، فقد يكون الخبر موجها ... أيضا ... إلى سامع يهمه أن يعلم شيئاً عن الفاعل ، ولكن المتكلم يخبره بأنه لا يعرفه أو يخبره بأنه يعرفه ولا يريد أن يذكره .

ولكن هناك حالة غير هذه وتلك ، وهي حالة إنسان ينتظر فتح الباب ولا يعنيه من الذي فتحه كما لا يعنيه أن يقول له المتكلم إنه يجهله أو يسكت عنه.

فى هذه الحالة يقول العربى: وانفتح الباب و فيؤدى المعنى المطلوب بغير خلط بينه وبين الحالات التى ينتظر السامعون خبراً عن فاعل الفتح ، معلوماً كان أو مجهولا أو مسكوتاً عنه مع علم السامع به تعمداً لإخفائه أو لإهماله.

واللغة الدقيقة التي استوفت وجوه الدلالة هي اللغة التي تلاحظ مقتضي الحال في كل عبارة من العبارات الثلاث ، ولا تستخدم عبارة واحدة لموضعين ملتبسين ، بل تستخدم كل عبارة لموضعين ملتبسين ، بل تستخدم كل عبارة لموضعها الذي لا لبس فيه .

وهذه هي صفة اللغة العربية في وفائها بالمعانى المقصودة على حسب إرادة المتكلم والسامع ، أو على حسب ضرورة التفاهم بين الاثنين .

على أن درجة الفاعلية فى الاسم تثبت فى اللغة العربية باستخدام صيغ أخرى تتمم هذه الصيغة من صيغ البناء للمعلوم أو البناء للمجهول أو فعل المطاوعة .

فهناك صيغة الميالغة من مادة الفعل نفسه بغير حاجة إلى مادة مستعارة من غيرها.

فنى اللغة العربية صيغ للمبالغة تعطينا من مادة الفتح كلمة « فتاح » بمعنى الكثير الفتح والمقتدر على الفتح على السواء ، ولا مقابل لهذه الصيغة

فى اللغات الهندية الحرمانية إلا باستخدام جملة أو عبارة مركبة من عدة كلمات .

وفى اللغة العربية صيغة من صيغ المبالغة تحكى الصفة المشبهة باسم الفاعل ، لأنها تدل على حالة ملازمة بغير اعتبار للحدث والزمان .

ومنها فى فتح كامة « فتوح » بمعنى المطر فى أول موسمه ، فإن لها دلالة غير دلالة كلمة (فاتح) وغير مجرد المبالغة ، لأن الفاتح لا يلزم منه التكرار كما يلزم من الفتوح .

أما الصفة المشبهة - عموماً - فهى أعجب من ذلك فى دقة الفهم ودقة الوضع وجريان الأوزان والمشتقات فى هذه اللغة على أساس عميق يدل على عراقتها كما يدل على بعد عهد أبنائها بالتفرقة بين المفاهم الذهنية .

ومن هذه الدقة أن اسم الفاعل لا يوجد فى مواد الكلمات التى لا يقصد بها الحدث فى الزمان ، وإنما توجد الصفة المشبهة وحدها لأنها أوفق لأداء معنى الصفات الملازمة فى صيغة الفاعل أو صيغة الإحداث .

ولهذا تجرى على الألسنة كامة « كريم » ولا تستخدم كامة « كارم » مع سهولتها على اللسان في وصفها المطرد ، لأن الكرم صفة لا تحدث في كل عطاء أو كل منحة أو كل صنيع معدود من الصنائع الكريمة ، ولكنه صفة ملازمة ولو لم يحدث فعل الكرم غير مرة واحدة أو مرات معدودة ، فإن الذي يعمل عمل الكرماء « كريم » ولو لم تتحدد أعماله ، أو هباته ومروءاته ، ومن قبل إنه « كرم » فأفعال الكرم منتظرة منه على أو هباته ومروءاته ، ومن قبل إنه « كرم » فأفعال الكرم منتظرة منه على أمتات مجتمات

الدوام وليست كالحادث المرتهن بزمان محدود ، ولو تكاثر أو تعدد حيناً بعد حيناً .

والمطابقة بين الأحكام والمعانى سرّ من دقائق أسرار النحو والصرف العربيين يختى على المتعجلين الذين بحسبون اختلاف الأحكام جزافاً يؤخذ بالسماع والنوقيف ولا محل فيه للقياس.

وأظهر ما تظهر هذه المطابقة فى باب الصنعة التى تقتضى الموافقة بين معانى النعوت على حسب المقصود منها . والصفة المشبهة آية الآيات فى توضيح هذه الدقة التى لا نظير اللغة العربية فيها عند التفرقة بين الصفات بفروق المغنى .

فالكريم معطاء والمعطاء كريم ، ولكن صفة الكريم تأتى من فعل لازم، وصفة المعطاء تأتى من فعل متعد إلى مفعولين، لأن الكرم يعبر عن الحلق الثابت الذي لا يتوقف على حدث في زمن محدود ؛ ولكن المعطاء يفعل أفعالا تجعله موصوفاً بالمبالغة في الإعطاء ، ويستغنى المتكلم عن صيغة اسم الفاعل مع وجود الصفة المشبهة ، لأن صيغة و الكارم » لو وجدت لا تؤدى المقصود من فعل و كوم » الذي هو صفة دائمة وليس بعمل متكرر كلماك التكرار المقصود، من صيغة المعطاء ، ومن الجائز مع ذلك أن يتكرر الإعطاء ولا كرم ، وأن يكرم الإنسان بخليقته ولا يتكرد منه الإعطاء ، أو لا يقدر على الإعطاء ، ومثل هذا الفارق الدقيق بين الصيغ في الفعل والاسم والدلالة هو منطق اللغة الذي يفهم بالقياس كما

يفهم بالسماع والتوقيف .

وإذا جاءت الصفة المشبهة على وزن وأفعل و كان بها الغنى عن أفعل التفضيل ، لأنها تدل كذلك على صفة ملازمة لا تختلف في صاحبها بمرات الحدوث ولا بدرجاته ، إلا أن تكون المفاضلة بين موصوفين اثنين فإنها في هذه الحالة تدل على التفضيل بزيادة في نوع الصفة لا في المرات والدرجات ، فيقال هذا أشد بياضاً من ذاك أو أوضح بياضاً من ذاك ، ولا يقال هذا أبيض منه بهذا المعنى إلا لضرورة من ضرورات الشعر ينص عليها .

لا جرم أن اللغة التى تثبت للفاعل درجاته وأنواعه بهذه الدقة جديرة أن تعلو على منال التقد من هذه الناحية إن لم نقل إنها أعلى من منال الناقدين من نواح شي ، فلا يقال فيها إن تعبيراتها مقصورة على الجملة الفعلية لأنها تبطل والثبوت ، للفاعل ذهاباً مع والقدرية ، أو ذهاباً مع سواها ،

. . .

ونحن بصدد الكلام على المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول لا يفوتنا أن نعرض للأفعال التي ترد على الدوام مبنية للمجهول وتدل في الأغلب الأعم على الإصابة بالعلل والطوارئ التي لا عمل فيها لإرادة المصاب ، أو التي يكون المصاب فيها أبداً بمقام نائب الفاعل ولا يكون فاعلا مريداً لفعله . من هذا القبيل كلمات وزكم ، وصرع ، وهزل ، وقلح ، وما جرى عراها .

ومن اللغويين من يقول إن هذه الأفعال بنيت على الحبهول اجتناباً لنسبة المرض إلى فاعله في هذا المقام ، وهو الله .

ولكنه سبب غير صحيح ، لأن العربي قبل الإسلام يقول في الدعاء و قاتله الله ، وأهلكه الله ، وأبعده الله »، ولا يتجنب نسبة الفعل إلى الله ، مع أن الفتل والهلاك والإبعاد أشد ولا شك من الزكام ، وأولى بالتحرز من ذكر الفاعل — إن كان هو السبب — أن يقع التحرز فيا هو أشد من تلك العلل جمعاء ، وهو الموت .

ولقد نزل القرآن الكريم وفيه آيات النكال والنقمة مقصودة بنسبة هذه الأفعال إلى الله جل وعلا ، لأن نسبتها إليه هي محل العبرة والتذكير .

فليس بناء تلك الأفعال على المجهول تجنباً لذكر الفاعل من عهد الجاهلية ، ولكنها ترد بهذا البناء على قدر عمل المصاب بها ، وليس عمل المصاب بها إلا كعمل نائب الفاعل أو عمل المفعول الواقع عليه فعل الإصابة .

و إننا لنزداد علماً بالدقة فى تكوين هذه اللغة إذا لحظنا أن كلمة ومات » تأتى على غير البناء للمجهول الأنها فعل لازم لا مفعول له غير المصاب به ، ولأن الإصابة بالموت سواء فى كل من مات ولا اختلاف فيه بين المرات والدرجات .

ولمثل هذا السبب ترد الصفة المشبهة من اللازم في غير الثلاثي ، كالمطمئن والمستقيم وما في معناهما ، لأن اللازم أقرب من المتعدى إلى

صفة اللزوم ، وأبعد منه عن الحدث المتكرر .

وهذه إحدى المقارنات التي تثبت للغة العربية فضلا لا يثبت لغيرها من لغات الحضارة ، فلعله شفيع لها عند أبنائها الذين يجتاجون منها إلى شفاعة ، جهلا منهم بذنوبهم وجهلا منهم بفضائلها وحسناتها .

مقارنة لغوية

فى ضمائر الجنس والعدد

من أقدم ألفاظ اللغة الضائر وما إليها من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، لأنها وجدت مع أقدم الأسماء في وقت واحد ، لتنوب عن اسم الشخص المخاطب والغالب ومن هو في حكمه ، فيقول المتكلم لمن يخاطبه (أنت) ويقول عن الغائب أو الحاضر الذي لا يتجه إليه الخطاب (هو) ويستغنى بذلك عن إعادة الأسماء في كل خطاب أو إشارة .

ولا يخنى أن الأسماء لا توجد فى القدم دفعة واحدة ولا تزال فى ازدياد وتغيير مع تطور اللغة واتساعها ، فهى — لهذا — لا تصلح كلها للمقارنة بين اللغات المختلفة ، وبخاصة مقارنة اللغات التى يراد بها الدلالة على القدم أو على أحوال اللغات فى مادتها الأولى .

أما الضائر فهى محدودة معدودة لا يصعب إحصاؤها أو تتبع أدوارها في تطوراتها وتبديلاتها ، فهى - لهذا - موضوع من موضوعات المقارنة بين أقدم اللغات وأحدثها وهى أدل من الأسهاء على عراقة اللغة وتطور استعمالها على حسب الحاجة إليها .

وبهذا المقياس من مقاييس المقارنة يمكن أن يقال إن اللغة العربية أقدم اللغات جميعاً إذا شملنا

بها اللغات المندثرة التي تعرف بالتعليم ولا يجرى بها الخطاب اليوم بين الأمم الحية .

وبهذا القياس أيضاً يمكن أن يقال إن اللغة العربية أعرقها تطوراً وتدرجاً في الاستعمال على حسب الحاجة ، فليست مزينها الكبرى أنها قديمة معرقة وحسب، ولكنها تضيف إلى ذلك مزية أخرى وهي تمام التطور في استعمال الضائر حيث تظل اللغات الحية ناقصة أو جامدة لا تقبل النوعلى جذورها الحية من جديد.

أما إنها أقدم اللغات الحية بدلالة الضيائر والأسياء الموصولة فهو ظاهر من احتوائها عليها جميعاً وبقاء أصولها جميعاً فيها إلى اليوم مستعملة لأغراضها التي تناسبها.

فالضائر فى اللغات الجرمانية واللاتينية هائية أو ذالية أو لامية ، ونعنى بالهائية ما يظهر فيها حرف الهاء ، وبالله ما يظهر فيها حرف الدال ومقابلاته فى اللغات الأخرى ، وباللامية ما يظهر فيها حرف اللام كما يظهر في الألف واللام الموصولة عندنا .

فنى اللغة الإنجليزية تستعمل he (هي) لضمير المذكر الغائب heo (هو) باللغة العربية وكانت (هيو) تستعمل لضمير المؤنث الغائب heo إلى القرن الثانى عشر ، مقابلة (هي) باللغة العربية .

ومن أسائهم الموصولة what (هوات) بضم الهاء، و whose (هوز) وهي تستعمل عندهم كثيراً في مواضع الذي والتي والإضافة للملكية .

وفى اللهجات الجرمانية والتيوتونية تستعمل (زى) (Zij فى الدنمركية و (زيو) فى السكسونية القديمة و (زو) فى الأبسلاندية بمعنى (هى) العربية.

وفى اللغات اللاتينية تستعمل (ال) II بمعنى (هو) وتدخل (ال) التعريف بلفظها ومعناها على بعض الأسياء الإسبانية .

ولا يجوز أن ننسى حرف (التاء) في هذا المقام ، فإنها – وإن لم تثبت مع كلمات الضهائر كحروف الهاء والدال واللام – إلا أنها تعم في اللغة العربية للدلالة على التأنيث وتأتى عرضاً في بعض اللغات للدلالة على التأنيث والتأنيث والتذكير معا كما جاءت في توا toi الفرنسية و thon الإنجليزية ، وغيرها .

ويدل هذا على أنها أصيلة فى اللغة العربية مستعارة ـــ أو عرضية ـــ فيما وردت فيه من اللغات الأخرى .

وعلامة التطور أظهر من علامة القدم فى استعمال الضهائر وتحديد مواضعها ، كما هو ظاهر فى الدلالة على الجنس والدلالة على العدد ولا مثيل للغة العربية فى كلتا الدلالتين .

فالجنس فى الأغلب الأعممن اللغات الهندية الأوربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، أى ليس بالمذكر ولا بالمؤنث .

وهذا وضع عقلى مخطئ ، لأن التقسيم الصحيح في الجنس المتميز . أنه مذكر ومؤنث وليس هناك جنس ثالث متميز يسمى بالمحايد بل هناك

أشياء لا جنس لها أصلا يستعار لها الجنس على سببل الحجاز ، فتلحق بالمذكر أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها، وليس هناك جنس ثالث ولو على الشذوذ كما يعرض للذكر المشكل أو للأنثى المشكل ، فإنهما في حقيقة التقسيم ذكر غير متميز أو أنثى غير متميزة ، ولا ثالث للجنسين يسمى بالجنس المحايد بينهما .

وفي اللغة العربية تمييز بين الضهائر في حالات الإفراد والجمع لا يعرف لغيرها بعمومه ودقته وتنوع تصريفاته ، ف (هم) لجمع المذكر و (هن) لخمع المؤنث ، و (أنت) بفتح التاء للمخاطب المفرد و (أنت) بكسرها للمخاطبة المفردة و (أنتم) و (أنتن) للمخاطبين والمخاطبات ، وهذا عدا التمييز بين علامات جمع الأسهاء كالمؤمنين والمؤمنات والمتكامين والمتكلمات وعدا التمييز بين الضهائر في حالات الفعل النحوية والصرفية بالنسبة للجنسين .

ولا ترجد لغة حية تلتزم التفرقة على قواعدها المطردة كما تلتزمها اللغة العربية .

ومن أدق الفوارق العقلبة الملحوظة فى مسألة الجنس أن اللغة العربية لا تفرق بين الدلالات الجنسية بتقسيمها إلى مذكر ومؤنث أو محايد بين الجنسين ، ولكنها تفرق بينها بتقسيمها إلى ما يدل على العاقل وما يدل على غير العاقل ، وهذا هو التقسيم العقلى المنطقى العسميح مستقرًا فى تكوين اللغة لأنها لغة متطورة بالاستعمال إلى ما يناسب الكلام والتفكير ، فالفرق

بين (من وما) فى اللغة العربية هو فرق بين عاقل وغير عاقل وليس فرقاً بين جنس مذكر أو مؤنث وجنس محايد بينهما لا هو بالمذكر ولا بالمؤنث ولا بالمشكل الذى يحسب مذكراً تارة ومؤنثاً تارة أخرى .

ولولا أننا نتكلم هنا عن الضيائر لا ستعلردنا إلى الكلمات التي تطلق على الجنسين ويجعلون لها عندهم جنساً نحويثًا يسمى بالجنس المشترك Common ولكنه يحث آخر نرجته إلى غير هذا المقال لأنه يحتاج إلى تفصيل يستوفيه مقال خاص.

* * *

ومن علامات التطور في ضهائر اللغة العربية دلالتها الصحيحة على العدد كدلالتها الصحيحة على الجنسين أصلا واستعارة .

فالضهائر في اللغات الهندية الجرمانية لا تعرف غير حالتين لضمير العدد هما حالة الإفراد وحالة الجمع.

ولكن اللغة العربية تعرف لها حالة ثالثة هي حالة المثنى وهو من وجهة التفكير المنطق ليس بالمفرد ولا بالجمع ، فإن اثنين لا يكونان جماعة من الناس أو غيرهم ، والواحد لا يقابل حالة الجمع وحدها بل يقابل أيضاً حالة الواحد مع واحد آخر لا أكثر ، وليس واحد وواحد بالكثرة الجماعية ، ولكنهما واحدان غير منفردين .

والدقة البالغة في اللغة العربية أنها لا ترى لزوماً عقليًّا لتنويع ضائر

الثلاثة وما فوقها ، لأن الفرق بين الثلاثة والأربعة كالفرق بين الثلاثة والعشرة والعشرين ، ليس فرقاً في كنه (الجمعية) أو في الحاصة الجمعية ، ولكنه فرق في صغر الجماعة وكبرها ، فالثلاثة جماعة صغيرة والألف جماعة كبيرة ، وقد تكون الألف جماعة صغيرة بالقياس إلى عشرات الملايين ، وكلها (جماعة) من وجهة الحد العقلي أو الحد المنطقي ، وإن كانت من وجهة الحساب جماعة صغيرة وجماعة كبيرة وجماعة أصغر أو جماعة أكبر ، على حسب المقدار الحسابي الذي لا يحصر في تحديد معنى الجمع والتثنية والإفراد .

وتتم الدقة حين فلاحظ أن اللغة العربية تستدرك التفرقة بين الفهائر بالتفرقة بين جموع القلة وجموع الكثرة ، فإن التفرقة بين الثلاثة والألف بضمير خاص غير معقولة في باب التفرقة بين الجماعة وغير الجماعة ، ولكن التفرقة بين جمع للقلة وجمع للكثرة هو المعقول في حساب الفكو وفي حساب الأرقام على السواء ، وإن السامع لميدرك من مجرد الساع أى الجمعين يدل على القلة وأيها يدل على الكثرة مع اختلاف الأوزان بين بعض الكلمات ، فلا التباس بين دلالة أبسطة وبسط ولا بين دلالة أرغفة ورغفان ، ولا بين دلالة أرغفة ورغفان ، ولا بين دلالة أقفل وقفول ، لأن السامع العربى يفهم على الأثر أن أبسط وأرغفة وأقفلة للقلة وأن (بسط ورغفان وقفول) للكثرة مع اختلاف أوزان فعول وفعلان وفعل بضم الفاء والعين .

ولا بد لحدًا الاطراد في الاستعداد لفهم هذه الفروق من أصل صوتى

أو اصطلاحي متشابه يرجع إليه ارتباط كل وزن من هذه الأوزان بمعنى القلة أو بمعنى الكثرة . وقد يكون للأصل الصوتى ارتباط بالإشارة المصاحبة لإظهار الحيز أو الصورة المقللة ، والمكثرة على حسب المشاهدة بالنظر ، وكل ذلك مما يصعب تحقيقه الآن ، ونحاول أن نحقق بعضه على التقريب جهد المستطاع ، ولكنه يشير على جميع الحالات إلى القوانين العريقة اتى علمت في هذه اللغة الجديلة الوافية عملها العديق ، فبلغت مبلغها الذي لا مثيل له بين اللغات من التطور الوافي والتمييز المقيد .

التعريف والعدد في اللغة العربية واللغات الأوربية

الدلالة هي قوام اللغة ووظيفتها ومقياس كفايتها واتقائها ، عند المقارنة بين اللغات .

ولهذا كانت عوامل التعريف والتنكير وأدواتها فى مقدمة المقاييس التى تعرف بها درجة اللغة من الكفاية والارتقاء ، لأن التعريف والدلالة عمل واحد.

وبهذا المقياس تعتبر اللغة العربية فى المنزلة الأولى بين لغات الحضارة إذ لا توجد بين جميع هذه اللغات لغة واحدة تبلغ مبلغها ، فضلا عن التفوق عليها ، فى دقة التمييز بين مواضع التعريف ومواضع التنكير على حسب معانيها .

فالمعرفات فى لغات الحضارة تنقسم إلى قسمين : قسم يتحقق له التعريف بحكم وضعه وبغير حاجة إلى أداة تزاد عليه أو نسبة تربطه بكامة أخرى .

والقسم الآخر من المعرفات يتحقق له التعريف بأداة أو علائمة أو نسبة بينه وبين كلمة أخرى .

وقد توجد هذه المعرفات بقسميها في جميع اللغات الرفيعة ، ولكنها في

اللغة العربية تطرد على قاعدة تلازمها ملازمة معناها وعلى قدر درجها من التعريف والتنكير ، وليس الأمر كذلك في المعارف والنكرات التي تود في اللغات الآخرى ، لأن الجزاف فيها أغلب من القاعدة المطردة وعلامة التعريف أحياناً تبقى مع الكلمة بعد زوال الحاجة إليها .

فالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والأعلام موجودة في جميع لغات الحضارة . ولكنها - في اللغة العربية - توجد عميزة حيث يحتاج الأمر إلى التمييز وعقدار الحاجة إليه ، وكثيراً ما تأتى جزافاً في غيرها من اللغات .

إن ضمير المتكلم لا يحتاج إلى تمييز بين المذكر والمؤنث ، لأن إشارة المتكلم إلى نفسه كافية للتعريف بجنسه ، ولكن ضمير المخاطب يحتاج إلى التمييز كما ميزته اللغة العربية فتقول للرجل أنت كتبت بفتع التاء ، ويقول للمرأة أنت كتبت بكسرها ، ويلحق بهذه تمييز الفعل مع الجمع المخاطب حيث تقول الرجال أنتم تكتبون ، وتقول النساء أننن تكتبن ، فإن الضمائر هنا معارف حقيقية لا يلحقها الإبهام والتنكير ، ولكنها فى فإن الضمائر هنا معارف حقيقية لا يلحقها الإبهام والتنكير ، ولكنها فى اللغات الأخرى لا تطرد هذا الاطراد ولا يزول عنها اللبس والإبهام فى كثير من الحالات إذ يتساوى المخاطب فى الجمع والإفراد وفى التذكير والتأنيث ، ويحدث هذا فى الضائر التى تلحق بالفعل فيقال عندهم أنم وكتب كا يقال أنت تكتب ، مع التباس التذكير والتأنيث فى كثير من المواضع على غير قياس .

وما يقال عن الضائر ، يقال على الإجمال عن أسماء الإشارة وأسماء الموصول . أما الأعلام فهى فى اللغة العربية غنية عن أداة التعريف ، لأن تمييز الاسم بالعلمية تعريف كاف ، ولكنها ليست كذلك فى بعض لغات الحضارة . إذ يقال عندهم الفرنسا والألمانيا والإنجلترا والإيطاليا والإسبانيا والمصر إلى آخر هذه المسميات ، وإذ يلحق هذا بأسماء البلاد كما يلحق بأسماء الشعوب على خلاف المعهود فى اللغة العربية .

وأدل الدلائل على التزام التعريف بقدر الحاجة إليه فى اللغة العربية ان الأعلام الحغرافية التى تدخلها الألف واللام فى اللغة العربية هى التى تفهم منها أنها أسماء أجيال من الناس وليست أسماء أماكن غير قابلة للالتباس. فإن الهند والصين والروس مرادقة فى مفهومنا للهنديين والمصينين والروسيين.

ومثل هذا في الدلالة على دقة التعريف على حسب لزومه أن أسماء الأعلام تستغنى عندنا عن أداة التعريف ولكنها كذلك لا تخلو من أداة التنكير الذي بلازمها بين العدد الكثير من أمثالها . فإن اسم (على") معرفة حين بدل على شخص يسمى (عليًًا) ولكنه لا يسمى وحسناً ولا ومحمداً ولا ومحمداً ولا ومحموداً ومن سائر الأسماء المتفرقة ، ولكن التنكير لا يفارقه إذا كان هناك ألف إنسان بهذا الاسم وكان هناك ألف عليين عميزين من ألف حسنين ومحمدين ومحمودين .

و يجب أن نفهم أن هذا من عمل القاعدة وليس من عمل المصادفة، لأنه مطرد فيا يقابل هذه الحالة أو يناقضها ، فإن كلمة و رجل ، نكرة

تحتاج إلى تنوين التنكير ، ولكن هذا التنوين يفارقها إذا قلنا ، يا رجل ، وعنينا به إنساناً مقصوداً لا محل عند النداء عليه للإبهام .

وقد نتوسع هنا بعض التوسع فنقول إن اسم التفضيل يستغنى عن علامة التنكير ، أو يمنع من الصرف ، لأنه لا محل للبس والإبهام مع اختيار شيء مقصود يفضل على سائر الأشياء ، ويقاس عليه ما يأتى على وزن و أفعل ، من الأعلام . . . لأن له من صيغة التفضيل تعريفاً فوق تعريف .

ويدل على الجزاف فى التعريفات الأجنبية أن التعريف بالألف واللام عندهم يبتى مع التعريف بالإضافة ، فيقال عندهم كتاب محمد كما يقال (الكتاب محمد) على الإضافة ، وهو ما يقابل عندنا ، كتاب يملكه محمد ، وإنهما فى الدلالة العربية لشيئان مختلفان .

وقد وجدت فى أكثر اللغات الأجنبية علامات للتعريف ولم توجد عندهم علامات مطردة للتنكير ، فكلمة كتاب A Book باللغة الإنجليزية معناها « كتاب واحد » أى أن التنكير هنا يستفاد من أنه (واحد من كتب كثيرة).

فإذا تكلموا عن كتابين نكرتين أو ثلاثة كتب نكرات فالعدد هنا هو كل ما عندهم من علامات التنكير وذلك على خلاف الدلالة على التنكير في اللغة العربية ، لأن التنكير علامة غير علامة العدد في المثنى

والجمع حين نذكر كلمة وكتابين ؛ أو نذكر كلمة «كتب ؛ مع التنوين أو ما ينوب عن التنوين .

* * *

وعلى ذكر العدد ينبغى أن فلاحظ أن التمييز يلازمه فى اللغة العربية على نحو لا يعهد فى لغة من اللغات ، وأن الذى يستغربه بعض الأوربيين من أحكام العدد عندنا هو مزية فى لغتنا وقاعدة تتمشى مع التمييز الفكرى على اطراد وليست بالشدوذ الذى يجرى على السماع غير مفهوم ولا معقول .

إن أسماء العدد في لغتنا بعد المقرد والمثنى : ثلاثة أربعة خسة ستة سبعة ثمانية تسعة حشرة ، ثم تأتى الأسماء المركبة فالأسماء المضافة التي فيها الألف والنون ، والأسماء المضافة بغير الألف والنون .

والأمهول في الأسماء أنها توضع للملكر ثم تلحق بها علامة التأنيث، وكذلك تجرى القواعد العامة في جميع اللغات . فإذا قبل في اللغة الإنجليزية (شاعر) فهو شاعر مذكر Poet تلحق به علامة التأنيث ليدل على الشاعرة Poetess . . . وهكذ في سائر الأسماء مع اختلاف العلامات .

ولننظر وفاقاً لهذه السنة المطردة في جميع اللغات إلى تمييز العدد في اللغة العربية .

فإذا قيل (ثلاثة) يغير معدود فالمفهوم أنهم ثلاثة من أسماء المذكر ،

واللغة العربية قائمة على التمييز بين التذكير والتأنيث فلابد هنا من التمييز بالمغابرة على سنة اللغات جمعاء حيث يقضى الأمر «بالمغايرة» قصداً عند اختلاف الدلالة .

وقياساً على منة المغايرة يجب أن يقال ثلاث نساء إذا قيل ثلاثة رجال أو يجب أن يكون عدد : (ثلاث أو أربع أو خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع أو عشر) دالا على معدود مؤنث عند حدف المعدود .

ويستقيم العدد بالإضافة من ثلاثة إلى عشرة فيقال ثلاث رجال وعشر رجال .

ويستقيم المضاف إليه بصيغة الجمع لأنه يدل على أفراد معدودين .

فإذا انتقلنا إلى المركب مع العشرة فالتمييز هنا هو الإعراب الصحيح لاسم المعدود ، وخسة عشر رجالا أوفق للعدد المركب من خسة عشر رجال. ثم ننتقل إلى عشرين وثلاثين إلى التسعين فنقابل بين قولنا (عشر ورجل) على الإضافة وقولنا (عشرون رجلا) على التمييز فلا يتردد صاحب اللهوق اللغوى في اختيار التمييز وتفضيله على الإضافة ، وبخاصة حين تقترن العشرون بما يزيد عليها من الآحاد ، فيقلل (خسة وعشر ورجل) أو يقال : (خسة وعشرون رجلا) كما انتهى اللهق العربي . . . ولا سبيل إلى التردد في إيثار التمييز وتفضيله على الإضافة في هذه الأعداد .

فإذا انتقلنا إلى المائة فالإضافة أيسر من التمييز بلا خلاف ، وقول القائل (مائة رجل) أيسر من قوله (مائة رجلا) بتوينن المائة ، وقس

على ذلك مائتين رجلا وثلاث مائة رجلا وأربع مائة رجلا ، معالتنوين في كل هذه الأعداد .

وياً تى هنا اعتراض يلوح للوهلة الأولى أنه اعتراض وجيه ولاوجاهة فيه مع التأمل فها ينتهى إليه .

فقد سمعنا بعض النقاد الأوربيين يقولون : كيف يقال خسة رجال على صيغة الجمع ثم يقال خسائة رجل على صيغة المفرد ؟ أليس هذا من التناقض في القياس ؟

ولكن المنطق في روح اللغة أعمق من هذا المنطق (السطحي) في عقول نقادها من الغرباء عنها أو المتعجلين من أبنائها .

قان الكلام مع الكثرة إنما يكون عن الجنس الذى يطلق عادة على العدد الكثير كلما جاوز هذا العدد بضعة أفراد قليلين إلى المئات والألوف.

ونحن نتكلم عن رجال أفراد عندما نتكلم عن خسة أو ستة أوعشرة أو عن جمع مميز من الاثنين .

ولكننا تتكلم عن عدد بمثل الجنس حيث نجاوز الأفراد المعدودين على هذا أن نقول خسمائة من رجل أى من جنس الرجل ، كا يصح أن نقول خسمائة رجل ، ولا شك أن خسمائة من رجل كافية للدلالة التامة على المقصود في هذا الوضع ، كما أن فيها الغنى عن قولنا خسمائة من رجال أو خسمائة من رجال أو خسمائة من الرجال .

وتتبين دقة المنطق ، ودقة الذوق معاً ، عند محاولة التغيير والتعديل مجاراة للانتقاد أو الاعتراض الذي أشرنا إليه .

فإذا عمدنا إلى التغيير عجاراة لذلك الاعتراض قلنا خسة رجل أو خسة من رجل ثم قلنا خساتة رجال على الإضافة أو خسائة من رجال بدلا من الإضافة ، أو قلنا خسائة رجال على الصفة والموصوف .

ولمن شاء بعد هذا التغيير ، أن يقارن بين ما ارتضاه منطق اللغة العربية وذوقها و بين ما يرتضيه لها المعترضون عليها من الغرباء عنها أو المتعجلين من أبنائها ، فإن الناقد المنصف لا يضر على اعتراضه بعد هذه المقارنة فيا نعتقد ، فإن أصر عليها فحق اللغة العربية في المضى مع منطقها وذوقها ، وفي الثبات على قواعدها وأحكامها أصلح وأصلح وأهدى .

الصفة في اللغة العربية

الصفة من أقوى الدلالات على ضبط الأداء في لغة من اللغات.

وهي أقوى من الاسم دلالة على ضبط الأداء في المفردات وفي تراكيب التعبير ، فما من لغة متقدمة أو متأخرة تخلو من الأسماء بعدد الآشياء التي يتحدث عنها أهلها ، ولكن اللغات التي تقدر الصفات على حسب الموصوفات هي اللغات التي تطورت بقواعد التعبير والتمييز بين مواضع المعاني والألفاظ أو التطبيق بين الكلمة ومعناها .

والأسماء ، كما هو معلوم ، قد تكون توقيفية لا إرادة للمتكلم في وضعها وإطلاقها على مسمياتها ، وقد تكون منقولة عن لغة أخرى بحروفها أو مع شيء قليل من التعديل فيها ، وقد تكون مع ذلك مطلقة في أصولها لأدنى مناسبة تشير إليها ، كهذا الاسم الشائع باسم (كبريت) وأصله فسبة إلى جزيرة قبرس بمعنى القبرسي ، لأنها كانت في الزمن القديم أشهر البلاد بمناجم الفوسفات التي تصنع منها عيدان الثقاب ، ولولا الاستعمال لما كانت هذه المناسبة كافية لإطلاق هذا الاسم على مسهاه عندقا . . . لأن الكلمة غريبة عن لغتنا وهي إذا ردت إلى أصلها لم يكن لها معنى غير أنها شيء منسوب إلى جزيرة كما ينسب إليها الأحياء وغير لها معنى غير أنها شيء منسوب إلى جزيرة كما ينسب إليها الأحياء وغير

الأحياء المنتمون إليها، ولكن هذه المناسبة اليسيرة كافية لتكوين الأسماء أول الأمر ثم سير ورتها على الألسنة بغير بحث عن مناسبتها الأولى .

أما الصفات فلابد من المطابقة بينها وبين الموصوفات فى كل كلمة وكل مناسبة ، ولابد للغة الوافية من أن تستوفى أدواتها وتحسب لها حسابها . وإلا كان النقص فى تكوين الصفة وتطبيق شروطها نقصاً أصيلا فى وسائل الدلالة اللغوية .

وليس فى لغات الحضارة لغة تمت لها أدوات الصفة وشروطها كما تمت للغة العربية ، فهى جامعة لكل ما تفرق من هذه الشروط بين أكبر اللغات وأوسعها انتشاراً فى الزمن الحاضر ، وفى الأزمنة المتقدمة .

إن الصفة تابعة للموصوف في اللغة العربية ، مطابقة له في الإفراد والجمع ، وفي التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي مواقع الإعراب .

وقد يلاحظ بعض هذه المتابعات في بعض لغات الحضارة ، ولكنها لا تلاحظ جميعاً بقواعدها المطردة في غير اللغة العربية .

فنى الإنجليزية ، وهى لغة يتكلم بها اليوم أكثر من مائتى مليون إنسان ، تأتى الصفة سابقة لموصوفها ، فيقال مثلا : « واحد عظيم رجل » بدلا من رجل عظيم ، ويقال « عظيم رجال » بدلا من رجال عظماء ، ويقال « عظيم نسأء » بدلا من نساء عظيات ، ولا تتغير الصفة تبعاً لتغير مواقع الإعراب بين موقع الفاعل أو موقع المفعول ومواقع الأسماء المجرورة . واللغة العربية تعرف الفرق بين الصفة الملازمة والصفات المتعلقة بالأفعال والمرات .

فهناك فرق بين كلمة وكريم وكلمة ومعطاء وفي الصيغة وفي المادة وفي الدلالة لأن الكرم صفة تتحقق بالخلق الذي تدل عليه ، وبين المحطاء فروق في طبيعة الصفة لا تتوقف على الكريم وبين المعطى وبين المعطاء ، فن أعطى مرة واحدة فهو معط أو عدد المرات ولا على مقدار العطاء ، فن أعطى مرة واحدة فهو معط أو فاعل لفعل من أفعال الكرم وإن لم يكن كريماً على الدوام ، وكذلك المعطاء الذي يعطى مرات كثيرة ولا يلزم من ذلك أن يكون كريماً أو أن يكون عطاؤه من عنده ، فر بما كان المعطاء ، في معنى من معانيه مرادفاً للصراف على هذا الاعتبار .

ومن ثم وجدت في اللغة العربية صيغة امم الفاعل وصيغة الصفة المشبهة وصيغة المبالغة . وكلها أصل مقرر في اختلاف اللفظ وإختلاف الدلالة على حسب معتاه .

وقد يأتى لفظ الصفة تابعاً لمعناها في علامات التذكير والتأنيث كما يأتى تابعاً لهذا المعنى في بعض الأوزان .

فالصفة يجب فيها التأنيث إذا كان الموصوف مؤنثاً على الحقيقة أو على المجاز ، ولكنها تؤنث بمعناها ولا ضرورة لتأنيئها بلفظها إذا امتنع اللبس وبطلت الحاجة إلى العلامة اللفظية .

فلا حاجة إلى تاء التأنيث في مثل (حامل ومرضع وطالق) لأن

اللبس بين التذكير والتأنيث ممتنع فى هذه الصفات ، ولكن التاء قد تلمحق بالصفة إذا كان ملحوظاً فيها الفعل ولم يكن الملحوظ فيها هو الحالة كما جاء فى الشاهد المشهور :

أيا جارتا بينى فإنك طالقة كذاك أمور الناس غاد وطارقة وأياً كان الحكم فى الحلاف بين الكوفيين والبصريين على سبب حذف التاء هنا ، فالذى لا خلاف عليه أن حذفها ملحوظ فيه حالة دائمة وليست حالة وقوع الفعل لمرة أه عدة مرات .

فالبصريون يقولون : وإنما حلفت علامة التأنيث لأن قولم طالق وطامث وحائض وحامل في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل على معنى النسب . أى أنها قد عرفت بذلك كما يقال رجال رامح ونابل . . . » ولا خلاف هنا على التفرقة بين حالة الدوام وحالة الحدث المتكرر مرة أو مرات .

أما الأسماء التي يتساوى فيها المذكر والمؤنث فالغالب فيها أنها أسماء أخلت مأخذ الصفات المشركة التي لا فارق فيها بين صدورها في المذكر أو صدورها من المؤنث ، كالضبع والفرس والعقاب والنعامة وما إليها من أسماء الحيوان المشتركة . فإن الضبع هنا أخذت صفة الجائحة التي تأتى على كل شيء كالسنة المجدبة :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قوى لم تأكلهم الضبع والفرس صفة من الفراسة والفرس أو التفرس كأتها اسم جنس يطلق على الذكور والإناث.

ولم يأت هذا الإبهام عن قصور اللغة فى التسمية ولا عن نقص فى علامات التأنيث والتذكير ، فإن التاء قد تدخل على الضبع كما تدخل على الفرس، وقد يسمى ذكر الضبع بالضبعان و يسمى ذكر الخيل بالحصان وتسمى أنثاها بالحجر ، وقد عرف ذكر النعام باسم الظليم ، وعوفت أنثى النسر والعقاب باسم أم قشعم مع الالتباس بين العقبان والنسور .

فليس هناك إبهام راجع إلى قصور اللغة وقواعدها ، ولكنه تغليب للمعنى على اللفظ أحياناً حسب الصفة المقصودة بين السامع والمتكلم .

ومن استعمال المصدر فى موضع الصفة يتضع لنا أن اللغة قد بنيت على التفرقة بين المعانى فى التذكير والتأنيث رفى بعض الفروق الأخرى الى توافرت علاماتها، ولا يمكن أن ينسب إغفالها إلى نقص فى تلك العلامات.

فإذا وضع المصدر موضع الصفة فهو واحد في مدلوله ، لأن معنى المصدر لا يتغير مع الفاعل المذكر أو الفاعل المؤنث، ولا مع الواحد أو الكثيرين . فإن و العدل و مثلا عدل واحد في صفته على جميع الحالات ، فلا ضرورة لعلامات التأنيث أو الجمع إذا أراد المتكلم أن يستغنى عنها ، ولا يختلف المعنى إذا قيس رجل عدل وامرأة عدل ورجال عدل ونساء عدل لأن الأسماء هنا في حكم المضاف والمضاف إليه من جهة المعنى ، ولا تأبى اللغة مع ذلك أن تستخدم العلامات أحياناً على حسب العرف المشهور .

ولا تظهر دقة اللغة في منطقها الخاص بها من شيء في قواعدها ،

كما تظهر فى مواضع التسوية بين التذكير والتأثيث فى بعص صيغ المبالغة ، كما يتساوى رجل راوية وامرأة راوية ويتساوى رجل متلاف وامرأة ما متلاف ، ويتساوى رجل صبور وامرأة صبور ، فإن فى المبالغة نوعاً من الكثرة والزيادة يلحقها بكثرة الجمع ، ويجرى عليها ما يجرى على « كل جمع مؤنث » من قبيل « قالت الرجال وقالت النساء » ، والعرب المستعربة والعرب للستعربين . . . وهو التفات صجيب يدل على تناسق خنى وراء هذه القواعد يبعدها عن خلط المصادقة والارتجال.

ومثل هذا في الوضوح ظهور الفارق بين الكلمات التي تؤنث في اللغة العربية وهي خالية من علامات التأنيث وبين كلمات الجنس المشترك في اللغات الأجنبية ، فإن هذه الكلمات تبلغ المثات في اللغات الأجنبية لتقص في التمييز يعوضونه بإضافة ضمير في ضائر التأنيث ، ولكنها لم تترك حندنا بغير علامة مميزة لأن اللغة عاجزة عن تمييزها بعلامة من علاماتها الكثيرة ، بل هي متروكة لا عتبارها أصلا من المؤنثات المجازية أو الملكرات الحجازية ، فليس السبب هنا راجعاً إلى نقص العلاقات والصيغ أو إلى قواعد اللغة على العموم ، ولكنه راجع إلى التصور النفسائي الذي يوحى إلى الذهن إلحاق بعض الأشياء بهذا الجنس أو ذاك على حسب العوامل الكثيرة التي تعمل عملها في هذه التفرقة عند أبناء اللغات أجمعين. وهذه مزية الصفة عندنا نضيقها إلى المزايا الأخرى التي تستحق بها اللغة العربية عندنا وعند غيرنا من المنصفين أن تسمى بأم اللغات .

الظرف في اللغة العربية

يستخدم الظرف في اللغة - كما يدل عليه اسمه - لبيان الظروف التي تحدث فيها الأفعال والتمييز بين ه كيفيات ، وقوعها أو توقيعها .

ويستدل علماء اللغات ، بكثرة الظروف فى لغة من اللغات ، على أن المتكلمين بها يدركون الحوادث على كل صورة من صورها ويديرون النظر على كل صورة من صورها ويديرون النظر على كل وجه من وجوهه ، ولا يقصرون إدراكهم المحادث على صورة واحدة يكتفون لها ثم لا يخطر لهم أن يحيطوا بها على حسب تعدد جوانبها وتفاوت وجهات النظر إليها .

وقياساً على هذا يقارنون بين كثرة الظروف في اللغات الهندية الجرمانية وقلتها في اللغات السامية _ وعلى رأسها اللغة العربية _ فيرجعون بلك إلى اختلاف أصيل بين المتكلمين بهذه اللغات في النظر إلى الأمور والإحاطة بجوانب الحوادث واحيال الظروف الممكنة لكل حادث منها غير ظرفها الواقع الذي هي فيه .

ولا جدال فى كثرة الظروف فى اللغات الهندية الجرمانية وقلتها فى اللغة العربية .

أو الصواب _ على الأصبح _ أن تكوين الظروف في اللغات الهندية

الجرمانية سهل مستطاع لكل متكلم بها ولو لم تكن لتلك الظروف كلمات خاصة بمعناها ، فإن الظرف يتكون من الاسم ، أو من الصفة ، بإضافة مقطع صغير إليه ، ويوشك أن يكون عدد الظروف - من ثم - مساوياً لعدد الأسماء والصفات .

وليس الأمر كذلك فى ظروف اللغة العربية ، فإن الكلمات التى تسمى ظروفاً محدودة معدودة للزمان والمكان ، ولا خلاف فى قلة الظروف بالنسبة إلى الظروف التى يتيسر المتكلم أن يستخدمها فى بعض اللغات الهندية الجرمانية .

ولو وقف الأمر عند ذلك لصح - فعلا - أن قلة الظروف دليل على ضيق أفق التفكير وعجز العقل عن تصور و الكيفيات ؛ والأشكال التي تحيط بالحادث وتجعله قابلا لكثير من الأوضاع تختلف قوة وضعفاً ، وظهوراً وخفاء ، واستقاءة والتواء ، واطراداً وشذوذاً ، على حسب الفاعلين وحسب الأوقات ، وحسب الأحوال على الإجمال .

ولكن هل حق ما يقررونه من الفارق الكبير بين عدد الظروف في لغتنا وعدد الظروف في اللغات الهندية الجرمانية ؟ *

نقول ، عن ثقة ، إنه غير حق ، وإن الحطأ هنا في أسلوب المقارنين لافي قواعد المقارنة الصحيحة بين اللغات . وقد أشرنا في بعض مقالاتنا إلى علة الخطأ في أساليب بعض المقارنين بين الأديان ، ونرى من الفرصة الحسنة أن نشير بهذا المقال إلى خطأ يماثله عند بعض المقارنين

بين اللغات ، وكلاهما يرجع إلى سبب واحد : وهو الأخذ بالظواهر والعناوين وإغفال الجوهر الثابت وراء الأعراض والقشور .

إن الكلمات التي تسمى ظروفاً في إعراب اللغة العربية قليلة بالقياس إلى اللغات الهندية الجرمانية ما في ذلك خلاف .

ولكن الوسائل اللغوية التي تؤدى معنى الظرف أوفر وأوسع في لغتنا العربية من كل لغة هندية جرمانية نعرفها أو نستطيع مراجعتها .

إحدى هذه الوسائل أن اختلاف كيفيات الفعل ودرجاته متحقق من وفرة الأفعال التي تؤدى معنى كل فعل على أشكاله .

فإذا تتحدث المتحدث عن هبوب الريح فنى وسعه أن يقول : إنها نسمت أو خفقت أو سرت ، أو هبت ، أو عصفت ، أو قصفت ، أو تحفت ، أو تهزمت ، إلى أشباه هذا الترتيب فى القوة والتأثير . . فيستغنى عن قول القائل بلغة هندية جرمانية : إنها هبت بقوة ، أو هبت بلطف ، أو هبت بلطف ، أو هبت بلطف ، أو هبت الظرف أو هبت بصوت عنيف ، سواء أدى هذا المعنى بإضافة علامة الظرف أو بإلحاق الجار والمجرور .

وإحدى هذه الوسائل أن التضعيف والزيادة عندنا يؤديان معنى الفعل على درجات وأشكال يستغنى بها المتكلم عن الظروف، فعندنا - مثلا- فتح وفتح بتشديد التاء ، وافتح ، واستفتح ، وفاتح ، وما يلحق بها من الأفعال المطاوعة تغنى المتكلم العربى عن أداء درجات الفعل وأشكاله بإضافة علامات الظرف إلى الصفات أو إلى الأسماء .

ومن وسائلنا أن صيغ التفضيل عندنا معروفة بأوزانها ولاحاجة بها إلى العلامات التي تؤدى معانيها باللغات الهندية الجرمانية .

فعندنا وجميل وأجمل والأجمل، تغنى المتكلم عن better, most, more. وما يماثلها أو يقابلها من أدوات المفاضلة بين الصفات أو الأفعال.

وعندنا الفرق بين مفضول ومفضل تغنى عن بعض الظروف ، كما يغنينا عن بعضا كل فرق عندنا بين اسم المفعول والصقة المشبهة وبين الفعل الذي يدل على الأخلاق الملازمة والفعل الذي يدل على التخلق أو الأخلاق العارضة .

ومن وسائلنا ؛ الحال ؛ مفرداً أو جملة ... أو جارًا أو مجروراً متعاة ين بمحذوف أو مذكور .

قانت تقول 1 أقبل مبتسا 2 وأقبل يبتسم وأقبل وهو يبتسم ، وأقبل فى أبتسام ، وتترقى بالابتسام – مع قوة الفعل – من ابتسم إلى هش ، إلى استبشر ، إلى تهلل ، إلى ضمحك إلى قهقه ، إلى أغرب ضاحكا ، كما تستطيع أن تحقق هذا التعبير فى ألوف من الكلمات غير كلمات هذه المادة قابلة مثلها للتعبير عن مختلف الظروف والدرجات والأشكال .

ومن وسائلنا و المفعول معه وهو ظرف بكل معانى الظرفية فى اللغات الهندية الجرمانية ، وقولك و سار والجبل و أو سار والليل هو تعيير عن ظرفية المكان والزمان يؤديه أبناء اللغات الهندية الجرمانية بظروف عدة لا تزيد على معنى هذا المفعول.

ومن وسائلنا المفعول المطلق موصوفاً وغير موصوف ، فني وسعنا أن نقول : « اندفع اندفاعاً » لتوكيد قوة الاندفاع ، وأن نقول د اندفع اندفاعاً شديداً » أو اندفع اندفاعاً موفقاً أو مطرداً أو متلاحقاً للتعبير عن معانى الظروف التي يعبرون عنها بالمقاطع والإضافات .

وليس باللازم في لغة من اللغات أن يكون للظرف باب واحد من أبواب الأجرومية ، أو علامة واحدة من علامات النحت والاشتقاق وكل ما يلزم اللغة ويحسب عليها أن تؤدى معنى و الظرفية و بعبارة من عباراتها الصحيحة وأن تعطى العربي كلاماً بلغة أخرى فينقله إلى العربية نقلاسليماً بطابق مدلوله ولا يقصر عنه ، وقد تكون سعة الوسائل وتنويع الأدوات والعلامات أدل على ثروة اللغة ومرونها ومطاوعها لمواضع التعبير على مقتضى الحال .

ولست أذكر فى اللغة الأجنبية التي أفهمها فهما أفضل من فهمى لغيرها — وهى الإنجليزية أننى قرات عبارات الظروف نثراً أو شعراً ولم أجد لها مقابلا يطابقها أحسن مطابقة بوسيلة من الوسائل التي أشرنا إليها .

فالمعول إذن على قوة التعبير اللغوى وليس على عنوان باب من الأبواب في كتب الأجرومية ، وقد نرى أن نظرة عاجلة إلى قصة بقصها عربى عن إنسان أو حادث أو مكان تكفى لتصحيح الحطأ السريع في مقارنات بعض اللغويين الآخذين بالقشور والعناوين . . . فإننا لا نقرأ إحدى هذه

القصص إلا أدركنا من كلماتها الأولى مبلغ حرص الرواية على تحقيق والظرفية ، بجمع ملابساتها وعوارضها الزمنية أو المكانية أوالنفسية فهو يتكلم عن بطل القصة ويذكر هيئة لقائه ومنهج حديثه وملاعه وهو يقبل أو يعرض أو يتجهم أو يطرق إطراق التأمل أو الارتياح ، ولا نذكر أن قصة رويت بلسان عربى لم تشتمل على جملة من الكلمات التي إذا نقلت إلى اللغات الأجنبية نقلت وظروفاً ، كأحسن الظروف في تلك اللغة دلالة على الأحوال والأشكال ، وضان المقارنة الصحيحة في هذه الحالة أن تترجم الكلام العربي إلى كلام أجنبي فترى أن والظروف، طرأت على الترجمة لتحل فيها على المعاني العربية ولا تزيد عليها بشيء طرأت على الباب الكلام .

وعلى مثل هذه المقارنة و الجوهرية ، يصح الحكم على نقد اللغات والموازنة بين القواعد والأجروبيات : ولا لوم على المقارنة بين اللغات ولا بين الأديان ، وإنما اللوم على المقارنين كاما تركوا الحقائق ووقفوا عند العناوين .

العيد في الدين وفي اللغة

الأعياد من المراسم المرعية فى جميع الأديان الكبرى ، لأن الاشتراك فى الاحتفال بوقت من الأوقات يرعاه المتدينون جميعاً هو بعض المعالم العامة التي لا غنى عنها فى كل عقيدة تدين بها ألجماعة وتتعارف على شعائرها .

وفي الأديان الكتابية كلها أعياد مقررة تجب على الجماعة رعايتها ، يلاحظ في الكثير منها قد يمة متوارثة من زمن بعيد سابق لعهد الدعوة لم ثلث الأديان ، وقد يرجع ذلك إلى سبب يتعلق بسياسة الدعوة كما يرجع إلى حكمة العقيدة في صميمها ، فإن قطع الصلة يماضي الأمة كل القطع قد يعوق الدعوة في سبيلها إلى أسماع المدعوين وضائرهم ، وقد يكون النفور من الدعوة في هذه الحالة كالنفور من العدو المقتحم الذي لا يقبل منه كلام ولو كان من غيره مظنة للقيول والترحيب ، وليس من اللازم في عادية الضلالة الدينية أن تعارب ملكة العقيدة في النفس الإنسانية ، فإن ملكة العقيدة في النفس الإنسانية ، فإن عادية الأديان الضائة أن تعتفظ بملكة العقيدة لكي يسهل بعد ذلك عادية الأديان الضائة أن تعتفظ بملكة العقيدة لكي يسهل بعد ذلك تحويلها من المعتقدات المسئة ، فذلك أقرب إلى

الهداية من استئصال ملكة الاعتقاد بجذورها ، وامتلاء النفس بنزعة الكفر الذي يعرض عن كل إيمان ويسخر من كل دين .

وقد أبقى الإسلام على بعض شعائر الحيح فى الجاهلية وأصلحها بالانتقال بها من عبادة الأوثان إلى عبادة الله ، وكانت دعوة النبى عليه السلام إلى حيج البيت وهو فى قبضة المشركين يصدون عنه قصاده المسلمين حجة للإسلام على الشرك ، وإحباطاً لسياسة الملأ من كفار قريش ، وهم يحاولون أن يعزلوا الدعوة الإسلامية عن أمتها باسم الحفاظ على كرامة الآباء.

ومن تاريخ الأعباد فى اليهودية والمسيحية بظهر لنا على التحقيق أنها منقولة عن مراسمها الأولى من عهد عبادة الطبيعة أو عبادة الكواكب قبل دعوة موسى وعيسى عليهما السلام .

فالأعياد اليهودية كلها لا تزال على صبغتها الأولى من مواسم الاحتفال عواقيت الزرع والحصاد ، وهي بأسمائها في العهد القديم تشير إلى موعد الحصاد ، وموعد الجمع ، وقرابين البواكير من الثمرات والأنعام .

والعبدان المسيحيان يوافقان موعد انتقال الشمس فى الشتاء وموعد انتقالها فى الربيع ، وقد كان آباء الكنيسة الأولون يقيمون الاحتفال بالعيدين فى هذين الموعدين ليصرفوا جمهرة الناس عن تقاليد عبادة الشمس إلى تقاليد العبادة المسيحية .

إلا أن التوقيت بالأشهر القمرية في حساب العيدين الإسلاميين قد

كان له أثره فى تنزبه هذين العيدين عن كل صلة بالعقائد الجاهلية التى سبقت دعوة الإسلام ، فلا ارتباط لهما اليوم بمواقبت عبادة الطبيعة أو عبادة الكواكب، وليس لهما قوام من الذكريات المادية أو المعانى المنفعية .. فقد يعود الصيام فى أشهر الصيف كما يعود فى أشهر الشتاء ، وقد يجب الحج مع أوان المرعى والسقاية كما يجب مع كل أوان ، وهو عدل فى توزيع أيام الفرائض يناسب المعدل فى تكاليف الدين وأعباء الواجبات ، ويناسب العدل فى تحاليف الدين وأعباء الواجبات ، ويناسب العدل فى أحوال الأم التى تؤدى تلك الفرائض وتنهض بتلك الأعباء ، ومنها أمم الرعاية والزراعة وأمم التجارة والصناعة ، وأمم تقيم فى كل مناخ وكل إقليم .

ومن ثم خلص العيد الإسلامي لمعناه من الإيمان المحض بعبادة التنزيه والتوحيد .

وفي سياق هذه المقالات التي نتابع فيها النظر في مزايا اللغة العربية يتفق لنا أن نذكر مزية لهذه اللغة في كلمة العيد بلفظها ومعناها ، فإن تسمية العيد بهذا الاسم تدل عليه بأخص معانيه وهي الإعادة والتعييد ، وليس لهذه الخاصة مدلول مفيد في أسماء العيد بأكثر اللغات .

فبعض أسمائه باللغات الأوربية تدل على معنى الوليمة ووفرة الطعام . وبعض أسمائه تدل على اليوم الدينى أو يوم البطالة ، وليست هذه من خواص العيد التي ينفرد بها بين سائر الأيام .

وبعض أسمائه الحديثة تقابل كلمة (السنوية) أو (المثوية) وتصلق

على احتفال بعينه يجوز أن يكون يوماً واحداً لا يعاد إليه ، ويجوز أن يكون من غير الأعياد لأنه من ذكرى الكوراث أو ذكرى الحداد .

أما كلمة العيد بصيغتها هذه في اللغة العربية فهي أدل من تلك الأسماء جميعاً على خاصته ومعناه .

* * *

ويعود هذا الاستعداد لتخصيص الألفاظ بمعانيها إلى سعة ألاشتقاق في اللغة العربية على قواعده التي تؤدى كل قاعدة معناها المستفاد من وزنها، فإن الاشتقاق على حسب هذه القواعد يستمد من الفعل عمل الاسم وعمل الصفة وموضع استخدام كل منهما، فيأتى الاسم معبراً عن واقع فعله وعن المقصود بوصفه، وتصلح المادة الواحدة أساساً لأسرة كاملة من المعانى المتفرعة عليها.

وكلمة العيد مصدر من مصادر كثيرة يدل على صفة العودة أو على هيئها ، ومن فعل (عاد) تؤخذ العودة للمرة من العود وتؤخذ العادة للفعل أو الحلق الذي يكثر الرجوع إليه ، ويؤخذ المعاد لمكان البعث أو زمانه ، وتؤخذ العيادة للزيادة المتكررة ، وتؤخذ العائدة لما يعود على الإنسان من تتاثيج عمله على معنى قريب من معنى التبعة أو الجزاء ، وتستعار العوائد لما يعطى أو يؤخذ مع التكرار والتوقيت ، لأن الإعطاء والأخذ معنى واحد من جانبين ، فما يأخذه هذا هو عطاء من ذاك .

ويأتى عمل المضاعف والمزيد فيوسع دلالة المادة اللفظية أو يسرى منها

إلى معان تناسبها وقد تخالفها في بعض عوارضها .

وهنا مجال واسع لمعانى الإعادة والاستعادة والتعويد والتعييد ، ومجال واسع للتفرقة بين المعيد والمستعيد وبين العود والمعاودة ، والمعاد والمستعاد ، ولا لبس فى موضع لفظ من هذه الألفاظ لأن وزنه دليل على موضعه من التعبير .

والاشتقاق موجود فى لغات كثيرة ، وهو بعض الخواص الملازمة المغات السامية ، ولكنه لا يوجد بهذا التوسع على هذه القواعد المفصاة ، كما يوجد فى اللغة العربية .

وكل ما يوجد في سائر اللغات السامية من قواعد الاشتقاق قائماً يوجد بالمقدار الذي يدل على أنها — كلها — فروع من أسرة الخوية واحدة ، وأن كل فرع من هذه الفروع مخالف في أساس تركيبه للغات النحت التي يطلقون عليها في الغرب اسم اللغات (الغروية) لأن تنويع معانى المادة فيها يقوم على فصق المقطع بالمقطع وضم العلامات والحروف لنقل الكامة من صيغة الفعل أو الاسم إلى صيغ النعوت والظروف ودرجات العمل أو الإفادة.

ولكننا إذا قارنا في خاصة الاشتقاق نفسها بين العربية وأخواتها في الأسرة اللغوية كادت أن تنفرد باشتقاق مقصور عليها ، لا يضارعه إشتقاق العبرية أو السريائية أو الكلدانية أو الحبشية في السعة ولا في تقسيم القاعدة ولا في تحكيم المتكلم في التعبير عن أغراضه على حسب كل احتمال معقول .

فالاشتقاق العربى يعطى المتكلم من الأوزان بمقدار ما يحتاج إليه من المحانى المحتملة على جميع الرجوه ، والمتكلم هو صاحب الشأن فى اختيار الكلمة وليست الكلمة هى العبارة المفروضة عليه لأنها وضعت من أصلها ارتجالا أو محاكاة لصوت أو تلفيقاً للأجزاء من مختلف المواد .

ولا يحتمل العقل المعبر صيغة للاشتقاق بعد استيفاء صيغ المصدر المرة أو الهيئة أو الدلالة على الجمع أو الجنس الحجموع ، ولا احمال لصيغة مطلوبة بعد صيغ المبالغة والتضعيف واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المرتهنة بالحدث والزمان .

فالمتكلم المعبر هنا هو صاحب الشأن فى تصريف المشتقات على حسب أغراضه واحتمالات تفكيره ، واللغة قد وصلت على ألسنة المتكلمين بها إلى خلق القواعد التي يتبعها تكوين المفردات ، قبل أن تعرض لهم الحاجة إلى استخدام جميع تلك المفردات أو إنشاء الكلمات المرتجلة مع كل مشاهدة تأتى للمتكلم بشيء جديد يحتاج إلى لفظ جديد .

وقدم القواعد على هده الوتيرة من أول القرائن على قدم اللغة وقدم الزمن الذي ارتسمت فيه عند أهلها قوانين التعبير .

و بهذا القدم تنفرد اللغة العربية بين أخواتها من أسرة اللغات السامية ، ولكنها تنعزل تمام الانعزال عن أسرة اللغات الحامية التي يخلط بعض المستشرقين بينها وبين العربية في أصولها ، فإنهم - لتجردهم من اللوق الأصيل في بواعث التعبير باللغة العربية - يحسبون أن التشابه في بعض

الضهائر أو بعض الأعداد أو بعض التصاريف التي تشبه الاشتقاق برهان كاف على وحدة الأصول ، ولو جاز الأخذ بأمثال هذه المشابهات لما انفصلت عائلة لغوية عن سائر العائلات اللغوية التي تتباعد غاية البعد في تقسيم الأصول والفروع ، فإن الشبه بين بعض الحصائص الطورانية والملاوية وبين خصائص اللغة العربية أكبر من كل شبه بين الساميات والحاميات .

والمعلوم أن فروع الساميات تتألف من الأصوات المقطعية القصيرة وتكتسب اختلاف المعنى باستعارة صوت إلى جانب صوت ، ولا تنقسم فيها أجزاء الكلام انقساماً يعزل الأسماء عن الأفعال ويعزل هذه وتلك عن الحروف .

ولا قرابة بين لغات تقوم على هذه الأسس المتفرقة ، وبين لغة تنقسم فيها حروف الجر وحدها انقساماً يخصص كلا منها بموضعه ومعناه وعلاقته بالأسماء والأفعال ، ولا حاجة بعد الالتفات إلى هذا الفارق في حروف الجر إلى بيان الفوارق الواضحة بين الحامبات والآربات معاً وبين اللغة التي اتسعت فيها قواعد الاشتقاق المفصل ذلك الاتساع واشتملت مادة الفعل الواحد منها على أسرة كاملة من درجات المعنى ومقاصد التعبير .

أوزان الشعر العربي

نشأت دعوة النظر فى تعديل أوزان الشعر العربى والاستغناء عن القافية بعد اطلاع قراء العربية على تاريخ الأدب المقارن بين اللغات وابتداء حركة الترجمة من اللغات الأوربية . عند منتصف القرن التاسع عشر .

في تلك الفترة كثرت المقارنة بين موضوعات الشعر في لغات الغرب وموضوعاته في لغتنا العربية . وقيل : إن المسرحية الشعرية ومعها ملاحم الأبطال والأرباب قد ظهرت في اللغات الأوربية القديمة والحديثة ولم تظهر عندنا قديماً أو حديثاً لسهولة النظم في تلك اللغات وصعوبة النظم في اللغة العربية مع التزام القافية وأوزان العروض .

وقامت الدعوة - كما رأينا - على فكرة متعجلة خاطئة ؛ لأن الاختلاف بين منظوماتهم ومنظوماتنا إنما جاء من اختلاف الأحوال الاجتماعية والنفسية ولم يجئ من اختلاف أوزان العروض وإنما المألوف أن يتولد الشعر على حسب الحاجة إليه من دواعي التقاليد والعادات وأصول الهادة والعلاقات بين الناس وليس المألوف أن تنتظر الأم حتى يتيسر لشعرائها النظم على الأوزان التي يستطيعونها ثم تبني شعائرها وعباداتها يتيسر لشعرائها النظم على الأوزان التي يستطيعونها ثم تبني شعائرها وعباداتها

على تلك المنظومات. وقد كانت المسرحية الشعرية وليدة الشعائر المقدسة في مراسيم الهياكل مما يؤخذ من اسم و التراجيدي ع الذي اشتقوه من كلمتين وهما كلمة تراجوس Tragos بمعنى المعزة وكلمة (أود) Ode بمعنى الأنشودة ؛ لأنهم كانوا يحيون مراسم التمثيل في الهياكل بعد التضحية بمعزة بنحرونها تقرباً إلى الأرباب واستنزالا لاوسى والنبوءة على ألسنة الكهان.

ولو كانت للعرب شعائر تمثيلية كهذه الشعائر لوجدت عندهم المسرحية الشعرية بقافية أو بغير قافية ، أو وجدت مسجوعة تارة ومرسلة تارة أخرى على وثيرة واحدة يرددها الكهان وأصحاب القرابين .

ومن المحقق - كذلك - أن المسرحية الشعرية لم تكن لتوجد فى الغرب على صورتها الأولى أو على صورها الحديثة لو لم يتطلبها العرف الديني ولم يألفها جمهرة الناس فى مراسم العبادة ، ولو كان نظمها من أسهل المطالب الفنية خلواً من كل قاعدة مرعية فى أشعار الأمم بل فى كلامها المنثور .

على أن خطأ الدعوة إلى الاستغناء عن القافية وتعديل أو زان العروض ظاهر لمن يكلف نفسه قليلا من البحث في حقيقة الصعوبة التي يتوهمونها للأو زان العربية و يحسبونها حائلا دون الشاعر وما يختاره من موضوعات النظم ، على اختلافها بين آدابنا وآداب الأمم الغربية .

فإن أوزان العروض العربية على إحكامها وإنقائها سهلة الأداء قابلة المتوسع والتنويع إلى الغاية المطلوبة في كل موضوع يتناوله الشعراء.

وتتبين هذه السهولة من مراجعة التاريخ كما تتبين من مراجعة التطور الأدبى في العصر الحديث منذ أواخر القرن التاميع عشر إلى أواسط هذا القرن العشرين .

فقد اختار شعراء اللغات الفارسية والعبرية والأوردية أن ينظموا بلغاتهم في أوزان العروض العربية وفضلوها على أوزانهم القديمة ؛ لأنها أمهل منها وأجمل في موقعها من الأسماع والنفوس.

وقد رأينا أن شعراء العامة لم يتعذر عليهم أن ينظموا الملاحم أو يتخللوها بالقصائد الموزونة المقفاة في القصص المطولة من قبيل قصص الزير سالم والغزوات الهلالية وأخبار النبي أيوب عليه السلام وحكايات البطولة والغرام في اللهجات الدارجة ، وكلها تنظم في بحور العروض وتلتزم فيها القافية ، ويقدر عليها شعراء أميون لم يدرسوا الآدب ولم يتعلموا وزن الشعر ولم يرجعوا في منظوماتهم وموضوعاتهم إلى غير السليقة والسماع .

ولو جمعت أناشيد الأعراس والماتم التي تنظم على الوزن وتلتزم فيها القافية لامتلأت بها المجلدات وظهر أنها جميعها أو أكثرها من نظم النائحات الحاهلات في القرى الريفية التي لاتتلقى أفاشيدها من معلمي الآداب أو أساتذة العروض.

وقد نظمت المسرحيات وترجمت الإليادة وغيرها من أشعار الملاحم فاتسع لها الشعر العربى بعروضه وقوافيه ، لم يكن نقص الترجمة - حيث يوجد النقص - راجعاً إلى عيب في أوزاننا وقواعد عروضنا كما توهم المتعجلون من نقاد هذه الأوزان والقواعد ولكنه كان شبيها بالنقص الذي يعرض الشعر المترجم من اليونانية إلى الإنجليزية أو القرنسية أو الألمانية ؛ وكلها تجرى على قواعد متشابهة في الأوزان. وفي الاستغناء عن القافية أو التزامها حيث يلتزمونها من أناشيد الرقص والغناء.

والثابث من تجربة الناظرين في تعديل الأوزان منذ سنين سنة أن إلغاء القافية كل الإلغاء يفسد الشعر العربي ولا تدعو إليه الحاجة ، وهي تجربة اشترك فيها ثلاثة من أعلام الأدب العربي الحديث في القاهرة وبغداد والإسكندرية وهم : توفيق البكرى وجميل صدق الزهاوى وعبد الرحمن شكرى وهم من أقدر أدباء عصرهم على الموازنة بين معاسن النظم في اللغة العربية و بعض اللغات الشرقية والغربية . ومنهم من كان بقرأ الشعر بالتركية والفارسية عدا ما بعلمه من أشعار الإفرنج المحدثين والأقلمين .

تناول الشارحان لكتاب صهاريج اللؤلؤ موضوع القافية العربية وصعوبتها . وهما : الأستاذ أمين الشنقيطى ، وأبو بكر المنفلوطى فقالا فى التمهيد لقصيدة ذات القواف .

و أما العرب فقد جعلوا القافية واحدة فأصبحت الإجادة في الشعر عندهم أو البلوغ به إلى التعبير عن المقاصد المختلفة من أصعب الأمور . . . والعرب نوع من نظم الشعر يشابه ماقلناه عن شعر العجم وهو النوع المسمى بالمسمط . . . وهو ما قني أرباع بيوته وسمط في قافية مخالفة . . .

والرجز أيضاً من هذا القبيل . وقد أراد المؤلف حفظه الله بهذه القصيدة التي أسهاها بذات القواف إيجاد مثال الشعر المتعدد القواف في العربية وفك هذا القيد الشديد المانع الشعر من الارتقاء ،

وهذا رأى أديب يجارى القائلين بصعوبة القافية العربية على رأيهم ويذلل هذه الصعوبة بتعديد القافية في القصيدة الواحدة .

أما جميل صدق الزهاوى فقد عالج النظم بغير قافية وترك لنا قصائد مطلقة ولكنها على أوزان العروض ، كقوله في واحدة منها :

يعيش رخى العيش عشر من الورى ونسعة أعشار الأنام مناكيد أما فى بنى الأرض العريضة قادر يخفف ويلات الحيات قليلا أفي الحق أن البعض يشبع بطنه وأن بطون الأكثرين تجوع ولكنه أراد أن يبرئ ذمته ويكل الأمر إلى حكم التاريخ فأبنى هذه التجربة تمضى في طريقها حيث يستقربها قرارها وقال في مقدمة الديوان: ولا أرى مانعاً من تغيير القافية بعد كل بضعة أبيات من القصيدة عند الانتقال من فصل إلى آخر، كما فعلت في عدة قصائد، لا دفعاً لمالى الانتقال من فصل إلى آخر، كما فعلت في عدة قصائد، لا دفعاً لمالى السامع من سماع القافية الواحدة في كل بيت كما يدعى بعضهم . فتلك السامع من سماع القافية الواحدة في كل بيت كما يدعى بعضهم . فتلك حجة من يعجز عن إجادتها وإلا لمل الناظر وجوه الناس لوجود ألف بارز في وسط كل وجه ، بل إراحة للشاعر من كد الذهن لوجدانها ، في وسط كل وجه ، بل إراحة للشاعر من كد الذهن لوجدانها ، فإن الإثبان بها متمكنة ليس في قدرة كل شاعر . وأجيز للشاعر أن ينظم فإن الإثبان بها متمكنة ليس في قدرة كل شاعر . وأجيز للشاعر أن ينظم

على أي وزن شاء ، سواء كان من أوزان الحليل أو غيره » .

وهذه وجهة نظر أخرى لعلاج هذه الصعوبة ، وهى وجهة نظر الشاعر الذى يرى أنه يتورط فى اختيار القوافى القلقة إذا أطال النظم على قافية واحدة ، ويرى أن يخرج من هذه الورطة بالوقوف عند الحد الذى ينتهى عنده قدرته على القافية المتمكنة والاحتيال على ذلك بتغيير القافية من فصل عنده قدرته على القافية المتمكنة والاحتيال على ذلك بتغيير القافية من فصل إلى فصل فى القصيدة الواحدة ، ولا ضرورة عنده لإلغاء القافية كل الإلغاء ولا لإطلاق الشعر من أوزان العروض ، وإن جاز عنده أن ينظم على غير الأوزان التي أحصاها الحليل .

أما عبد الرحمن شكرى فمن أمثلة شعوه المرسل قوله:

خليل والإخاء إلى صفاء إذا لم يغذه الشوق الصحيح يقولون الصحاب ثمار صدق وقد تبلو الموارة في الثار شكوت إلى الزمان كما أريد شكوت إلى الزمان كما أريد

ومن أمثلته قوله فى نظم القصة من قصيدة نابليون والساحر المصرى: خرج العظيم بخط فى ترب العرا خط المدلس فى تراب الطالع بمشى وحيداً فى الخلاء وحوله جيش من الآراء والعزمات

إلى آخر القصيدة التي ينفرد فيها كل بيت بقافية ، ولا يخني علي

ناظمها موضع الضعف فيها من الوجهة الموسيقية — وهي قوام فن الشعر — ولكنه كان يعتقد أن مصير الحكم في اللك الألفة السياع ، ويترك الحكم الأخير لصقل الأسهاع كما قال أبو العلاء ، ثم يقرن هذا التصرف المطاق القافية بالتصرف الهدود في الرباعيات والمزدوجات ، أو المقطوعات من فصول متعددة تتغير قافيتها بعد عشرة أبيات أو اثني عشر بيتاً ، أو ما شاء الشاعر من تقسيم الفصول على حسب الأبيات .

وخلاصة التجارب الواقعية — في الزمنين القديم والحديث — أن القافية لم تكن سبباً لاختفاء المسرحية الشعرية من الأدب العربي القديم ، ولم تحل في الزمن الحديث دون ترجمة الملاحم أو وضع الروايات المسرحية في شتى الموضوعات من حوادث الحاضر أو حوادث التاريخ ، وأن كل صعوبة تعزى إلى القافية العربية لم تكن لتعجز العامة الجهلاء عن نظم الملاحم والقصص ونظم الأمثال والعبر على الأسلوب الذي يتداولها جمهرة الأميين ، فضلا عن الشعراء والدارسين .

فإذا تجددت الدعوة إلى النظر في القوافي والأعاريض فالذين يطلبون المغامها يثبتون بذلك عجزهم عن موازنة النظم الذي يستطيعه العامة والأميون ولا خير للآداب العربية في عمل في يتصدى له من لا يقدرون عليه ومن لم يخلقوا له ومن ليس عندهم فيه استعداد فطرى يضارع استعداد شعراء الربابة وفاظمى القصص الهلالية وما إليها.

فإن لم يكن طالب القضاء على فن العروض العربي عاجرًا هذا العجز المعيب في مقاصده الفنية فهو طالب هدم صريح لغرض غير صريح واكنه كذلك غير مجهول ؛ لأنه يلحق في هذا العصر بمن يهدمون كل تراث ويقتلعون كل أساس ولا يقنعون بشيء دون قوضي الآداب والعقائد والأخلاق .

اللغة العربية

بين لغات الحضارة العصرية

حضرفا زمناً - فى مطلع الشباب - كنا نستمع فيه إلى خطب المساجد وخطب المنابر الأدبية والسياسية ، ونقرأ الصحف والنشرات ، فلا نخرج مما سمعناه وقرأناه بغير معنى واحد متكرر، يبتدىء وينتهى بالنمى البالغ على الأمة وتشديد النكير على الحاضرين والغائبين من أبنائها ، ووصفهم كافة بالجهل والغفلة والتخلف عن سائر الامم فى كل حميد مشكور من الأخلاق والعادات ، عاداتها وأخلاقها .

وحضرنا زمناً بعده تبدات فيه هذه النغمة وانتقل بنا خطباؤه وكتابة من غاية الذم إلى غاية الثناء ، فتحن أشرف الأمم وأقدر الأمم وأصلح الأمم وغيرنا من الأمم لايساوينا ولا ياحق بنا في مأثرة من مآثر الشرف والقدرة والصلاح !

وجاء بعدهما زمن وقفنا فيه بين بين ! وسمعنا فيه بعض اللم و بعض الثناء في آن ، ولعلبنا سنقترب مع هذا الزمن إلى حالة صالحة ليست هي إلى الغلو في التبه والفخار ، ولكنها حالة النقد المميز والتشخيص الدقيق لما نحن عايه من صحة وسقم ، ومن حاجة إلى المميز والتشخيص الدقيق لما نحن عايه من صحة وسقم ، ومن حاجة إلى

الإكثار أو حاجة إلى الإقلال .

كل أولئك أدوار لازمة محمودة العاقبة فى أوقاتها . فالتبكيت لازم للإيقاظ والإنهاض ، والفخر لازم لاستعادة الثقة بالنفس والاعتماد عليها والاستعداد للحرية بعدتها الصالحة ، ويلزمنا بعد الثقة بالنفس أن نقصد فيها قلا ننتى بها ولا تنتى بنا إلى الغرور الباطل ، والادعاء الرخيم .

* * *

ومثل هذه الأدوارقد مرباللغة العربية نيما يحسب لها وما يحسب عليها، وما هو من حقها في كلا الحسابين .

عرف الناطقون بالضاد قديماً أنها أفصح اللغات ، وكاد الفخر بها أن يبادى إلى إنكار الفصاحة على سائر اللغات .

وجاءة عصر الترجمة الحديث فرجعنا إلى نقيض ذلك الفخر وكاد العجزة من المترجمين أن يحبلوا عليها عجزهم فيهبطوا بها من طبقة اللغات إلى طبقة الرطافات التي حق عليها الركود وسوف يحق عليها الداور والنسيان ، ثم أفضينا — بعد فترة — إلى أوائل دور الاعتدال بين الأمل فيها واليأس منها ، فقال شاعر كبير على لسانها قبل خمسين سنة :

وسعت كتاب الله حكماً وحكمة وما ضقت عن آى به وعظات فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة وتنسيق أسماء لخترعات !! وهذه _ كتلك _ أدوار لازمة لها ما بعدها فلا بد من الشعور بالنقص

ولا بد من علاجه ، ولا بد من الثقة المستعادة عن علم أو عن بينة عالمية ، نعوف بها الحقيقة لننتفع بمعرفتها ولا نبتغى بها أن نسوقها مساق الفخر الذى لا سند له غير أنه يرضينا .

ومن دواعى الرضى - بحمد الله - أن يسعدنا علم اللغات الحديث فيا فبتغيه من ثقة ومن معرفة بالحقيقة . فإن هذا العلم الذى تولاه على أيامنا أناس من غير أبناء الضاد يعطينا معياراً صادقاً نعرف به مكان هذه اللغة العريقة بين لغاتهم الشائعة ، ومنها العريق والمستحدث منذ قرون لاتحسب من الآماد الطوال في أعمار الغات .

كان نقاد الآداب واللغات عندهم يحسبون أنهم يعطفون على اللغة العربية غاية المعطف الذي يقفون عنده ولا يستطيعون الزيادة عليه ، حين يقرون لها بأنها لغة جميلة وينكرون عايها أنها لغة الاحالية ، في طبقات اللغات الحية ، ولكن علوم اللغة التي يقررها نقاد الآداب واللغات تثبت لها و العلوه في الطبقة ، كما تؤكد لها صفة الجمال التي لم ينكروها عايها . . وبالمعيار المستفاد من هذه العلوم اللغوية نتعرف لها مكانتها بين الألسنة الناطقة ، ونقول فيها ببغير لسان الفخر بما ينبغي أن يقوله الناقد العربي والأجنى بلسان التحقيق .

إن الفوارق الفكرية أصعب من فوارق الجغرافيا والثروة تعليلا بأسباب الارتقاء والتطور ، ولكن معيار اللغة ــ وهي تتدرج في أطوار التكوين ــ أبرز من الفوارق الفكرية جميعاً ؛ لأنها قابلة للضبط والتقسيم وأدنى إلى

التقسيم بالضوابط والعلامات من فوارق التفكير والبواعث النفسية ، وقد تكون علامات اللغة مما يستعان به جلاء الفوارق عند التباسها على نقاد الفوارق النفسية والاجتماعية .

واللغات في تصنيف بعض علمائها تنقسم على حسب الأجناس والسلالات التي تتكلمها ، ولكنه تقسيم يعتر به الاختلاط لاشتراك الأم في لغة واحدة ، أو عائلة لغوية واحدة مع انبائها إلى أصول متباعدة ، وخير منه أن نقسم اللغات على حسب تكوينها وتكوين قواعدها وعوامل التصريف في مفرداتها وتراكيبها ، وهو تقسيم يضبط الفوارق ضبطاً كافياً للموازنة بينها والمقابلة بين عوامل الفهم والاختيار وعوامل التقليد والاضطراد في تراكيبها وتعبيراتها .

وتنقسم اللغات من حيث التكوين إلى لغات النحت وألغات التجميع ولغات الاشتقاق .

فلغات النحت هي التي تتكون فيها الأساءوالأفعال والصفات بإدخال المقاطع الصغيرة عليها أو إلحاقها بها ، وتسمى لغات النحت أحياناً باسم اللغات الغروية في اصطلاح الأوربيين Aggiutinating لأن مفرداتها تلصق لصقاً لتنويع معانيها ، كما فلصق أدوات البناء بالغراء .

ولغات التجميع هي اللغات التي تعتمد على اللصق كما تعتمد عليه اللغات البغروية ولكنها تعتمد قبل ذلك على والتنغيم و لتنويع المدلول . والتمييز بين الصفات والظروف وبين الأوقات والأجناس ، وغيرها من

معانى الجمع والتثنية والإفراد ، وقد تسمى لغات التجميع أحياناً باللغات المنفصلة Isolating لأن الكلمة فيها تنفصل بصيغة واحدة لا تتغير حروفها وإنما يتغير المعنى بضم صيغة منها إلى صيغة أخرى ، بترتيب متبع أو بغير ترتيب يلتزم في جميع الأحوال . ومن فروع هذه اللغات ما تتكون أسهاؤه وأفعاله من جملة تتألف من عدة مقاطع وأجزاء ، وتسمى الذلك بلغات التركيب الكثيرة Polyse nthetic

أما لغات الاشتقاق فهى اللغات التى يعم فيها الفعل الثلاثى فى كل مادة وتجرى قواعد الصرف فيها على المخالفة بين الأوزان بحسب معانيها ، ويكثر فيها اختلاف الحركة فى أواخر الكامات اتباعاً لموقعها من الجملة المفيدة .

ويشيع النحت في اللغات الهندية الجرمانية كما يشيع التجميع في اللغات المغولية ولغات القبائل الأمريكية الأصيلة . . . أما الاشتقاق فهو من خصائص اللغات السامية ، وتكاد اللغة العربية من بينها أن تنفرد بعموم الاشتقاق واطراده ، مع تحريك أواخر الكلمات حسب مواتعها من الجمل المفيدة .

وربما اتفق اللغويون على قواعد عامة عملت فى تطور هذه اللغات جميعاً ولم تختص بها لغة دون سواها .

ومن هذه القواعد العامة أن الكلمات الانفعالية التقليدية أسبق من الكلمات الإرادية الفكرية، ويريدون بالكلمات الانفعالية ما يصدر عن

الإنسان عفواً من الأصوات والصيحات التي تعبر عن القرح أو الفزع أو الدهشة ، وما تكونالكلمة منه أحياناً من قبيل المحاكاة الصوتية Onomtopocia كاسم البلبل والكوكو ، وألفاظ الدق والقطع والوسوسة وما جرى مجراها .

ويريدون بالكلمات الإرادية الفكرية كل ما يقصده المتكلم ويجرى فيه على القياس والاستعارة ، وإطلاق القاعدة الواحدة على المتشابهات لفظا أو المتشابهات لفظاً ومعنى .

وأكمل اللغات - على سنة التطور والتقدم - تلك اللغات الى النظمت قواعدها الصوفية Morpholgic وقواعدها الصرفية Morpholgic وقواعد الراكيب والعبارات .

ثم يضاف إلى الظواهر الصوتية في قياس تطور اللغات ظاهرة التمييز بين والتخصيص في الصفات إجمالا وفي المفردات على التعميم ، كالنمييز بين الملكور والمؤنث والجماد ، وبين المقرد والمثنى والجمع ، وبين جمع القلة وجمع الكثرة ، وبين الصفات العارضة والصفات الملازمة ، وهي جميعاً من المزايا التي تحت للغة العربية على مثال لم تسبقها إليه لغة من لغات الحضارة .

فقيام اللغة على القواعد الفكرية دليل يثبت لها السبق على لغات الارتجال الجزاف فى وضع الكلمات ، سواء بالمحاكاة الصوتية أو بالتكرار على غير قياس .

وشيوع القاعدة في فعل كل مادة وفي الأسماء والصفات منها دليل

على سبق التفكير فى التعبير ، وتعميمه على الأحداث والمعانى غير موقوف على أصوات الانفعال والمحاكاة ، ويتبع ذلك شيوع الاستعارة وإمكان الجمع بين الوضع الحقيقي والوضع الحجازى فى كلام المتكلم ، لتوسيع المعانى وبناء الكلمات على المضاهاة بين المدلولات .

إن دلائل التطور العربق الذي امتازت به لغة الضاد تحقيق علمي يقرره غير أبناء اللغة ، وليس بالفخر القومى الذي يعلنه أبناؤها وحدهم ، يغير دليل .

ومن قبل بسطنا القول عن صلاح الحروف العربية لكتابة اللغات من شتى العائلات اللسائية ؛ لأنها صلحت لكتابة اللغات السامية واللغات الطورانية واللغات الهندية الحرمانية ، ولم تؤخذ عليها عيوب لم توجد نظائرها وأعيب منها في الحروف الأجنبية .

ولولا أن العادة تدفع الناس وراء الكلام المردد إلى التسليم السريع وتوهمهم أتهم فى غنى عن تحقيق ما يسمعون وتتكرر أصداؤه على الأسماع لما ظهر الأحد أن هذه الحقائق المقررة مفاجأة للأسماع تدهشها كما تدهشها أعجب المفاجئات .

ترجمة المفردات أو العبارات

نبدأ هذا البحث الصغير بسؤال:

ماذا نترجم عند النقل من اللغات الآجنبية ؟ هل نترجم المفردات أو نترجمها أو نترجمها الأصيل أو نترجمها بالمعنى الذى درج عليه الاستعمال من مجاز أو اصطلاح ؟

عاد إلى ذهنى هذا السؤال بعد قراءة اللغويات التى كتها الآستاذ المحقق و عمد على النجار » فى مجلة الأزهر وعرض فيه العبارة: (توتر العلاقات) التى ترد كثيراً فى كلام المترجمين عن اللغات الأوربية فقال: إن اليازجى يرى فى مجلة الضياء أن هذه العبارة تفيد عكس المعنى المراد ؟ فإنه يقال وتر القوس إذا شد وترها ، وتوتر العصب ونحوه إذا اشتد فصار مثل الوتر ، فهى تدل على قوة الصلات ومتانتها لا على ضعفها . والصواب أن يقال استرخت العلاقات بينها فى هذا المعنى .

و برد الأستاذ النجار على اعتراض البازجي فيقول : إن تخريج العبارة بما يصبح معه المعنى ممكن ، وذلك أن توتر العصب واشتداده إذا أقرط فيه يشرف به على الانقطاع ، وكذلك القوس إذا أفرط في شد وترها أوشك أن ينقطع الوتر . والذي قاله الأستاذ النجار هو المقصود من العبارة عند ورودها في المصطلحات الأجنبية الحديثة ، فإنهم يريدون هذا المعنى ويريدون معه معنى آخر يلازم التوتر إذا بلغ من الشدة أن يؤذن بالانقطاع ، وذلك أن الحيط إذا توتر أصبح كما يقولون وحساساً و يهتز لأهون لمسة كما يهتز الفاضب للكلمة الهيئة التي قد يتقبلها ويغضى عنها ساعة رضاه ، وفي الفاضب للكلمة الهيئة التي قد يتقبلها ويغضى عنها ساعة رضاه ، وفي المخالة تسوء العلاقات لما يوجب الاستياء ولغيره مما لا يسوء في سائر المخالات .

ولكن موضع الملاحظة على نقل أمثال هذه الكلمات والعبارات أن المعنى الذي يفهم منها الآن عندهم وعندنا ليس بالمعنى الأصيل وليس بالمعنى المستفاد من وضع الكلمة كما كانت مفهومة بين الأقدمين ، لأن الكلمة الأصيلة عندهم إنما تفيد معنى الضيق والضبط والعصر ولا تفيد غير ذلك إلا من قبيل الاستعارة الحجازية ، وقد تستعمل للوتر مما تستعمل لقميص الحيانين أو تستعمل للمضيق البحرى أو الفاقة والإفلاس ، وهي كذلك أصلا سواء ردوها إلى مادة (سترين) Strain أو مادة (ستريتن) كذلك أصلا سواء ردوها إلى مادة (سترين) هذه العبارات .

وموضع الملاحظة أننا نعمد إلى معنى مسععار فى لغته فننقله بحرفه ونصه مع وفرة الكلمات التى تؤدى هذا المعنى باللغة العربية ، أصلا واستعارة بكل ما يراد منها فى جميع التخريجات .

وعندنا لأداء هذا المعنى كلمات والحرج والأزم والبرم والعنت والريبة

والضيق » . وعشرات غيرها تنصرف إلى المقصود بكلمة التوتر على كل تصريف وتأويل .

ومن عجيب التوافق في مجازات اللغات أن مادة (برم) عندنا تستخدم للفتل الشديد كما تستخدم للضعجر وقاة الاحتيال ، ولكن وجه الاستعارة يختلف بين البرم والتوتر في العبارة الإفرنجية ، فإن الضجر عندهم مقرون بالجساسية وهو مقرون عندنا باللي والتضيق .

ولو نظرنا هذه النظرة إلى مادة الوتر وجدنا فيها معنى النقص ومقابلة الشفع والاثتلاف كما نجد فيها معنى الشد والإيدان بالانقطاع .

فسبيل المجاز عندنا أوسع من أن نحتاج فيه إلى النقل من اللغات الأخرى ، وكلماتنا الأصيلة تؤدى معانيها الأولى وتتسع للمجاز المعقول وللقرائن السائغة على وجوه شتى ، وليست هي من الندرة أو الجمود بحيث تضطرنا إلى الاقتراض من الغريب أو الدخيل .

وربما كانت الاستعارة سائغة قريبة في عبارة «التوتر» حين تستخدم لفشاد العلاقة بين الدول أو آحاد الناس .

ولكن المترجمين ينقلون أحياناً عبارات مستغربة لا تقع في الأذواق موقعها الحسن كما تقع هذه العبارة .

ومن ذلك قولم : إن هذا أو ذلك و يلعب دوراً خطيراً في السياسة أو التاريخ أو شئون الحياة العامة » وقد يقبح اللوق في اختيار المواضع لهذه العبارة حتى يقول القائل : وإن الدين يلعب دوراً جديباً في المسائل

الاقتصادية ۽ أو يقول قاتلهم: وإن ذاك البطل العظيم لعب دوراً هاماً في تشريع زمانه ۽ إلى أمثال هذا السخف الذي يتحرج منه أصبحاب اللغة الاجنبية أنفسهم عند استخدام هذه العبارات ، ولو أنهم أخذوا مادة واللعب ۽ بحرفها كما وضعت أصلا لم يكن لهذا الموقع المعيب عند سامعيها من العارفين بمعانيها ؛ لأن أصل المادة عندهم يشمل و الاشتغال ، ويشمل و المركة، التي تحمل الإنسان وراء مشيئته ، ومنها جاءت حركة الموقص وجركات المعيب والعلوب ، وأشباه هذه الحركات التي تدخل فيها حركة اللعب الهازل وغير الهازل .

وبأتى الأصل فى مادة واللعب وعندنا يرجع إلى المهازل الصبيانية وبأتى على ما نرجح من قولم ، (لعب الصبي أى سال لعابه). ولعب فلان أى صنع صنيع الصبيان ، وليست الكلمة على معنى من معانيها الأصلية أو الطارئة بالتى تصلح للاقتران بمعانى التقديس ومعانى الخطر والتعظم.

ومن قبيل هذا النقل المعيب قولم : وإنهم أقاموا مأدبة على شرف فلان ا ع . . . كأنما كان شرف فلان هذا مائدة أو بساطاً أو سفرة للطاعين الشاربين ، ولو كانت ضرورة التعبير عن المعنى المقصود تستدعى التقيد بحرف العبارة المترجمة لكان لم عذرهم من حكم الأمانة والاضطرار ، ولكننا قد نؤدى المعنى المقصود بكلمات الحفاوة والتكريم والترحيب والترحيب والتحية وما إليها ، فلا تقصر هذه الكلمات عن معنى المأدبة التي تقام

على الشرف . . . فلا تشرفه لفظاً ولا معنى وهي مقامة عليه !

ومن المنقولات الحرفية المائعة التي تسمعها من الإذاعات الأجنبية كثيراً في الأيام الأخيرة قولم : وإن هذه القضية تشكل خطراً دائماً على السلام ، ، أو وإن هذه المسألة تشكل موضوعاً للبحث ، أو وهذا العمل بشكل أزمة من أزمات الأمم المتحدة ، . . . إلى نظائر هذه التشكيلات التي لا شكل لها في قوام لغة الضاد .

فما ضرورة نقل الكامة بحرفها من اللغات الأجنبية وهي تنقل بجميع معانيها في كلمات لا تحصي من كامات اللغة العربية .

لم لا نقول : وإن هذه القضية تؤدى إلى خطر دائم على السلام ؟ ، ولا نقول وإن هذه القضية بمثابة خطر دائم على السلام ؟ ،

ولم لا نقول: إنها ينجم عنها الخطر، أو إنها تتراءى في صورة الخطر، أو إنها تتراءى في صورة الخطر، أو إنها تؤلف أو تحدث أو تخلق الأخطار أو ما يشاءون من الأخطار ؟ وكم ورد على الأذهان وعلى الألسنة من هذه التعبيرات فلم ينتظر بها قائلوها مئات السنين حتى يخرجها العي والقهاهة من صفحات قاموس يقرؤه صغار تلامية ؟

إن أشباه هذه المفردات وما تدخله من العبارات والمصطلحات هي التي نريد أن نسأل عنها : هل نترجمها على مثال تلك الترجمات القاموسية التلميذية ، أو نقابلها بما عندنا من اللفظ الأصيل واللفظ المستعار ، وهو كثير ؟

ويبدو لنا أن الضرورة لا تقضى علينا بترجمة كلمة من الكلمات الأجنبية فى مصطلحاتهم الشائعة غير الكلمات التى تدل على الأعيان والأشياء ، وإننا فتكلف عناء لا يساوى كلفته إذا ثقلنا ألفاظهم بأصولها واستعارتها وهى مفهومة عندقا بما وسعته لغتنا من معنى أصيل أو معنى مستعار ، ولا حرج — مع ذلك — من نقل الاستعارة الحجازية حيباً وجدت على وفاق بين أذواقهم وأذواقنا ، وبين قواعدهم وقواعدنا ، ومن قبيلها استعارة و التوتر ، واستخدامها لحرج العلاقة ، أو فسادها ، وتعرض للغضب السريع والاستغزاز المريب ، فربما كنا نحن أولى بهذا الحجاز وأقدر على السريع والاستغزاز المريب ، فربما كنا نحن أولى بهذا الحجاز وأقدر على تخصيصه بمدلوله ؛ لأننا نتلقاه بأسماع ألفت التفرقة بين أصل الكلمة وجازها وبين التشبيه الطارئ والشبه القديم .

الأدب العربي القديم أدى رسالته ـــ ويؤديها

كثرت في العصر الحاضر دعوات التغيير والتبديل في مذاهب الفن والفكر والعقيدة وسائر المذاهب التي تشترك فيها الجماعات البشرية .

وعمت هذه الدعوات أقطار العالم ، وأجناس الأمم ، ولم تخصنا تمن في بلادنا الإسلامية أو العربية .

ولا يستغرب انتشار هذه الدعوات في العصر الحاضر لأن أسبابه كثيرة منتظرة قد نجملها في سببين جامعين : وأحدهما ، تلك الرجة العنيفة التي زلزلت أركان العالم بعد الحربين العالميتين ، فلم تدع أمة من أممه على حالة كانت عليها ، و و ثانيهما ، شيوع حربة الرأى بين مئات الملايين من الخلق ، بعضهم حسن الثقافة ، وبعظمهم جهلاء في حكم الأميين ، ولكنهم جميعاً ينزعون إلى الاستقلال بالرأى والذوق ، ويقابلون التعليم أحياناً بالتحدى والمقاومة إلى أن يبلغ منهم مبلغ الإقناع أو الطاعة والقبول .

وليست دعوات التغيير كلها نهجاً واحداً أو سواء في قيمتها ، فمنها الصالح المستحسن ومنها المتعجل المردود ، ولكنه يصدر عن نية حسنة فلا يستر وراءه باطناً غير الظاهر المتكشف للأبصار والأسماع ، ومنها ما هو من قبيل المكيدة المبيئة لترويج مذاهب الهدم ، وتقويض الدعائم التى تقوم عليها المجتمعات الإنسانية .

والغالب على الدعوات الصالحة أنها إحياء القواعد السليمة يزيدها قوة ومتعة ولا يمسها في أساسها بغرض من الأغراض الهدم والتقويض ، فهي في جوهرها محاربة للجمود وخروج بالعقول الإنسانية من سنن الآلات إلى سنن الأحياء الذين يطبقون القواعد في زمانهم على بصيرة وعلم يما يقتضيه اختلاف الأزمنة والأحوال وكل دعوة من هذه الدعوات الصالحة خليقة أن تترك بعدها قواعد قائمة تضيف إلى ما تقدمها أو تعززه وتقويه ، فهي من عوامل التدعيم والتقويم وليست من معاول الهدم والتقويض .

أما اللدعوت المتعجلة ، فإنها تحمل على وجهها طابع العجلة الذى يكشف عن حقيقتها لأيسر فظرة وأقرب رؤية ، ومثلها في كل عصر مثل الأزياء التي يقبل عليها طلاب التغير والتسلية ويعرضون عنها ، كما أقبلوا عليها بغير سبب مقنع غير و اتباعهم كل ناعق و وإيثارهم الناعق الطارئ على الناعق المألوف ، وليس أهون من شأن هذه الدعوات المتعجلة على الناعق المألوف ، وليس أهون من شأن هذه الدعوات المتعجلة على قاقد يعوفها ويعرف أمثالها ، ويستطيع أن يبطل لغوها عجرد الإشارة إليه ؛ لأنه من السخف والنهافت بحيث تدفعه إشارة عارضة تنبه الأذهان إلى مواضع الحطأ فيه .

وأصعب من الدعوات علاجاً دعوات الهدم والتقويض التي تتراءى

للناس فى أثواب النفاق ، وتموه عليهم المكيدة باسم الدعوة إلى الحق والغيرة على الإصلاح . فإن مهمة الناقد هنا مضاعفة مشتبكة ، لأنها مهمة الكشف عن سوء النية ، ومهمة التغلب على الأهواء النفسية التي يثيرها دعاة الهدم والتقويض لتخدير العقول ، واجتذاب الأسماع للإصغاء والاقتناع .

وليست هذه الدعوات خاصة بنا فى بلادنا الإسلامية أو العربية ، لأن مذاهب الهدم تلتى شباكها حول العالم كله ، ولا ترى أنها تنجح فى بلد واحد ما لم تتردد وتتجاوب فى غيره من البلدان .

ولكن الأمر الذي يخصنا نحن أن الحملة على اللغة في الأقطار الأخرى إنما هي حملة على لسانها أو على أدبها وثمرات تفكيرها على أبعد احيال ، ولكن الحملة على لغتنا نحن حملة على كل شيء يعنينا وعلى كل تقليد من تقاليدنا الاجتماعية والدينية وعلى اللسان والفكر والنسمير في ضربة واحدة ؟ لأن زوال اللغة في أكثر الأمم يبقيها بجميع مقوماتها غير ألفاظها ، ولكن زوال اللغة العربية لا يبقي للعربي أو المسلم قواماً يميزه من سائر الأقوام ، ولا يعصمه أن يدوب في غمار الأمم فلا تبقي له باقية من بيان ولا عرف ولا معرفة ولا إيمان .

• • •

آخر هذه الدعوات التي تعجل بها المتعجلون ودسها معهم الدساسون أن الأدب العربي القديم أدب عتيق لا يصلح للبقاء لأنه كان أدبآ

« شخصيا » ولم يكن أدباً اجتماعيا يخدم الأمم وبمثل حياتها لها أو إن يقرأ
 قاريخها من بعدها .

ويكفى أن نعلم أثر الأخد بهده الدعوة لنعلم أنها لا تبرأ من شبهة الكيد والنفاق ، وإن تعجل بها أناس من المخدوعين بها على غير علم بعقباها أو على استخفاف بهذه العاقبة .

فإن انقطاع الصلة بيننا وبين ماضينا في اللغة والأدب أشبه شيء بتجريد الإنسان من الذاكرة وتركه في أيدى المسخرين له أداة طيعة منقادة لكل ما تقاد إليه ، بل الأمر أخطر من ذلك وأوخم عقبي ، لأن فاقد الذاكرة يبقي له قوام آدمي ينتفع به على حسب استعداده للنمو والتعلم ، ولكن فقدان اللغة والأدب عندنا بشل ذلك الاستعداد ولا يبقى بعده وقوماً إنسانياً لهم قوام .

أما جانب التعجل من هذه الدعوة فمخطبه هين كما تقدم ، وخطؤه ظاهر لا يحتاج إلى أكثر من سطر واحد للإشارة إليه ، وليس له بعد الإشارة إليه من قدم يثبت عليها .

فنقول أولاً وآخراً : إنه لا يوجد فى العالم أدب بثبت بين قومه جيلا بعد جيل دون أن يكون فيه ما ينفعهم ويعبر عن حياتهم ولوكان مداره كله على الموضوعات التي يسمونها بالشخصيات ، وهي لا تقبل الثبات بعد جيلها لولم تكن من صميم والعموميات » .

أى موضوع - يبدو أنه من مواضيع و الشخصيات و ألصق بها من

موضوع المديح أو موضوع الهجاء ، أو موضوع الغزل أو الرثاء ؟

قد يبدو للمتعجل أن قصيدة المدح كلام لا يعنى أحداً غير السيد الممدوح والشاعر المادح ولا فائدة فيها لأحد بعد ذلك غير كاسب المدح وكاسب المطاء .

وليس أظهر من هذا الوهم عند أقرب نظرة فإن قصيدة المدح لو كانت كذلك لما استحقت من الممدوح نفسه أن يبذل فيها درهماً واحداً ، ودع عنك المثات والآلوف مما يذكره الرواة في أحاديث الجوائز والهبات . فلولا أن المجتمع يستفيد شيئاً من القصيدة ويحفظها لهذه الفائدة لما احتفى بها الممدوح ولا جاشت بها ملكة التعبير في الشاعر .

إن المجتمع يستفيد من القصيدة أنها تحيى فيه أخلاناً لا قوام له بغيرها فى قيادته وسياسته ومعاملاته المتبادلة بين أفراده ، وتلك هى أخلاق الشجاعة والرأى والحزم والكوم والمروءة والحياء ، وشمائل النبل والفداء ، ولم يخطئ أبو تمام حين قال :

ولولا خلال سنها الشعر ما درى بناة العلا من أين تؤتى المكارم

فهذا على التحقيق هو « دور » الشعر فى بناء المجتمع والمحافظة على قوامه وأسس تكوينه والدفاع عنه ، وإنه لمن الفهاهة أن يقال : إن الشاعر قد يمدح من لا يستحق المديح وقد يسكت عن إسداء الثناء إلى من يستحقه . فهكذا يمكن أن يقال عن الخطأ والاتحراف فى تطبيق القانون أن يتال عن الخطأ والاتحراف فى تطبيق القانون أن يتال عن الخطأ والاتحراف فى تطبيق القانون المتعادة المتعادة

ولا يقول أحد ـــ من أجله ـــ بإلغاء المحاكم وإسقاط القوانين .

وربما سلم الناقد المتعجل بدور المدح في المحافظة على قوام المجتمع ولم يسهل عليه أن يسلم بمثل ذلك لشعر الهجاء ، فإنه أقرب إلى سقط القول من شعر المديح باستحقاق أو بغير استحقاق.

إلا أن الناقد المتعمق في دراسة المجتمعات قد يحكم على شعر الهبجاء حكمه و الأخلاق ، كما يشاء ولكنه لا يستطيع أن يهمله في الاستدلال على المجتمع وأخلاق خاصته وعامته وأخلاق شعرائه وأدبائه ووظيفة الأدب والثقافة المعترف بها بين جملة أبنائه.

فن شعرالهجاء نعرف الصفات التى تحقر صاحبها بين أبناء عصره ... ومن الاعتدال فى الذم أو المبالغة فى الفحش نعرف كيف كان المجتمع سليماً يكفى فيه القليل من اللوم للمساس بمنزلة الملوم، أو نعرف كيف كان المجتمع موبوءاً ملوثاً بالعيوب لا يبان فيه المهجو بما دون الإفحاش البالغ فى اتهامه بالمرذائل والشبهات ، فلا يكفى فيه اللوم القليل لإسقاط الرجل الرفيع فى أنظار عامة قومه ، بل لابد من الهبوط بذلك الرجل إلى الحضيض ليزدريه من يوقره ويرعاه ، وقد نعرف من الهجاء هل يبان الرجل لاتصافه بالمرذائل المنسوبة إليه أو يبان لاجتراء الشاعر عليه واستخفافه بسطوته وقدرته على الانتقام والتنكيل بأعدائه ؟ ونعرف بعبارة أخرى سبسطوته وقدرته على الانتقام والتنكيل بأعدائه ؟ ونعرف بعبارة أخرى أن استبداد الحاكم أهم عند هذا المجتمع من صفاته الصحيحة أو المكذوبة في معايير الأخلاق .

ولاريب أن وظيفة الأديب تتمثل لنا من مقدار تعويله على المدح والذم فى تحصيل رزقه ، ومن مروءته أو سقوط مروءته فى التوسل بالوسائل المقبولة أو المحظورة لاستدرار الرزق واستخفافه من الممدودين ، جزاء البلاغة والإجادة وحسن التقدير أو خوفاً من البذاء وحياء ممن لا يبالى الحياد،

* * *

واو كلف نقادنا المتعجلون أنفسهم مؤنة النظر إلى أقوال النقاد الغربيين الذين ينتحلون آراءهم لعرفوا شيئاً عن أثر الغزل العربى الذي زعموه لمنوا ذاهباً بغير أثر ، ولغطاً كاذباً لا يعبر عن عاطفة إنسانية صادقة ، ولاعن حياة اجتماعية صحيحة . فإن مؤرخي الآداب الأندلسية قبل الفتح العربي وبعده قد أوشكوا أن يتفقوا على أثر هذا الغزل في تحول آداب الفروسية وشئون المرأة والبيت التي تتصل بهذه الآداب ، وقد نسبوا إلى الغزل العذري والغزل الصوفي آثاراً متغلغلة في تقاليد القوم وخواطرهم الدينية ، وبتواتر هذا الرأى في كتبهم فلا يتكلف نائدنا المتعجل جهداً في مراجعته حيث التمسه من تواريخ الآداب الأندلسية التي تعد بالعشرات .

وفى وسعهم ، بغير الرجوع إلى أولئك النقاد الغربيين، أن يدركوا أن غزلنا العربي يعلمنا – بين الكثير مما نتعلمه من الشعر البليغ – كيف كان ناظموه ومنشدوه ينظرون إلى محاسن المرأة الجسدية والنفسية وكيف كان الرجل في العصور المتوالية يكسب عطف المرأة وإعجابها ويكسبها عطفه وإعجابه ، وكيف كانت خلائق الجنسين في علاقات التحية ، وعلاقات

المعيشة ، وكيف كانت علاقات البيت والزواج إلى جانب علاقات الجنسين في الحياة العامة ، وكيف كانت عواطفهم القويمة وعواطفهم المتحرفة بين عهود الفطرة وعهود الترف وعهود الاختلاط بالأم الأجنبية . ولا يطلب من فن من فنون الشعر في اللغة العربية أو سواها أن يصور لنا العالم الذي يشيع بين أبنائه تصويراً أصدق من هذا التعبير .

ومن لم يفهم من شعر الرثاء في اللغة العربية إلا أنه شعر بكاء ينتهي بانتهاء مأتمه فليس له أن يتصدى لفهم أدب ولا أن يستخلص أحوال

الناس عامة من أقوال الشعراء أو أقوال المؤرخين .

فنحن قد ننسى أسماء المرقى المبكين فى دواوين شعرائنا الأقدمين ثم غرج منها بالفائدة الأدبية والقائدة الاجتماعية التى تستفاد من كلام جدير بالاطلاع عليه كيفما كان .

قن هذا الشعر نبين قيم الحياة الفانية وقيم الحياة الباقية عند ناظميه والمستمعين إليه ، ومنه نبين عواطف الحزن ودواعيه التي تنم عن مآثر الأموات والأحياء ، ومنه نبين كل خلق بتجلى في موقف الفراق الأخير ويحمده الناس في مقام العزاء والوفاء ، ولا نبين دلالة الرقاء العربي على والحياة العربية ، من شيء كما نبين من تخصصه بالناطقين بالضاد وقلة المشابهة بينه وبين أشعار الأمم في رثاء موتاها ، وإن كان الموت قضاء على الأحياء في كل أمة وكل لسان .

فالأدب الذي يصبح أن يسمى بالأدب والشخصي ، لا وجود له حيث يعيش الأدب جيلا بعد جيله ولا نقول جيلين ولا ثلاثة أجيال ، وقد عاش الأدب العربي كما نعلمه الآن أكثر من خسين جيلا إذا حسبنا أن الإنسان الواحد تتلاقى في حياته ثلاثة أجيال .

ومن فضول القول أن نزيد على فضائل الأدب العربي أنه دروس لغة تقوم اللسان وتهدى إلى أساليب التعبير عن خوالج النفس ومعانى الأفكار. ولا تزال هذه الفضيلة بغية الحكماء والمرشدين إلى هذه اللحظة من القرن العشرين، قرن العلوم والصناحات والمنافع المادية والمداهب التي لا تبالى جمالًا في القول ولا جمالًا في الأخلاق ، فإننا نكتب هذه المقال وأمامنا قوائم بأسماء أشتات من الكتب تبحث في السيمية Semantics وفي و معانى المعانى والألفاظ ، وفي تصحيحات قضايا المنطق الواقع التي تقوم على تعديل الأداء اللفظي في عرض الفروض والبراهين ، وكل أولئك خلاصته أنه تعليم لغة وتعبير ، لا يستغرب الإنسان أن يوليه العالم المتحضر هذه العناية إلا إذا نسي هذا الإنسان أنه وحيوان ناطق، قبل كل شيء.

إن خطب النقد المتعجل هين كما أسلفنا في صدر هذا المقال ؛ لأته يحمل طابع الحطأ على وجهه فلا يحتاج إلى أكثر من الإشارة إليه ، وهله الإشارة تقول في كلمات معدودات : إن الأدب الذي يعني شخص قائله ومشتريه بالمال لن يعيش يوماً واحداً في عمر أصحابه ، فإن عاش خسين جيلا فهو أدب أناس آخرين غير القائلين والمشترين . اشتان مجتمعات

وخطب الناقدين المغرضين عسير لما يبديه من ظاهر خادع وباطن مستور ، ولكنه قد يكون في هذه القضية أهون من نقد المتعجلين : لأن المغاية منه تحقق مآرب العاملين عليه خفية وجهرة ، ولا شك في وجود هؤلاء العاملين عليه ولا في الغاية التي يقصدون إليها ، وحسبنا هذا وذاك من تحدير غني عن التوكيد والتكرير .

أسلوب الدرعيات

يضمن القارئ المعنى بأبى العلاء المعرى أنه ينتهى من كل قراءة له ، أو عنه ، إلى بحث من بحثين كلاهما أصيل فى تحصيل الثقافة الرفيعة : وهما البحث فى حقائق اللغة .

فإن هذا الأديب الكبير ، كان على فرط اشتغاله بالتنفيب عن حقائق الفكر والعقيدة يفرط مثل هذا الإفراط في استطلاع أسرار اللغة وتقليب وجوه الألفاظ ومعانيها والمعارضة بين أقوال البلغاء قيها ، ويصحب ذلك بامتحان قدرته على الإتيان بمثل « ما أتى به الأوائل » من بلاغتها الممتنعة ومن مواطن الإعجاز فيها ، على حد قوله :

وإنى وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل وكل ذلك ظاهر فى شعره ونثره وفيا التزم به ببعض قيود اللفظ أو انطلق فيه من قيوده ، ليخلفها ببعض الشرائط التى تستعصى على غيره كن يقنعون بالقليل الشائع فى باب الثقافة اللغوية .

وقد عرض الباحثون فى مؤتمر اللغة العربية لدراسة المعرى من غير جانب واحد ، وكان آخر هذه الدراسات بحث الأديب السودانى النابغ الدكتور و عبد الله الطيب ، عن درعياته التي ألحقها بديوانه سقط الزند

وهي إحدى وثلاثون قصيدة ومقطوعة شعرية كلها في وصف الديع وما يصح أن ينسب إلى الدرعيات ، نظر فيها الأستاذ الطيب من جانب التاريخ واللغة وأسلوب النظم فاستقص وجهات النظر في هذه الحوانب ، وانتهى من المقابلة والموازنة بين أشعار المعرى إلى تقرير هذه الحقيقة عن أسلوبه في هذا الباب من أبواب النظم ، فقال : إنه عالف لأسلوبه في سقط الزند مخالفته لأسلوبه في المزوميات ، ولكنه يميل تارة إلى نهج الشعر العاطني في قصائد الوصف والغزل ويميل تارة أخرى إلى نهج الشعر الفلسني أو الحكمى ، في اللزوميات . . . وعلل ذلك بما يفهم منه أن هذا الاختلاف راجع إلى نظم الدرعيات في وقت وسط بين الوقت الذي نظم الاختلاف راجع إلى نظم الدرعيات في وقت وسط بين الوقت الذي نظم المناه والوقت الذي استقر فيه على العزلة وعكف فيه على نظم المؤوميات .

وفى التعليق على بحث الدكتور الطيب يقول العالم اللبناني الدكتور عمر فروخ : وإنه من قراءة الدرعيات بإمعان نظر يتبين أن المعرى أراد أن يلتزم فيها حرفى روى . ولكن ذلك لم يتأت له على الوجه الأكمل . . . وتتغق الدرعيات مع اللزوميات من حيث الغرض في أن الزهد بارز فيها وأن ذم الدنيا فيها كثيره .

وفيها نرى أن هذا الاختلاف يفسره لنا اختلاف الموضوع ولا يفسره لناكل التفسير على الأقل مسألة اختلاف الوقت أو مسألة المحاولة الناقصة ... لأثنا نرجع إلى الحالة النفسية التي هي العامل المهم في تكوين بواعث الشاعر فنرى أنها تشترك فى قصائد من الدرعيات وقصائد من اللزوميات كما لاحظ الدكتور عمر فروخ ، ولكننا نستبعد أن يكون المعرى قد خطر له يوما أن يعالج التزام ما لا يازم فى القافية فعجز عنه وتركه ليعود إلى عاولته بعد ذلك عند نظم اللزوميات ، لأن حظه من المعرفة اللغوية فى غو الأربعين من عمره لا يقصر به عن إتمام قصيدة واحدة على نهج اللزوميات إذا خطر له خاطر الالتزام عند نظمها ، وما كان ليرضى لنفسه مظنة الإقرار بالعجز عن نظم قصيدة إلى نهايتها على هذا النهج فيترك الالتزام فى هذه القصيدة ثم يتركه فى غيرها إلى أن يحاوله بعد حين فيستقيم له فى قصائد اللزوميات .

أما انعتلاف الموضوع فهو كاف لتفسير الاختلاف بين أسلوب اللدرعيات وأسلوب سقط الزند واللزوميات ، وهو اللي يفسر أننا اختلاف نظم الشعراء الآخرين في قصائدهم الغزلية أو الوصفية ونظمهم في قصائدهم والطردية ، حين ينظمون في أغراض الطرديات ... لأن الطرديات والدرعيات كلاهما موضوع واحد يتردد فيه الكلام على مقاعد متشابهة : وهي أوصاف السلاح وعدة الصيد والفرس وطراد الوحوش والحيوان ؟ ومن خصائص أبي العلاء ، النفسية ، أن نبحث عن اختياره والدرعيات ، موضوعاً بدلا من هذا الموضوع اللي عرف عند غيره بالطرديات ، وظهر فيه اختلاف الأسلوب عند الشعراء الآخرين حين بطردون وحين بصفون أو يتغزلون .

فأبو العلاء كان يعارض البلغاء ويحب أن يأتى بما لم تآت به الأوائل كما قال ، ولا يستهويه باب من أبواب المعارضة كما يستهويه ذلك الباب الذى اختاره الشعراء لإظهار علمهم بغريب اللغة ودرايتهم بالحياة والأعرابية ، أو حياة الفروسية البدوية وهو باب والطرديات ،

فهل كان من المعقول ـــوهو على غرامه بمعجزات اللغة ـــ أن يقرأ للشعراء الأولين منظوماتهم الطردية ولا يخطر له أن يعارضهم فيها ؟

ولكن هل كان من المعقول - مع هذا - أن ينظم في الطرديات كما نظموا وأن يقصد القصيد ليقول لنا إنه ركب الفرس وسدد السهم وعدا خلف الطريدة وأصاب وأدى وعاد بقنائص الطير ومصائد الوحش وصرائع الحيوان ، ليدخل بها على حليلة تنتظره في الخباء كما ينتظر فرسان الهيجاء ؟ وهل يأذن للمعرى وقاره المطبوع ، الموروث ، أن يتقبل السخوية التي تخامر نفوس قرائه وهم يتخيلونه على حاله ويتخيلونه على دعواه ؟ إن الفزع من هذه السخرية في ذهن المعرى تمثله لنا لمحة عابرة نقرؤها في رسالة الخفران وهو يتخيل ابن القارح على ظهر فرس من أقراس في رسالة الخفران وهو يتخيل ابن القارح على ظهر فرس من أقراس الحنة بعد أن عرض عليه أن نركب فرسين من خيل الجنة فنبعثهما المحنة بعد أن عرض عليه أن نركب فرسين من خيل الجنة فنبعثهما

على صيرانها وخيطان نعامها وأسراب ظبائها وعانات حمرها ؟ فيقول الشيخ كما ألتى المعرى على لسانه : وإنما أنا صاحب قلم ولم أكن صاحب خيل ؛ ولا ممن يسحب طويل الذيل . . . وما يؤمنى إذا ركبت طرفاً . . . رتع في رياض الجنة . . . وأنا كما قال القائل . . . لم يركبوا الخيل إلا بعدما كبروا فهم ثقال على أكتافها عنف أن يلحقنى ما لحق . . . صاحب المتجردة لما حمل اليحموم . . . وكذلك ولدك علقمة حلت فى العاجلة به النقمة لما ركب الصيد فأصبح كجده زيد

فالمعرى يتخيل الوهم الذى يوقع صاحبه ابن القارح فى سخرية أهون من سخرية الناس برهين المحبسين وهم يتمثلونه راكباً للطراد ، فيستكثر هذه الصورة الهازلة عليه ... فهل يسلم مقاده للساخرين بيديه لينظم لهم في العلراد ويتبدل للماجنين عجزه وسكونه وهو الذى كان يستر طعامه عن الناظرين مخافة أن يبصروه على غير ما يرضاه ...

إذن لا سبيل إلى النظم فى أغراض الطواد ولا سبيل كذلك إلى اجتناب هذا الباب الوحيد الذى أولع به أناس من الشعراء أقل منه علماً بغريب اللغة وأخبار الفروسية البدوية ، فليكن له _ إذن _ باب غير باب الطواد ، ولكنه شبيه به فى أغراضه وفى اتساعه لغرائب اللغة وأحاديث الفروسية البدوية ! وهو باب الدرعيات .

فالدرعيات هي وطرديات ۽ أبي العلاء ، وعدوله عن ۽ الطرديات ۽ إلى الدرعيات إنما كان على سنته في كل معارضته للأقدمين : وهي سنة الإتيان بما لم يأت به أولئك الأقدمون الأولون .

إن الطرديات كانت تنظم في بحر الرجز فلينظمها هو في سائر البحور وليماذها من غرائب الأخبار بما لم يعلمه قبله أحد من السابقين إلى هذا

والحبون .

الباب، لأن أبا العلاء قدكان يستخف بالرجز ويحسبه طبقة من طبقات النظم دون طبقة القصيدة في سائر أوزان العروض ، ومن هنا جعل للرجاز جنة خاصة في رسالة الغفران ، دون جنة الشعراء .

ولم يكن وقار أبى العلاء الذى أخافه من سخرية الركوب للصيد خلقاً طارئاً عليه من أخلاق الحرم بعد الشباب ، أو أخلاق الحلم بعد الجهل ، أو أخلاق الحلم بعد الجهل ، أو أخلاق القناعة بعد الأشر والطماح . . . بل هو خلقه الذى لازمه فى عهد سقط الزند كما لازمه فى عهد الازوميات ، وجهذا الوقار رقى أباه ، فاستعظم أن يتوهم مهرولا فى مؤقف الحشر كما يهرول المبعوثون حول الحوض :

ويا لبت شعرى هل يخف وقاره إذا صار أحد في القيامة كالعهن وهل يرد الحوض الروى مزاحماً مع الناس ، أم يأبي الزحام فيستأنى فلا جرم يختار لطردياته مجالا غير مجال الطراد والسباق ، وغير الحيال الذي يقحمه على الفروسية إقحام المدعى الأمر يركبه مركب السخرية

ودراسة الأبواب الشعرية هي في جميع الشعر دراسة لغوية نفسية ، ولكن المعرى - خاصة - بين هؤلاء الشعراء أجدرهم أن يعطينا من تفسيرات علم النفس أضعاف ما يعطينا من تفسيرات علم اللغة كافة ، على وفرة غريبة في هذه التفسيرات .

شعر الحرب فى أدب العرب*

كتاب كبير الحجم والفائدة ، يقع فى أربعين وثلثاثة صفحة من القطع الواسع والحوف المدقيق ، وموضوعه شعر الحرب فى أدب العرب فى العصرين الأموى والعباسى إلى عهد سيف الدولة ، ولكن المؤلف الفاضل لم يهمل شيئاً يتصل بهذا الموضوع من أيام الجاهلية بالمقدار الذى يقتضيه المقام وتتسع له الصفحات ، ولم يهمل خبر الملاحم وقصائد الحماسة فى أشعار الأمم غير العربية ، مستطرداً مع ذكر الغزوات وما ينظم فيها من المفاخر أو يدور عليها من الأحاديث والأساطير.

وقد اعتمد المؤلف على ذوق الأديب وتمحيص العالم فيا اختاره من القصائد والمقطوعات ، وفي المقابلة بينها ووجوه المشابهة والمخالفة منها ، على حسب المشابهة أو المخالفة في أحوال العصور وملكات الشعراء وأساليب الشعر من جانبه الفني ومن جانبه المتصل بالأخلاق والحوادث ، فجاء الكتاب زبدة منتقاة وذخيرة ممتعة تجمع القارئ ما تفرق بين مئات المراجع ، وتزيد عليه ما ليس يوجد في تلك المراجع من تعليقات النقاد

كتاب للدكتور زكى المحاسى .

ومواضع الاستدراك التي يهتدى إليها الباحث والمؤرخ ويودعها خلاصة تفكيره وملاحظته في هذا الموضوع . وقد تتساوى فصول الكتاب في حسن الاختيار وحسن التعليق ، ولكن القارئ الذي يقابل بين فصوله لا يسعه أن يجرى على سنة المساواة في هواه لبعضها أو عاباته لبعض شعرائها وقصائدها ، وأخطرها على ملكة العدل في القارئ العربي تلك الصفحات التي كتبت عن الدولة الحمدانية وبرز من بين أممائها اسم أبي الطيب وأبي فراس ، كما برزت من بين عواطفها عواطف الأبطال والأمهات والبنين فيا تداوله العرب والروم من مواقع القتال ومواقف الأسر والقداء ، فإن هذه الصفحات أحرى أن تسمى « ملحمة ، شعرية يؤلفها القارئ في فإن هذه الصفحات أحرى أن تسمى « ملحمة ، شعرية يؤلفها القارئ في الأعجمية وقلت في الآداب العربية ، وما كان لقلنها من سبب غير اختلاف الأوان وتأخير المعاد .

ولا تطيل التمثيل لهاسن الكتاب ، فإن الأمر يلجئنا إلى الاختيار وليس أصعب منه في كتاب هو نفسه قائم على الاختيار ، أو على حسن الاختيار ، وقدرة مؤلفه على إحسان اختياره مكفولة بما تيسر له من سعة المادة وما توافر عليه من سعة الاطلاع ، فخير ما يوفى به حقه من الاستحسان هو أن يوفيه القارئ حقه من المطالعة وإنعام النظر والمشاركة في التعليق والاستدراك .

ومن أجل هذا نكتني بهذا القدر من التقريظ الحيمل ولا تطرق باب

التفصيل إلا للإشارة إلى ملاحظة هنا وملاحظة هناك ، نحسبها من هوامش البحث وحواشيه ، ولا تعدها من مآخذ الموضوع فى جوهره ، وهو موضوع البحث وحواشيه ، ولا تعدها من أو أغراض الحماسة ، مع توسيع معناها كما وسعه الأقدمون .

. . .

نلاحظ أن الأستاذ المؤلف يقرر بعض الآراء في المسائل العامة ، وهي
- قبل تقريرها - تحتاج إلى مراجعة وتأمل ، لأننا على الأقل موضع شك
كبير وخلاف كثير ، ومنها رأيه في الحرب وغريزة الإنسان ، ورأيه في الملحمة وسبب خلو الشعر العربي منها ، ورأيه فيا وصف به بعض الحيوان عرضاً وهو منساق مع التخيل والتشبيه .

يقول الأستاذ في تمهيده عن الملاحم والقصص الحربي : و ومن عجب أن يخلق الإنسان وحب الحرب غريزة فيه منذكان على الأرض إلى اليوم.

فهل ثبت حقيًا أن الحرب « غريزة في الإنسان » ؟ وماذا بلزم من ثبوت ذلك في مسألة كسألة السلام العالمي والوحدة الإنسانية ؟

لا يقال إن الإنسان مطبوع على حب البقاء ، وإن حب البقاء يقود تنازع البقاء ، وبقاء الأصلح .

نعم، لا يقال هذا لأنه قول يصدق على السباع كما يصدق على الحيوان الأليف، وما من كائن على الأرض ينازع فى بقائه إلا قابل الحياة – أو مجرد البقاء – جهد

ما يستطيع من مدافعة ، ولكننا لا نقول إن الحوب غريزة فيه إلا إذا كانت عملا لا ينقطع عنه لضرورة أو لغير ضرورة ، وكانت حافزاً على الهجوم أبداً ولم تكن وسيلة من وسائل الدفاع عند فقدان الأمن أو فقدان القوت الذي يحفظ قوام الحياة .

ولقد اختلف علماء السلالات البشرية في طبيعة الإنسان البدائي من هذه الناحية ، فقال الكثيرون منهم إنه مخلوق مسالم وديع وإن يكن حذراً من الطارئ الغريب لطول عهده باتقاء السباع والحوف من مفاجآتها بين الكهوف والغابات ، وقلما تطوع الإنسان البدائي للمشاكسة والعدوان إلا أن يفقد الأمن ويستحضر الهديد من الطارئين عليه .

وعندنا أن المسألة في هذا العصر على التخصيص أحوج إلى التأمل الطويل قبل البت في أمر هذه الغريزة بالتقرير أو بالإنكار ، لأننا إذا فرغنا من إثبات غريزة الحرب للإنسان فقد حكمنا بالعبث على مساعى السلام جميعاً وبطل القول كله في قضية السلام العالمي والوحدة الإنسانية .

* * *

ويرى الدكتور المحاسني أن القافية الواحدة كانت سبباً لحلو الشعر العربي في الملحمة ويقول: ولعل حبهم القافية الواحدة يجرى عليها روى القصيدة زهدهم في الملحمة إذ كانت تقتضي آلاف الأبيات. ومن لهم بروى واحد يجرى به الكلام ألفاً في لغة العرب أو في أية لغة ؟ ه

وقال قبل ذلك : ﴿ إِنْ كُلُّ شَعْرَ طَالَ أَوْ قَصْرَ ، وَقَدْ وَصَفَتَ فَيْهُ المَعَارِكُ ، وَسَرِدْتَ فَيْهُ أَخْبَارِ البِطُولَةِ وَرُوبِيْتَ فَيْهِ مَلَاحِمَاتِ الجَلَّلَادِ ، هُو مَنْ شَعْرِ المَلَاحِمِ ﴾ .

ونقول إن مصدر اللبس كله من كلمة والملحمة ع.. لأنها توحى إلى الخاطر أن العنصر الأول في هذا الشعر (Epic) هو حوادث الحرب والمناجزة ، وليس هو كذلك كما يعلم المؤلف الفاضل وكما ذكر في كلامه عن هذه الأشعار عند الأمم الأعجمية .

والحقيقة أن العنصر الأول في هذه الأشعار إنما هو عنصر البطولة الخارقة التي تفوق طاقة الإنسان ، ويكثر في هذا القصص أن يكون الإناس الموصوفون بها أقرب إلى خلائق ما فوق الطبيعة ، مختلطين في القدم بين أخبار التاويخ ونوادر الأساطير ، وكلهم يحاربون قوماً آخرين غير قومهم ولا تنحصر حروبهم بين قبيلة وقبيلة من أمة واحدة ، ويغلب على هذه الأشعار أن تكون من المأثورات أو المرددات التي تداولها أجبال على هذه الأشعار أن تكون من المأثورات أو المرددات التي تداولها أجبال الأم أعقاباً على أسلاف ، وحفظتها الألسنة بالرواية قبل عصور الكتابة بزمن بعيد.

وقد تتوافر هذه الخصائص جميعاً فى الملحمة الواحدة ، ولكنها لا تتجرد منها جميعاً وإلا انتقلت من شعر الدابيك؛ (Epic) إلى ضروب الشعر الأخرى بين غنائية وقصصية ، فليس وصف الحرب وحده يصالح لتكوين دالملحمة ؛ بأهم عناصرها .

ومتى عرفت « الملحمة » على هذه الصفة فقد زالت مشكلتها في الآداب العربية .

لمَ لم توجد ه الملاحم ، عند العرب الأقدمين ؟ لم ّ لم ينظم شعراؤهم فى هذا الموضوع ؟

إن السبب بسيط قريب . .

إن الموضوع نفسه لم يوجد عند العرب فلم ينظموا فيه .

ولو كانت القافية هي الحائل دون فظمه لوجدت القصة المطولة منثورة بغير حاجة إلى الوزن أو القافية ، ولكن الموضوع كله لم يوجد لأسباب شي ليس المقام هنا محل تفصيلها ، فلم تنظم فيه قصيدة ولم تحفظ له رواية ، ولم تكن للأمر علاقة بنقص في طبيعة الفن ولا يقصور في ملكات الشعر .

لهذا وجدت الملحمة ببعض خصائصها وأجزائها حين وجد الموضوع ببعض خصائصه وأجزائه :

وجدت ملحمة والنبي أيوب و وجدت ملاحم الزير سالم وعنترة بن شداد وغزوات بني هلال والظاهر بيبرس وذات الهمة وسيف بن ذي يؤن، وغيرها وغيرها من أشباهها ونظائرها ، يتوافر لبعضها شرط البطولة الخارقة أو شرط الأساطير وما بعد الطبيعة ، أو شرط المحاربة مع الأقوام الغريبة ، أو شرط الرواية الشفوية ، ولكنها لم تجمع هذه الشروط في واحدة منها ، ولو أنها جمعنها لموجدت معها والملحمة و كاملة كأحسن ما فظم

هوميروس أو روى ، ولم يقل أحد إنه نقص فى الشعر أو قصور من الشعراء.

* * *

أما الملاحظة الأخيرة التى نوردها فى هذا المقال فهى أقرب إلى التاريخ الطبيعى منها إلى تاريخ الأدب أو تاريخ الحرب والحماسة ، ولكننا نحاسب المؤلف الفاضل عليها لأننا ندين الأديب بالواجب العلمى كا ندينه بالواجب الأدبى ، ولأن مؤلف الكتاب خاصة كان خليقاً أن بعلم الصواب فى أمر هذه الملاحظة لو رجع إلى قصيدة من قصائد صديقه المتنبى التي كثرت شواهده منها على صفحات كتابه .

وتلك هي ملاحظتنا على وصفه النسر حيث يقول : ١ ما أشبه النسر بالبطل . فلقد كان النسر رمزاً للبأس والقوة ، ويموت النسر فيتحامل على نفسه جبار الجناحين معكوف المنسر ، منثور المخلب ، وكذلك يموت البطل

إن الاشتباء هنا بين النسر والعقاب قد لحق بالباحث الأديب كما لحق بالمتحدثين عن النسر على الشهرة والسماع ، ممن يتبرعون له بأكثر الصفات التي تنفرد بها العقاب أو تكاد.

وأول أخطائهم أن النسر قوى المخالب وهو مخلوق بغير مخالب كما قال أبو الطيب :

تفدى أتم الطير عمرا سلاحه نسور الفلا أحداثها والقشاعم وما ضرها خلق بغير غالب وقد خلقت أسيافه، والقوائم

وفي معجم الحيوان أن النسر و طائر من سباع العلير لكنه ليس من عتاقها أي جوارحها بل يقع على الجيف وقلما يعبيد . . . ولا مخالب له بل أظفار ، ولا يقوى على جمع أظفاره وحمل فريسته ، كما تفعل العقاب بمخالبها ، وهو الطائر المعروف بالنسر عند العرب من عهد جاهليهم إلى يومنا ، ويعرف بهذا الاسم عند المتكلمين بالعربية من المغرب الأقصى إلى العراق ، ومن الشام شهالا إلى اليمن والسودان جنوباً ، وليس النسر الرخة الصفراء ولا الشوحة في الشام ه .

ونحتم المقال بإعادة الثناء على مجهود الباحث المؤرخ الأديب : ثناء لا تغض منه هذه السهوة في سبيل تعظيم البطولة ، ولا تلك الملاحظات التي عرضت للموضوع على هامشه ، ولم تمسسه في جوهره الأصيل .

كلمة ختامية

من الملائم لهذه المقالات المتفرقة ، فى اللغة ، أن نتبعها بكلمة ختامية فى مسألة جامعة من مسائل النحو وهى مسألة العامل وتقديره على حسب مواقع الإعراب ، وهى أجمع مسائل النحو لبحوثه المختلفة ، لأن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات ، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة .

والرأى الذى انتهينا إليه ، بعد مراجعة الأقوال المتعارضة فى المسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين ، كأكثر ما يكون حكم الصواب بين الأطراف المتباعدة .

فالمنكرون المعامل - ظاهراً ومقدراً - مخطئون الآن الشواهد لا تحصى في الشعر المحفوظ في حصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع ، وشواهد ذلك في قوافي القصائد أظهر من الشواهد الأخرى في الكلمات التي تتخللها ، وليست قواعد هذا الشعر بنت جيلها ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة العربية ، وهذا فضلاً عن الشواهد المطردة من أيات القرآن الكريم ومن الأحاديث النبوية على تعدد روايتها ، الأن الروايات التي نقلت بها الأحاديث تضيف إلى الشواهد ولا تنتقص منها أو تنفيها .

ويقابل هذا الحطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية ، كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع ، أو تعميم معانى الجزم والكسر على هذا المثال ، ثم ضبط مفعول العامل فى مواضعه المختلفة على هذا القياس .

وإنما يتوسط الرأى الصواب بين هذين الطرفين ، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها ، وليست الحركات جزافاً بغير دلالة غير دلالة الشيوع والتوتر ، لأن ذلك واضح في الحالات التي يتفق فيها موقع الكلمة ويختلف المعنى ، وأظهر ما يكون ذلك في حكم جواب الطلب أو الشرط مع اتفاق أوضاع الجملة في تركيب أفعالها . فالجزم لازم في الجواب إذا فهم منه الجزاء ، ولكته لا يلزم إذا وضح للفعل معنى آخر غير جزاء الشرط أو جزاء العلب .

وفى القرآن الكريم أمثلة المواضع التي يرفع فيها الفعل في أمثال هذه الحالات : كقوله : وفهب لى من لدفك وليناً يرثني به وقوله و فذرهم في طغيانهم يعمهون ، وقوله : و فاضرب لهم طويقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى ، .

فليست « يرثني » في الآية الأولى جزاء متعلقاً بهبة الولى ، ولكنها صفة اللول الموهوب للطالب أو الموهوب لغيره .

ولیست د بعمهون ، جواباً للأمر بالنرك ، ولكنها حال بؤدى معناه أن بقال د عمهین » . وليست ولا تخاف ، نتيجة لضرب البحر أو فتح الطريق فيه ، لأن الكلام بعد الأمر جملة أخرى فى معنى أن يقال : وأنت لا تخاف ولا تخشى ، .

ومثل هذا اختلاف الإعراب في جواب الشرط باختلاف زمنه كما في قول زهير بن أبي سلمي :

وإن أتاه خليل يسموم فاثبة يقول لا غاثب ما لى ولا حرم

فإن ويقول ، لم تجزم فى الجواب لأن إتيان فعل الشرط بصيغة الماضى يتحول بالمعنى من الاشتراط إلى بيان عادة معهودة من المدوح فى كل زمن غير معلقة بفعل واحد بفعله بعد ذلك .

وقد كنا ننكر على المشتغلين بالنحو اعتبار الشرط معلقاً بموقع القعل من الجملة دون موعده من الزمن ، لأن الجزم المعلق بالشرط يزول إذا بطل الاشتراط وحلت محله عبارة تفيد الإخبار عن حالة حاصلة في جميع الأحوال .

وَلَمُذَا انْتَقَدْنَا الْأَسْتَاذُ مَصَطَلَى صَادَقَ الرَافَعِي حَيْنَ خَطَأً أَحَمَدُ شُرِقَ في قوله :

إن رأتنى تميسل عنى كأن لم تك بينى وبينهسا أشيساء فقال إن صوابها «تمل» إذ هي جواب «إن» الشرطية . فكتبنا نصحح هذه التخطئة وقلنا من مثال في مجلة المقتطف (عدد ديسمبر سنة ١٩٣٢) إن الحطأ إتما هو في هذا التصحيح، إذ كان رفع جواب الشرط المسبوق بفعل ماض جائزًا.

وإنما كان سبيلنا - دائماً - منذ اشتغلنا بتدريس النحو أن نفهم الطلاب أن الالتفات إلى معنى الجملة واجب قبل الإعراب ، ولم يحل رأينا في شعر شوقي دون التثيل ببيته هذا عند شرح و باب الشرط ١- وقد كان معنى البيت - كما فسرناه لتلاميذنا يومثذ - أن الشاعر يخبر عن حالة مضت ، ثم عن عادة تتكرر في كل حالة ، ولا يصح أن يقول في هذا المقام إن المعشوقة ستفعل ذلك بعد رؤية ستكون ، فليس هذا هو المعنى المقصود ، ولا يستقم قياس الحكم النحوى إذا فهم على غير معناه .

فإذا تقررت صحة العامل في النحو وتقرر اختلاف الحكم النحوى باختلاف معناه ، فإنما الحطأ بعد ذلك في تقديره بحسب لفظه أو حسب الإعراب الذي يلزم من تركيب ذلك اللفظ ، كقولم في الاختصاص : «إني أخص كذا ، فلا يقع المختص على هذا القول إلا منصوباً لأنه مفعول ا

ولكن ألا يجوز أن ننوه بالاسم وهو مرفوع بعد المنصوبات فيكون معتاه أنه و مخصوص بالتنويه ، أو أنه يجب أن يكون كما تقدمه خلافاً للمظنون ؟ بلى : ذلك جائز كما جاء فى قوله تعالى :

فالمعنى المقصود هنا أن الصابئين والنصارى أيضاً كالمؤمنين والهائدين في أمانهم من الخوف منى آمنوا إيمانهم وعملوا مثل عملهم ، وتحن نفهمه على هذا المعنى كما نفهمه إذا قيل : (وكذلك الصابئون والتصارى) .

والمعنى الوحيد الذى لا يجوز لذى فهم أن يفهمه فى هذه الحالة أن هناك خروجاً على قواعد اللغة فى هذا النسق أو فى قوله تعالى : • والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء ،

فإن الذي يقهم هذا الفهم مطموس البصيرة على جميع وجوهه . إذ ليس لقواعد الكلام العربي مصدر غير أولئك الذين حفظوا هذه الآيات من النبي عليه السلام إلى الصحابة والتابعين من حفاظ القرآن ، ومهما يخطر على بال الناقد المتعجل من جواز الخطأ عليهم قإن أحداً من الناس لا يخفي عليه الفرق بين و الموفون و و و الصابرين و من مجرد الاستاع إلى الكلمتين ، قلا يتأتى النطق بهما إلا عن قصد له معناه .

ونستفيد _ إذن _ من هذا القصد الذي لا ريب فيه أن العامل حقيقة لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب ، وأن تصحيح الإعراب ، قد يعين على فهم الكلام كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب ، وأننا إذا أحسنا تقدير العامل دفعتا اللبس عن العبارة بألفاظها ومعانيها ،

وقد تخطئ التقدير فلا تلغى وجود العامل ، لأن احتمال الخطأ لا يمنع احتمال الصواب .

ويبقى أن نسأل : لماذا يكون الرفع أثراً لهذا العامل ويكون النصب أو الخبر أثراً لغيره ؟

فكل ما نستطيعه من جواب أننا نملك اليوم أن نكتشف من حركتين بين الحركات بعض السبب لارتباط العامل بأثره ، وهما حركة الجزم وحركة التنوين بما فيهما من دلالة على التوكيد أو دلالة على الإطلاق . ولكننا لا نستطيع اليوم أن نفهم جميع الأسباب في جميع الحركات وعواملها ، إلا إذا استعلنا الزمن السعيق اللي كان فيه نطق الكلمة مقروفاً بالإيماء من اليدين والإشارة من الملامح والتغيير في قوة الصوت وفغمة التوقيع والتمييز – بغير الكتابة – بين الخطاب في الظلام والخطاب في الظلام والخطاب في النور ، أو استعدنا الزمن الذي كانت اللغة فيه تركيباً جامعاً في فن التميل وفن الموسيقي وفن التصوير المنظور والمسموع .

فعرس الكناب

صفحة															
٥		-						•	-		كتاب	JI 1	۽ ھڏ	وضوع	*
18					•		•					-	لغات	 قدم ال	Į
*1	•				•	*	-				ر مية	بالعر	كتابة	ندم الك	ï
44	•	•			•			ية	العر ي	للغة	فی ا	اب	الإعر	موامل	>
۳۷		•			أت	اللغا	كتابة	ن لُ	لحر وا	لح ا-	أصا	بية	، العر	لحروف	ļ
24		•					•	بية	العر	اللغة	نی	مافى	، وال	لحروف	ļ
٠ ۾	•							•	*		ä	اعد	على ق	يسير	į
70		*				ية	الاسم	ملة ا	. الح	-	للغاد	ين ا	ارنة ي	ن المقا	^
77		يهول	المج	بی ا	م والم	علوا	ے للہ	البو	بين	ية	أحر ب	لنة ا	في ألا	لهاعل	ļ
٧٠		•					يد	والعا	ئنس	ر ابا	خماء	في	لغوية	لمارنة ا	,
YY	,	+		ر بية	الأور	ات	والله	ىربية	ية ال	ے اللہ	.	مدد	، وال	تعريف	ļ
٨٥		•				•	-	+		ä	لعوبي	4	ي الله	صفة	ļ
41	•				•	٠			•	بية	العر	الغة	في ا	لظرف	ļ
44									•		في أ	بن و	، الدي	لعيد في	ļ
1+£		*												وزان ا	_
											•				

101

صقحة										
114				بة	نصر	رة ال	فضا	ت الم	لغان	اللغة العربية بيز
										ترجمة المقردات
										الأدب العربي ا
140		•				•	٠		ت	أسلوب الدرعياد
131	٠	*	•			•	ڀ	العرد	أدب	شعر الحرب ق
129						ų.				كلمة خنامية

1944/4	141	رقم الإيداع
ISBN	444-4-4044-4	الترتيم الدولي
<u> </u>	. /	

1/44/111

طبع بطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب

ف هذه الصفحات فصول منفرقة يجمعها غرض واحد ، وهو تصحيح بعض الأخطاء في النظر إلى اللغة العربية والحكم على مكانتها بين اللغات العالمية التي تصلح لأداء رسالة العلم والثقافة في هذا القرن العشرين ، وهي أخطاء متكررة تعرض لها الناظرون في هذه اللغة مرة بعد مرة ، منذ ابتداء حركة الترجمة الحديثة من اللغات الأوربية ، وتتلخص كلها في اتهام كفاية هذه اللغة للقيام بأمانة تلك الرسالة .

والكتاب محاولة جادة فى إثبات فضل اللسان العربي بمقايس علم الألسنة واجتناب المقاييس التى لا تصلح للمقارنة على سوائها لأنها مقارنة تضل فيها النتائج عن مقدمانها. To: www.al-mostafa.com